AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

في الهدف الثقافي
قبل أن تنتصر ثقافة الحرب

إفريقيا
فلسطين والعرب والتغلغل الصهيوني

الانتخابات الفلسطينية والسلوك السياسي

حوار الهدف مع :
أسامة معروف سعد

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 8 (1482) - تشرين ثاني/نوفمبر 2019

VETO
VETO
VETO

الافتتاحية

تكامل العدوان وركائزه

كل الحقيقة للجماهير

في كل يوم يعيد معسكر الأعداء تأكيد تكامل مشروعه ودوره ووسائل وأدوات عدوانه، ويستنفر إمكاناته ومقدراته لتأكيد ذلك على أكثر من صعيد، وفي أكثر من ميدان؛ فميدان قطاع غزة لم تخلو جبهته من عدوان جديد طال القائد بهاء أبو العطا بالاغتيال أوائل هذا الشهر؛ ليطال ذات العدوان وبذات الوسيلة العاصمة السورية «دمشق»، كما يستمر العدوان في كل لحظة بالزحف الاستيطاني والتهويد وتزوير التاريخ والاعتقال والإفقار والاستلاب والقمع على الحواجز... ويستمر ويبرز في «مسلسل» التطبيع الذي لا تزال حلقاته السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والرياضية وغيرها تتواصل، ليصل تكامل معسكر الأعداء في عدوانه عند الموقف غير الجديد للإدارة الأمريكية بتأكيد شرعنة الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، أي تأكيد شرعية الاحتلال مجددًا؛ فالمطلوب بالأساس هو إضفاء الشرعية على «المستوطنة الكبرى» المسماة إسرائيل، حيث نجد هنا نصوص القرارات الأممية التي شرعنتها، واعتراف أقطاب النظام الدولي الرئيسية بها لحظة إنشائها، ودفع العلاقات معها باسم «السلام» من كامب ديفيد مرورًا بأوسلو ووادي عربة... وليس انتهاءً «بابتكار» المشاريع والمخططات التي تريد أن تُضاعف ميزان قوتها في المنطقة، لتبقى «المستوطنة الكبرى/إسرائيل» سياجًا واقيًا للنظام الرأسمالي الإمبريالي وأهدافه وأطماعه في منطقتنا.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن سياق قرن ويزيد من الصراع يؤكد بأن جذوة المقاومة لم تنكسر أو تنطفئ، لأن جذر ومحرك هذا الصراع بطبيعته العدوانية الاستيطانية، الذي نما في حضن الاستعمار والإمبريالية، سيبقى محفزًا للفعل المقاوم، والتوق الدائم للانعتاق والخلاص من الاحتلال والهيمنة والاستبداد والتخلف.

إن القول بتكامل العدوان، يعني أنه يخضع لرؤية ومنهجية واضحة بالنسبة لقواه الرئيسية، وهذا بالضبط ما يجعل هذه القوى تغذيه بركائز الديمومة والاستمرار وحصد النتائج، وهذا يطرح أمامنا سؤال المقاومة التي نريد: هل هي مقاومة متكاملة وشاملة ومستندة إلى رؤية ومنهجية تستند إلى أسس الصراع ومنطلقاته وتكامل حلقات العدوان أم تبقى خاضعة للتقديرات الفردية لهذا الفصيل أو ذاك أو لهذه القوة أو تلك... والذي يعني إبقائها في دائرة العفوية ورد الفعل وبالتالي عدم القدرة على تحقيق النتائج الوطنية والمجتمعية التي نطمح لها كحركة تحرر وطني بالأساس؟!

إن النقد في هذه المسألة يجب أن يكون حاضرًا ربطًا بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية التي تهدف إلى التوصل دائمًا إلى ايجابيات تخدم المقاومة ثقافة وفكرًا ونهجًا وممارسة، وبما لا يمر عابرًا فوق البطولات والتضحيات والمآثر، ولا يمر عابرًا فوق دماء الشهداء الغالية، ولكنه يهدف إلى الاستفادة حتى أقصى درجة من التجارب الكبيرة التي خضناها ولا نزال نخوض غمارها، وخاضتها غيرنا من الشعوب التي حققت انتصارها على المُستعمر، وعليه فإن تكامل قوى المقاومة وفق رؤية وبرنامج وخطط موحدة ضرورة راهنًا ومستقبلًا، بهدف أن نصل إلى المقاومة الشاملة، في مقابل شمولية العدوان، وبما يجعل من فعالية وتأثير ونتائج المقاومة ما تقدر حاضنتها الشعبية على دفع فاتورتها المستحقة، والتقدم بها إلى المدى الذي يُقرّب بين الواقع والطموح، ويفتح آفاقًا حقيقية نحو النصر.

في هذا العدد

شؤون فلسطينية...

م. تيسير محيسن: عن الانتخابات والسلوك السياسي الفلسطيني 6

معتصم حمادة:م.ت.ف والشتات 8

أبو علي حسن:عن الانتخابات الفلسطينية..... 10

طلال عوكل/ في الهدف: محصلة الإختبار..... 13

الملف

إفريقيا: العرب والكيان الصهيوني...

د.سامح إسماعيل: ركائز الهيمنة والنفوذ..... 14

محمد أبو شريفة: استراتيجية «إسرائيل» في إفريقيا..... 16

محمد صوان: استراتيجية التمدد «الإسرائيلي»في إفريقيا..... 18

أحمد بهاء الدين شعبان: أزمة سد النهضة 20

حيدر عيد: النموذج الجنوب إفريقي..... 22

موديبو دانيون: العرب وإفريقيا والمستقبل..... 24

سليمان منغاتي: مسارات العلاقة والنضال المشترك..... 30

شؤون عربية...

انتصار الدنان: حوار مع أسامة معروف سعد..... 34

موسى جرادات: العراق ولبنان: احتكار الفساد المعولم..... 37

عرفات الحاج:تقرير: عن استعادة العراق 38

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

التدقيق اللغوي
سحر أبو عطيوي

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

سياسية عربية
حول الشرعية السياسي
AL-HADAF
الهدف
الهدف الرقمي - فلسطين العدد 8 (1482) تشرين ثاني/ نوفمبر 2019

الغلاف:
من الفن الإفريقي المقاوم

المقالات المنشورة لاتتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

كلـــــــــمة

مع اتجاه نتنياهو نحو السقوط، يبدو أن مرحلة انتهت ومرحلة أخرى جديدة بدأت في تاريخ العصابة الصهيونية.

ورغم جميع الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، إلا أن نتنياهو يبرز كمجرم من نوع جديد، لا يلتزم بقانون عصابته نفسها، كفاسد ومحتال ولص، وموظف عاد مرتش، وكأنه وللمفارقة أفضل تمثيل لعصابة نأهبة جُلس على قمة هرمها لأكثر من عقد.

فلسطينيًا، لا يزال الوضع على ما هو عليه، فساد متماد بحجم وطن، وانشغال بالداخلي وإهمال للمواجهة الحقيقية مع الاحتلال الاستيطاني المتغول في أرضنا ودماء شعبنا، وينشغل المستوى السياسي الفلسطيني بهمروجة الانتخابات ما بين رفض وقبول وتمنع، بينما ينشغل المواطن الفلسطيني بهراوة المحتل ورصاصه، وهراوة سلطتين وظف عيش لم يعد خاف لأحد، إنها محاولة عيش بين رصاصتين وسلّطتين.

الحراك في الشارع العربي يعطينا بعض الأمل وبعض الدروس المهمة، التي لا بد من مواكبتها وإدراكها سعيًا لغد أفضل، يستطيع من خلاله الوطن العربي تجاوُز مرحلة الاضطراب والانحدار في آن.

في حمأة هذا الواقع يتواصل التغول الأمريكي حول العالم، بصوره البشعة، وخصوصًا في فلسطين بتأكيد شرعنة (المستوطنة الكبرى/ إسرائيل)، في تأكيد جديد للعلاقة الاستثنائية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، في تاريخ النشأة والتأسيس والسياسة، وفي أمريكا اللاتينية من خلال هجوم انقلابي مضاد لتدمير المنجزات التي حققتها بعض شعوب أمريكا في وجه الديكتاتوريات والتغول الرأسمالي الإمبريالي بمعونة أذناب المُستعمِر الداخليين.

في ملف هذا العدد تفتح "الهدف" مساهمة جديدة في نقاش العلاقة بين العرب وإفريقيا والدور الصهيوني فيها، بما يسلط الضوء على "القارة السمراء" التي تشكل عمقًا استراتيجيًا حيويًا ومصيريًا في إطار العلاقة التاريخية بين شعوبنا وشعوبها، تتهدده بشكل كبير مخاطر التغلغل والنفوذ الصهيوني فيها على حساب تلك العلاقة وتاريخيتها ومستقبلها ومستقبل شعوبها ونضالاتها بما فيها نضال شعبنا الفلسطيني.

موسى العزب: إلى متى يتم اختطاف ليبيا ؟..... 40

زهير أندراوس: لبنان: الحراك وسلاح المقاومة..... 42

شؤون العدو...

أحمد مصطفى جابر:أمريكا و «وإسرائيل» 44

محمد كناعنة أبو أسعد: المستعمرة الكبرى والقرار الأمريكي.. 50

شؤون دولية...

عن صمود كوبا: حاتم استانبولي 52

جاد الله صفا: أمريكا اللاتينية وكفاح الانفكاك من الهيمنة... 54

هاني حبيب/خارج النص:التحليل السياسي لمنظومة كرة القدم 56

الهدف الثقافي...

مروان عبد العال: قبل أن تنتصر ثقافة الحرب..... 58

وليد عبد الرحيم: هوية الحرية..... 60

وسام الفقعاوي: مفهوم العلمانية..... 62

انتصار الدنان: لحظة موت..... 64

عن الانتخابات والسلوك السياسي الفلسطيني

م.تيسير محيسن–كاتب وباحث سياسي/فلسطين

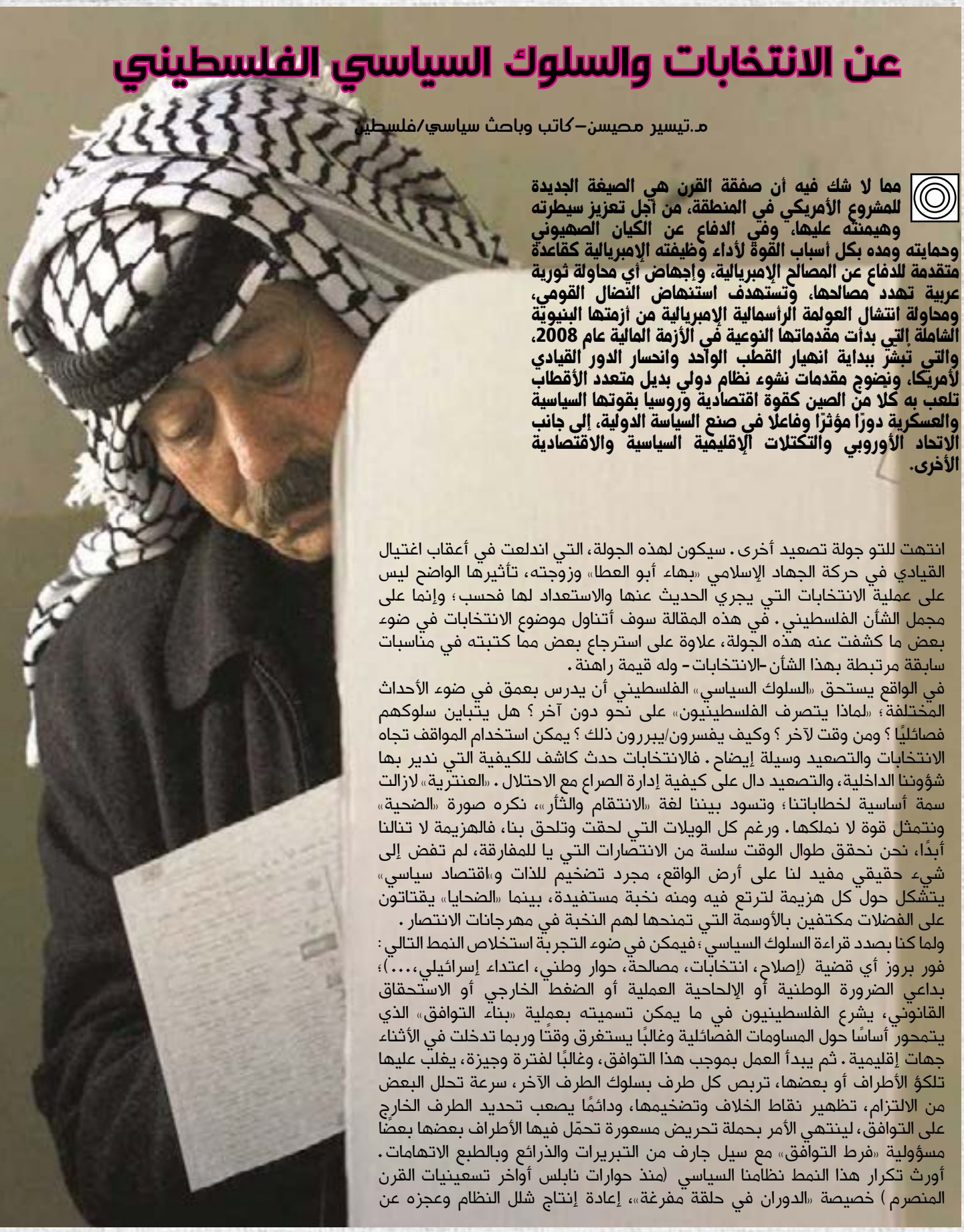

مما لا شك فيه أن صفقة القرن هي الصيغة الجديدة للمشروع الأمريكي في المنطقة، من أجل تعزيز سيطرته وهيمنته عليها، وفي الدفاع عن الكيان الصهيوني وحمايته ومده بكل أسباب القوة لأداء وظيفته الإمبريالية كقاعدة متقدمة للدفاع عن المصالح الإمبريالية، وإجهاض أي محاولة ثورية عربية تهدد مصالحها، وتستهدف استنهاض النضال القومي، ومحاولة انتشال العولمة الرأسمالية الإمبريالية من أزمتها البنيوية الشاملة التي بدأت مقدماتها النوعية في الأزمة المالية عام 2008، والتي تبشر ببداية انهيار القطب الواحد وانحسار الدور القيادي لأمريكا، ونضوج مقدمات نشوء نظام دولي بديل متعدد الأقطاب تلعب به كلا من الصين كقوة اقتصادية وروسيا بقوتها السياسية والعسكرية دورًا مؤثرًا وفاعلا في صنع السياسة الدولية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والتكتلات الإقليمية السياسية والاقتصادية الأخرى.

انتهت للتو جولة تصعيد أخرى. سيكون لهذه الجولة، التي اندلعت في أعقاب اغتيال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي «بهاء أبو العطا» وزوجته، تأثيرها الواضح ليس على عملية الانتخابات التي يجري الحديث عنها والاستعداد لها فحسب؛ وإنما على مجمل الشأن الفلسطيني. في هذه المقالة سوف أتناول موضوع الانتخابات في ضوء بعض ما كشفت عنه هذه الجولة، علاوة على استرجاع بعض مما كتبته في مناسبات سابقة مرتبطة بهذا الشأن-الانتخابات- وله قيمة راهنة.

في الواقع يستحق «السلوك السياسي» الفلسطيني أن يدرس بعمق في ضوء الأحداث المختلفة؛ «لماذا يتصرف الفلسطينيون» على نحو دون آخر؟ هل يتباين سلوكهم فصائليًا؟ ومن وقت لآخر؟ وكيف يفسرون/يبررون ذلك؟ يمكن استخدام المواقف تجاه الانتخابات والتصعيد وسيلة إيضاح. فالانتخابات حدث كاشف للكيفية التي ندير بها شؤوننا الداخلية، والتصعيد دال على كيفية إدارة الصراع مع الاحتلال. «العنترية» لازالت سمة أساسية لخطاباتنا؛ وتسود بيننا لغة «الانتقام والثأر»، نكره صورة «الضحية» ونتمثل قوة لا نملكها. ورغم كل الويلات التي لحقت وتلحق بنا، فالهزيمة لا تنالنا أبدًا، نحن نحقق طوال الوقت سلسة من الانتصارات التي يا للمفارقة، لم تفض إلى شيء حقيقي مفيد لنا على أرض الواقع، مجرد تضخيم للذات و«اقتصاد سياسي» يتشكل حول كل هزيمة لترتع فيه ومنه نخبة مستفيدة، بينما «الضحايا» يقتاتون على الفضلات مكتفين بالأوسمة التي تمنحها لهم النخبة في مهرجانات الانتصار.

ولما كنا بصدد قراءة السلوك السياسي؛ فيمكن في ضوء التجربة استخلاص النمط التالي: فور بروز أي قضية (إصلاح، انتخابات، مصالحة، حوار وطني، اعتداء إسرائيلي،...)؛ بداعي الضرورة الوطنية أو الإلحاحية العملية أو الضغط الخارجي أو الاستحقاق القانوني، يشرع الفلسطينيون في ما يمكن تسميته بعملية «بناء التوافق» الذي يتمحور أساسًا حول المساومات الفصائلية وغالبًا يستغرق وقتًا وربما تدخلت في الأثناء جهات إقليمية. ثم يبدأ العمل بموجب هذا التوافق، وغالبًا لفترة وجيزة، يغلب عليها تلكؤ الأطراف أو بعضها، تربص كل طرف بسلوك الطرف الآخر، سرعة تحلل البعض من الالتزام، تظهير نقاط الخلاف وتضخيمها، ودائمًا يصعب تحديد الطرف الخارج على التوافق، لينتهي الأمر بحملة تحريض مسعورة تحمّل فيها الأطراف بعضها بعضًا مسؤولية «فرط التوافق» مع سيل جارف من التبريرات والذرائع وبالطبع الاتهامات. أورث تكرار هذا النمط نظامنا السياسي (منذ حوارات نابلس أواخر تسعينيات القرن المنصرم) خصيصة «الدوران في حلقة مفرغة»، إعادة إنتاج شلل النظام وعجزه عن

العودة إلى الفهرس

تلبية المطالب الداخلية المستجدة، بينما تزداد حساسيته وهشاشته تجاه المؤثرات والضغوط الإقليمية، وأيضًا فقدان الثقة والمصداقية وانعدام المسائلة والمحاسبة.

منذ عام 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو، شكل «الصدام» ضد الاحتلال السمة الأساسية للسلوك السياسي الفلسطيني، بينما حل «تعاقد» منظمة التحرير مع دولة الاحتلال محله، أو محل جزء كبير منه، مع توقيع اتفاقية أوسلو. مع بداية الألفية واندلاع الانتفاضة الثانية شاب العلاقة بين الطرفين نوع من التواطؤ (لا هو صدام ولا هو تعاقد؛ تحللت إسرائيل من التزاماتها وفكت ارتباطها واستخدمت قوة الردع، بالمقابل فشل النظام الفلسطيني في إعادة تعريف ذاته ومن ثم انقسم وقد تحول الصراع إلى عداء بين أبرز مكوناته). في الحالات الثلاثة مارس الفلسطينيون الانتخابات. في 1976 من موقع المواجهة و1996 بناء على اتفاق و2006 من موقع الانصياع للإملاء الخارجي أو الشعور بانسداد الأفق السياسي (لم يقل الإسرائيليون كلمتهم قبل الانتخابات إلا تحريضًا منتظرين النتائج ليمارسوا أكبر عملية تدليس سياسي في تاريخ الصراع). الانتخابات المزمع إجراؤها ليست ضمن عملية تعاقدية؛ أي ليست في إطار مشروع سياسي مع دولة الاحتلال؛ إما أن تكون شكلًا من أشكال الصدام وفتح معركة ضدها، وإما أن تجري بالتواطؤ والصمت انتظارًا لما يمكن أن تسفر عنه لتتخذ هذه الدولة حينها من النتائج حجة وذريعة لسلوك يرضيها أو تخطط له (ضم أجزاء من الضفة، عدوان شامل على غزة، دخول في عملية تفاوض جديدة ضمن سقف منخفض جدا،..).

شخصيًا لست مع إجراء انتخابات حاليًا؛ فإجراؤها سيورثنا، غالبًا، مزيدًا من الخسارات. فطالما أننا لازلنا نعيش مرحلة تحرر، أي أن السمة الأساسية هي التحرر، فسلوكنا يجب أن يتبع هذه الحقيقة وينجم عنها. الانتخابات إن لم تكن تشكل تحديًا للاحتلال فلا معنى لها إلا أن تكون تكريسًا له على نحو من الأنحاء أو تمهيدًا لتمرير مخططات سياسية يجري الحديث عنها في السر والعلن، مع احتمالية انعقاد مؤتمر إقليمي في المنطقة لإغلاق الملفات الساخنة أو لهيكلة الاصطفافات على نحو يعجل بمواجهة حاسمة على مستوى الإقليم برمته. ومع ذلك دعونا نوجه بعض الأسئلة لأنفسنا ونحاول الإجابة بروية وهدوء:

هل تعتبر الانتخابات ضرورة وطنية وحاجة ديموقراطية في ظل الاحتلال؟ أو كيف نجعل منها كذلك؟! وأيضًا، طالما أن الانتخابات السابقة أفضت إلى الانقسام، فهل يمكن أن تكون مقاربة للخروج والتخلص منه؟ وما هي الضمانات؟ هل تفرز الانتخابات قوى جديدة؟ أم ستكون شكلًا من أشكال إعادة إنتاج هيمنة وتفرد الحركتين الحاكمتين المتنفذتين؟

التحدي الرئيس هنا، يكمن في الزاوية التي ينظر بها الفلسطينيون نحو «الانتخابات»، وهل هي حقًا واحدة من الضرورات الوطنية والديمقراطية في مسيرتهم الكفاحية من أجل التحرر وبناء الكيانية وتأكيد الجدارة؟ في الواقع تجري الانتخابات في دول مستقلة وتتمتع بدرجة عالية من الاندماج السياسي والتوافق على قواعد وأسس توزيع الخيرات العامة. فلسطين ليست دولة، والتوافق غير متحقق فعلًا. فهل يجترح الفلسطينيون معجزة ويقترحون نموذجهم الخاص: انتخابات بدون سيادة وبدون توافق؟!

لعل التحدي الذي يواجهنا إلى يومنا هذا؛ أن السلوك العنصري الاستيطاني لدولة الاحتلال يدفع نحو التشكيك بوجودنا أصلًا، ومن ثم بأهليتنا كشعب أو أحقيتنا بهذه الأرض.

يعتقد البعض أن الانتخابات قد تكون أو تشكل أحد أوجه الرد على هذا التحدي: إثبات الجدارة والأهلية الوطنية وشكل من أشكال ممارسة السيادة، تعزيز حرية الاختيار والقدرة على تمثيل الآخرين، وتشكيل مجتمع سياسي تتعزز فيه المساءلة والمشاركة وممارسة النقد، بناء إجماع ينظم التنوع ويمنع تحويل الصراع والتنافس السياسي إلى جبهة عداء مستحكم بين الفاعلين السياسيين. أخذًا بالاعتبار أن الانتخابات إذا ما أجريت لن تحل كل إشكاليات النظام السياسي والحركة الوطنية واستعصاءاتها، أود أن أنهي مقالتي ببعض الملاحظات الإضافية:

إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال وفي غياب الحد الأدنى من الإجماع ودون التصادم معه أو على الضد منه، يعتبر وصفة مؤكدة للتدمير الذاتي وهي انتخابات اقصائية بالضرورة، وتضعف المنعة الوطنية

هناك من يرى أن العلاقة بين الانتخابات والتوافق علاقة جدلية. في حالتنا الراهنة يمكن للانتخابات أن تسهم في تعزيز الوفاق والمصالحة، شرط التوافق فقط على الأسس والضوابط العامة وتأجيل البحث في القضايا الجوهرية الخلافية التي هي محل ولاية المجلسين المنتخبين، الوطني والتشريعي (نقل الخلاف بين المتخاصمين من خارج النظام وعليه إلى داخل النظام).

تكرار الدعوة إلى الانتخابات وفشل إجراؤها طوال عقد ونيف وما رافق ذلك من سلوك ومواقف إنما يعبر عن انعدام قدرة النظام، انهيار ركائز مجتمع الصمود والمقاومة، في ظل تبدل الظرف الكولونيالي وارتقاع منسوب التدخل الإقليمي بما في ذلك توظيف الورقة الفلسطينية ضمن عملية التمحور الجارية.

تتسم الانتخابات في حالتنا بتعقيدين:

(أ) جرت وتجري في ظل الاحتلال.

(ب) الرهان عليها ليس كآلية لإدارة التعدد والاختلافات فحسب، بل كوسيلة لحل الخلافات السياسية والتباينات العقيدية المرتبطة بالثوابت والخيارات الكبرى.

وعليه للانتخابات وظيفتان: (1) ديمقراطية تمثيلية (التعبير عن إرادة الناس، اختيار الممثلين القادرين، المشاركة والمحاسبة).

(2) سياسية وطنية (تعبئة الموارد، إعادة النظر في البرامج والمواقف، اختبار الجدارة، تدعيم بناء الإجماع). للانتخابات المحتملة، أيضًا، وظيفة أخرى: إنجاح انتقال النظام إلى طور جديد والحيلولة دون إعادة إنتاج حالة الانقسام القائمة فيه حاليًا.

ثمة مفارقة، أن تكريس الانقسام (إعادة إنتاجه وتحوله إلى انفصال) يمكن أن يحدث إذا لم تُعقد الانتخابات، وأيضًا إذا عُقدت في ظل انعدام البيئة الملائمة. إن عدم إجراء الانتخابات هو أمر سيئ جدًا، لكن إجراؤها بدون اتفاق وفي مكان دون الآخر (في الضفة بدون غزة أو العكس) أكثر سوءًا.

من بين عناصر مشروعنا الوطني ثلاثة عناصر: الهوية (توليد هوية سياسية مشتركة وتطويرها والحفاظ عليها في مواجهة سياسة الاقتلاع والتشتيت)، التحرر (تقرير المصير على أرض خالية تماماً من الاحتلال)، بناء الدولة (التجسيد القانوني والمؤسسي لحق تقرير المصير). على النموذج الفلسطيني أن يقول كيف تخدم الانتخابات هذا المشروع ولا تجحف به؟ ناهيك بالطبع عن العناصر الأخرى كالعودة مثلا!.

منظمة التحرير الفلسطينية والشتات
العلاقة المركبة والمعقدة

معتصم حمادة–
عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

العلاقة بين الفلسطينيين في الشتات، وبين منظمة التحرير الفلسطينية علاقة معقدة ومركبة في آنٍ واحد. فهي، بالنسبة لهم، وطنهم المعنوي، في ظل حياة التشرد التي يعيشونها، والجهة الرسمية التي تمثلهم، خاصة لمن لا يملكون الجنسية أو المواطنة، يعتبرونها مرجعيتهم السياسية ومأواهم في الدول المضيفة التي يتعرضون فيها إلى الحصار الاقتصادي والأمني، كلبنان، أو تلك التي يعانون فيها أزمة معيشية طاحنة، كسوريا، أو تلك الدول التي شكلت معبرًا إجباريًا نحو بلاد الهجرة فانقطعت بهم السبل، وباتت سفارات فلسطين ملجأهم الوحيد، بغض النظر عن الدور الذي تؤديه هذه السفارات.

وهي، في الوقت نفسه، في موقع الاستهداف لانتقاداتهم اللاذعة، وهم يراقبونها مشلولة، لم تقدم لهم إلا الجزء اليسير مما يتوجب عليها أنْ تقدمه، تسير نحو التلاشي، ونحو الزوال، ويفقد موقعها التمثيلي للفلسطينيين ألَقَه وبريقه، في ظل غياب الدور المنوط بها أنْ تلعبه في هذا الإطار. وبالتالي لا غرابة أنْ يصل البعض إلى استنتاج خطير، يرى أنَّ الموقع التمثيلي للمنظمة ليس معطى دائمًا ثابتًا، لا يتعرض لهزات ومطبات، أو منعطفات خطيرة.

فالموقع التمثيلي لمنظمة التحرير، لا يمكن الفصل بينه وبين البرنامج السياسي للمنظمة، القائم على ثلاث دوائر: دائرة الـ48، في النضال من أجل الحقوق القومية للفلسطينيين في إسرائيل، وتفكيك منظومة القوانين القائمة على التمييز العنصري، بما في ذلك قانون القومية اليهودية. ودائرة الـ67، حيث النضال للخلاص من الاحتلال والاستيطان وقيام الدولة الفلسطينية. وفي الشتات، حيث النضال من أجل حق اللاجئين في الحياة الكريمة على طريق العودة إلى الديار والممتلكات. بقدر ما يرتقي دور المنظمة في تبني هذه الحقوق وصونها والنضال لأجلها، وعدم التفريط بها، والالتزام بموجباتها، بقدر ما نعزز موقعها التمثيلي والعكس صحيح.

الشتات والمؤسسة الفلسطينية

تشهد العلاقات بين الشتات والمؤسسة الفلسطينية تدهورًا سريعًا، وصولًا إلى ما يشبه الافتقار إلى أقنية وآليات التواصل بين الطرفين؛ وبحيث باتت هذه العلاقة شبه مقطوعة، في ظل نسف العديد من المعادلات التي كانت تقوم عليها هذه العلاقة، وإتباع القيادة الفلسطينية الرسمية سياسة تهميش الخارج، من خلال تهميش حقوقه السياسية، كحق العودة، أو من خلال تهميش تمثيله في المؤسسة، أو من خلال تراجع تبني قضاياه اليومية والدفاع عنها.

وإذا ما أخذنا المجلس الوطني في م.ت.ف، مثالًا، نلاحظ أنَّ تمثيل الخارج [أي الشتات] في المجلس في دورته الأخيرة قام على الولاءات والتفرد في اختيار الأعضاء، بينما كانت اللجان الشعبية في المخيمات، والتجمعات السكنية هي مَنْ يسمي ممثليها إلى المجلس الوطني، ما يعني أنَّ المجلس الوطني، وإنْ كان ما يزال يعتبر السلطة التشريعية الأعلى في م.ت.ف، إلا أنَّ مصداقيته تراجعت في تمثيل الشتات بنشطائه المفترض أنْ يتقدموا نيابة عنه بهمومهم وآرائهم، وأنْ يصوتوا على الاستراتيجيات السياسية. ولا داعي للتأكيد أنَّ هذه الانعطافة السلبية هي من نتاج تدهور أوضاع المؤسسة وتجويفها، وإفراغها من مضمونها، لصالح طبقة بيروقراطية ترتبط مع بعض أوساط رجال المال والأعمال،

بمصالح طبقية صنعتها تطبيقات أوسلو وبروتوكول باريس، وقيّدت عموم الحالة الفلسطينية بقيودها. إذ مع تراجع موقع قضية اللاجئين في برنامج القيادة الرسمية، ومحاولاتها الدائمة للبحث عن حل يلقي العبء عن كاهلها [الحديث عن حل عادل بموجب مبادرة السلام العربية أي التوطين بديلًا لحق العودة].

وما يقال عن المجلس الوطني كمؤسسة رسمية، يقال عن الاتحادات الشعبية في الشتات التي تحولت إلى مجرد هياكل فارغة وعناوين بلا مضامين، تحت الهيمنة البيروقراطية لحركة فتح، ما يعزز سياسة تهميش الحركة الشعبية وحرمانها من أطرها المنظمة القائمة على التمثيل الديمقراطي عبر مؤتمرات دورية تعقد بنظام التمثيل النسبي. ولا يمكن الفصل بين سياسة الهيمنة البيروقراطية على الاتحادات الشعبية، وبين سياسة فرض الحصار على الحركة الشعبية، وإفقادها منابرها وأطرها الخاصة بها، حتى لا تتحرر من قيود التسلط البيروقراطي، القائم على الفساد بوجهيه السياسي والإداري المالي.

الشتات والهموم الاجتماعية ودور م.ت.ف

في الجانب الاجتماعي يبدو تهميش م.ت.ف للشتات أكثر بروزًا، ويلتمسه كل بيت في مخيمات اللاجئين، إنْ في سوريا، أو لبنان، كما تلتمسه الجاليات الفلسطينية في بلاد المهجر في أوروبا والولايات المتحدة. وفي اليد العديد من الأمثلة الحية، نورد بعضًا منها في هذا السياق.

في لبنان، تلقت الحركة الشعبية في المخيمات طعنة من قبل اللجنة التنفيذية حين أعلن عزام الأحمد، مبعوثًا منها، تأييده لقرارات وزارة العمل اللبنانية بفرض القيود على العمالة الفلسطينية اللاجئة إلى لبنان، ما أدى إلى تأجيج الحراك في المخيمات، احتجاجًا على موقف مبعوث المنظمة، الذي اضطر تحت الضغط إلى التراجع عن تصريحاته ونفيها، رغم أنها قيلت على مرأى الآلاف. وتوضح هذه الحادثة كيف أنّ القيادة السياسية في م.ت.ف، تعمد إلى تهميش القيادات المحلية، الأدرى بتفاصيل الحالة، لصالح المصادرة وفرض رؤيتها البيروقراطية بديلًا، بذريعة الحرص على حسن العلاقات مع الدول العربية المضيفة، ذريعة تقف على رأسها، فشرط حسن العلاقة مع الدول المضيفة كلبنان، لا يكون بالتساوق مع سياسات الحصار المفروض على المخيمات، بل من خلال التجاوب مع مطالب الحالة الشعبية، وتبنيها والدفاع عنها أمام الحكومات العربية المعنية، أي بالعكس تمامًا مما قام به عزام الأحمد في بيروت إبان انتفاضة المخيمات. وليس خافيًا أنّ مثل هذا الأداء تسبب في إضعاف دور فصائل م.ت.ف، لصالح حركة حماس والقوى الإسلامية خاصة في مخيم عين الحلوة، التي بتدخلها هي الأخرى، متحدثًا باسم الحراك، كادت أنْ تجر الحراك إلى مستنقع التجاذب والاستقطاب الثنائي [سلطة – حماس] لولا وعي القيادات المحلية، ووعي الشارع في المخيمات لمثل هذا الأمر.

أما في سوريا؛ فقد كانت الأمور لا تقل فداحة. ففي ذروة الأزمة الاجتماعية، قدمت م.ت.ف مبلغًا من المال، لمساعدة المهجرين من أبناء المخيمات المنكوبة في اليرموك وغيرها. بادرت فتح، التي تسلمت المبلغ إلى اقتطاع حوالي ربعه تمامًا، بذريعة مساعدة مَن لجأ إلى لبنان، علمًا أنّ وكالة الغوث و م.ت.ف، وفرت للمهجرين القادمين من سوريا إلى لبنان المساعدات المطلوبة. وتبيَّن أنّ المبلغ المقتطع كان لكوادر فتح دون غيرهم. أما باقي المهجرين فكان نصيب الفرد منهم لا يتجاوز 10 دولارات لا غير ولمرة واحدة؛ الأمر الذي أثار سخط المهجرين، وألحق بسمعة منظمة التحرير وموقعها أضرارًا فادحة. بعد ذلك استمرت المساعدات، من الصندوق القومي، لكن هذه المرة، عبر حركة فتح وحدها، هي التي تتحكم بآليات التوزيع، ولوائح المستفيدين، مع الادعاء أنّ المساعدات هي من فتح، في محاولة لكسب الشارع بطرق ملتوية، عبر مساعدات مالية وعينية، لصالح كسب التأييد للسياسات الفاسدة للقيادة الرسمية.

ولعلّ آخر مثال على ذلك أنّ الصندوق القومي، في م.ت.ف، أقرّ مؤخرًا مساعدات شهرية لحوالي 500 عائلة فلسطينية في سوريا، بقيمة مئة دولار للعائلة [أي ما يعادل مرتب في مجلس الشعب السوري بسبب تدني قيمة الليرة السورية]. فتح هي التي تستفرد بالمبلغ، هي التي تنظم اللوائح، ولا داعي لأنْ يكون المرء عبقريًا ليدرك أنّ الجمهور الفتحاوي هو الذي انصبت عليه المساعدات، بينما حرمت العائلات غير الموالية لفتح أو مَنْ في حكمها من الفصائل.

الجاليات ودائرة المغتربين وذرائع الوحدة الوطنية المزعومة

منذ أنْ انتزعت دائرة شؤون المغتربين من اللجنة التنفيذية، وأحيلت إلى أحد مستشاري الرئيس عباس، بدأ العبث واضحًا وجليًا بشؤون المغتربين، في أوروبا، وأميركا اللاتينية بشكل خاص.

فقد لجأت الدائرة، التي حشر فيها عشرات المفرغين من لون سياسي وحزبي واحد، إلى فبركة الاتحادات الجالوية هنا وهناك، لمجابهة اتحادين كبيرين في أوروبا، أحدهما تدعمه وتواليه الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والثاني تدعمه وتواليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ولم تكف دائرة المغتربين عن محاولات شق صفوف الجاليات، من خلال الفبركات التي لم تتوقف والتي أعلنت فشلها، إذ سرعان ما تحولت الاتحادات الجالوية المفبركة إلى ميدان صراع بين هيئاتها القيادية على المناصب والمغانم، وصلت أصداءها إلى صفحات الصحف ووسائل الإعلام وإصدار البيانات والبيانات المضادة.

في السياق نفسه، تصر دائرة المغتربين على فرض هيمنتها على الجاليات، من خلال تسلط سفارات السلطة الفلسطينية، وشن حملات التشويه ضد الاتحادات الجالوية التي ترفض سياسة الهيمنة والتسلط وفبركة هيئات إدارية كرتونية ذات ارتباطات سياسية، ومالية على حساب مصالح الجاليات ودورها النضالي في إطار الحركة الجماهيرية الفلسطينية.

ويمكن النظر إلى تجربة دائرة شؤون المغتربين باعتبارها أنموذجًا لما آلت إليه مؤسسات م.ت.ف، من مؤسسات تستمد شرعيتها من احتضان الشارع والحركة الشعبية لها، إلى مؤسسات تسلطية بات هدفها الرئيس تجميع المنافقين والفاسدين، وأصحاب الذمم الرخيصة والنفوس الضعيفة، للالتفاف حول قيادة رسمية لم تعد تملك ما تقدمه إلى القضية الفلسطينية سوى الرهان على الحلول الفاشلة.

ما يتوجب أنْ نخلص له هو إنّ إصلاح أوضاع م.ت.ف، ليست عملية فوقية تقف عند حدود الحوارات القيادية أو الفصائلية، بل هي عملية سياسية من الطراز الأول، تلعب فيها الحركة الشعبية، في المناطق المحتلة وفي الشتات الدور الرئيس، مع ضرورة الربط بين الإصلاح السياسي والمؤسساتي البرنامجي، إذ إنّ أخطر أنواع الفساد، هو الفساد السياسي.

الانتخـــابـــات الفلسطينية
بين تجديد الشرعيات... وتأبيد ذات السياسات

أبو علي حسن–عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لم يزل الحديث المتواتر عن الانتخابات الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية «الضفة وغزة» والقدس، يأخذ جدلًا لا يتوقف بين متفائل ومتشائم من استحقاقها فعليًا، وتناول التعقيدات والعراقيل التي تقف أمام إمكانية قيامها في الأمد المنظور. ولا يتوقف الجدل عند حدود التشاؤم والتفاؤل والعراقيل، إنما يمتد إلى المكاسب والمصالح من وراء هذه الانتخابات لكل من حركتي فتح وحماس، لا سيما وأنهما يبحثان عن شرعية سياسية من الشعب الفلسطيني بعد ما فقداها مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي الزمنية، فضلًا عن حلّه بقرار رئاسي قبل أكثر من سنة... ويمتد الجدل إلى العديد من الأسئلة لمواقف الطرفين الرئيسيين في الانقسام، وتكتيك كل طرف في شكل ومضمون الموافقة أو الرفض للانتخابات، بيد أن سياسة حافة الهاوية في مواقف الطرفين قبل وبعد المرسوم الرئاسي، لا زالت هي السائدة، وهي سياسة الصراع على الشروط والآليات والمضامين للعملية الانتخابية.

ومن نافل القول أن الانتخابات في أي بلد من البلدان هي مظهر من مظاهر الديمقراطية، بل هي أحد أهم عناوين التجارب الديمقراطية، وهي آلية مهمة في تعزيز الحريات العامة، وضمان حرية الاختيار للأشخاص والبرامج السياسية والاجتماعية التي سيكون التنافس الانتخابي عليها، وأية تجربة انتخابية لبلد ما ليست إلا حالة إفراز وانعكاس لحالة ديمقراطية أشمل وممارسة في المجتمع وتعكس في ذات الوقت المناخ الإيجابي السائد، وعلاقة الحكم بالمجتمع والقانون...

في هذه العلاقة بين الانتخابات كمظهر سياسي واجتماعي، والحالة الديمقراطية السائدة، هل يمكن القول أن العملية الانتخابية المراد إجرائها في المناطق الفلسطينية تعكس حالة ديمقراطية قائمة في المجتمع الفلسطيني...؟ أم أنها قرار فوقي من أعلى، له من الأهداف السياسية والأمنية، وتمكين قوة السلطة في المناطق الفلسطينية دون ضمان الحريات العامة واقعًا وما بعد الانتخابات ؟!

وعليه ربما يصعب القول أن إجراء الانتخابات قبل تعزيز التجربة الديمقراطية واقعًا هو خيار صحيح، وقبل إنهاء الانقسام، ومن البداهة أن الانقسام ليس عمل أو سلوك ديمقراطي، إنما هو عمل لا ديمقراطي مسنود بالقوّة وفرض عنوة على الشعب الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن الدعوة إلى إجراء الانتخابات من قبل السلطة الفلسطينية (فتح) تفتح المجال لعشرات الاسئلة ذات الصلة، والتي تبحث عن كنه ومآلات الانتخابات والرؤى المختلفة حولها، لماذا الدعوة للانتخابات الآن وليس قبل...؟ على قاعدة أن فترة المجلس التشريعي قد انتهت منذ سنوات وكذلك الحال فترة الرئاسة قد انتهت أيضًا منذ سنوات... فلماذا التأخير...؟ ولماذا الآن...؟ هل هناك ضغوط إقليمية ودولية وعربية على السلطة لإجراء الانتخابات في هذا الوقت بالذات...؟ هل هناك حسابات داخلية لدى السلطة الفلسطينية والرئيس قد فرضت نفسها للدفع بإجراء الانتخابات اليوم قبل غدًا...؟ وقبل هذا وذاك من الأسئلة، هل الدعوة إلى الانتخابات دعوة جدّية...؟ أم هي في سياق المناورات السياسية والعكّ السياسي لإشغال الرأي العام الفلسطيني، وفي سياق سياسة الصراع مع حركة حماس وحشرها في الزاوية، وتحميلها مسؤولية استمرار الانقسام...؟

أما إذا كانت الدعوة جدّية مفترضين حسن النية والمقصد، فما هو الهدف منها...؟ إن كافة المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية تشير إلى أن السلطة الفلسطينية تعيش مع أكثر من أزمة، حيث الأزمة الوطنية المتمثلة في أن السلطة في أدائها السياسي مع العملية السياسية، تدور في حلقة مفرغة؛ فالمفاوضات مع العدو الصهيوني متوقفة منذ سنوات دون بدائل، والسلطة والمجلس المركزي والوطني غير قادرين على تنفيذ قراراتهم المأخوذة من سنوات بفك الارتباط مع الاحتلال، وإنهاء التنسيق الأمني وخلافه، أي أن السلطة الفلسطينية تفقد تدريجيًا مصداقيتها أمام الشعب الفلسطيني، هذه الأزمة مترافقة مع أزمة الانقسام الحاضر بقوّة في كل مناحي الحياة الفلسطينية سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا وماليًا، فالسلطة في موقع الاتهام في معاملتها مع أهل القطاع، لا سيما في الرواتب والعقوبات... إلخ. والسلطة متهمة بمسؤوليتها عن استمرار الانقسام حين تقول (إما أن نستلم كل شيء في غزة أو لا شيء) عبر سياسة التمكين، مما يجعلها متساوية في مسؤوليتها مع حماس في استمرار الانقسام، كما أن السلطة تعيش أزمة قصورها على مواجهة الاحتلال لمنع القتل والاعتقال والمطاردة للشباب الفلسطيني ومحاصرة القرى والمدن الفلسطينية دون قدرة السلطة على ردع الحملات الإسرائيلية اليومية مما يخلق رأيًا فلسطينيًا عامًا غاضبًا ضد السلطة وعجزها عن حماية مواطنيها.

ولا يحتاج الأمر أيضًا لاكتشاف عناوين

العودة إلى الفهرس

عديدة للأزمة الشاملة لدى السلطة الفلسطينية ولا سيّما الأزمة المالية وعجز الموازنات والرواتب والمقاصة التي رفضت السلطة استلامها منقوصة، ثم انصاعت أمام هول الأزمة المالية، فاستلمتها منقوصة...!!

من الثابت أن كل تلك المظاهر من الأزمة لدى السلطة الفلسطينية قد دفعها للبحث عن مخارج سياسية وداخلية لمغادرة الأزمات ولو مؤقتًا، ولكن بتفويض شعبي يتمثّل في الانتخابات، ومحاولة تجديد شرعية السلطة ورموزها، وسياساتها، للانتقال من مرحلة الأزمة والمراوحة في ذات المكان إلى مرحلة المبادرات السياسية الجديدة بغطاء الشرعية الجديدة، وفتح اتوسترادات سياسية جديدة لا تبتعد عن ماراثون أوسلو.

وفي السياق ذاته، قد تستهدف الدعوة إلى الانتخابات محاولة إرباك حركة حماس وتحميلها مجددًا وباستمرار مسؤولية حالة الانقسام، ظنًا من السلطة بأن حركة حماس سوف ترفضها، الأمر الذي يبرهن ويوفّر الدليل على مسؤولية حماس عن استمرار الانقسام، وحشرها في الزاوية أمام الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي، أي وضع حماس في قفص الاتهام. ولما كانت حماس تعي ربما مناورات السلطة الفلسطينية وغاياتها، فإنها على الفور استجابت للدعوة، وتوافقت مع الفصائل على الرؤية، لإسقاط غايات السلطة، ورد الكرة إلى ملعبها...!! لكن السلطة الفلسطينية استمرت في دعوتها إلى أجراء الانتخابات لإيصال حماس إلى الجدار المسدود، فأرسلت حنا ناصر إلى غزة للتأكيد على إصرار السلطة على العملية الانتخابية، وهنا مجددًا أعطت حماس مع الفصائل موافقتها على الانتخابات ضمن تصوّر وشرط لقاء القيادة الفلسطينية قبل المرسوم الرئاسي، إلا أن الرئيس أصرّ على المرسوم الرئاسي قبل لقاء الفصائل، لإفراغ لقاء الفصائل من أي معنى بعد أن يعلن المرسوم الرئاسي، واستمرت لعبة عضّ الأصابع في الشروط والآليات بين الطرفين، فانصاعت حماس إلى الاستجابة للعملية الانتخابية بصرف النظر عن الشروط «تصريح هنية» وبغض النظر عن اجتماع الفصائل، حيث أكّد السيد هنية، وكذلك السيد السنوار بأنهما لن يعطّلا العملية الانتخابية في غزّة، ولن يكونا حجر عثرة أمامها، وسيعملون على تذليل كافة العقبات أمامها.

ما الذي يفسّر هذه الاستجابة لحركة حماس لموضوع الانتخابات، وبدون أيّة شروط...؟ من الثابت أن حركة حماس تمارس التكتيك، والاستراتيجيات في آن واحد، فهي من جهة لن تعطي السلطة الفلسطينية في رام الله أي ذريعة أو ورقة تستخدمها في

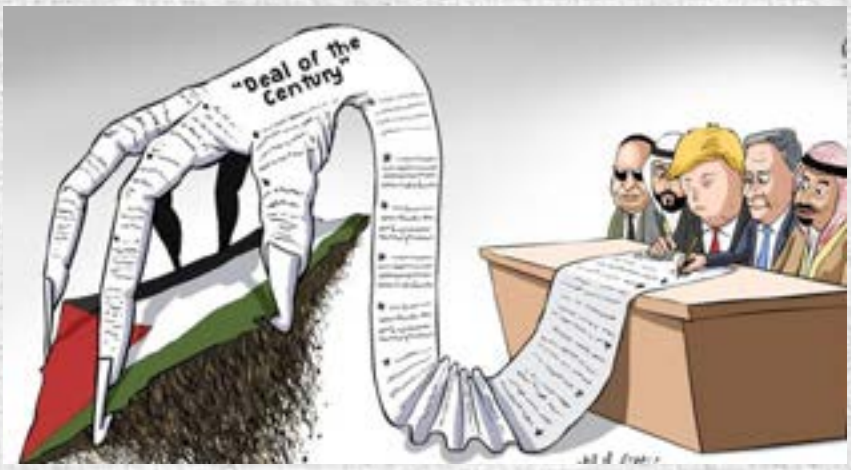

مواجهتها لا محليًا ولا عربيًا ولا دوليًا، وهي وفق هذا التكتيك القائم على قناعة أن فتح والرئيس يناوران في موضوع الانتخابات، فإنها تنزع كل أوراق المناورات والأسلحة من يد السلطة، ومن جهة أخرى هي تمارس استراتيجيا التمكين القائمة على قناعتها بأن الانتخابات لو حصلت فإنها لن تكون ضدّها، إنما ستنافس حركة فتح وكل القوى، «وستفوز» عليهم جميعًا في غزة والضفة؛ الأمر الذي يمكّنها من جديد الحصول على أغلبية المجلس التشريعي، وهي بهذه النتيجة تكون قد حققت شرعيتها من جديد بالطريق الديمقراطي الذي ارتضته القوى الفلسطينية، ومباركة إقليمية ودولية، مما يجعلها تملك الرقم الصعب في المعادلة الفلسطينية، وإما أن تفوز بأقل من الأغلبية، أي أقلية وازنة، وهي بالأغلبية الوازنة تصبح مكوّن سياسي طبيعي من السلطة الفلسطينية، وهو خيار أفضل من غياب الشرعية عنها.

وفي كل الأحوال سواء حصلت على الأغلبية أو الأقلية الوازنة فإنها ستبقى محتفظة بنفوذها في غزّة سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا، وسيبقى سلاحها بيدها، هذه الرؤية الحمساوية هي التي تفسّر تدرّجها في الموقف المشروط إلى الاستجابة الغير مشروطة.

الانتخابات والاستحقاقات الوطنية...

ربما من غير المنطقي الحديث عن إجراء الانتخابات بمعزل عن الشروط الوطنية ومقاومة الاحتلال، وكأنها البلسم الشافي من كل الأزمات الوطنية، فهي التي ستحقق الديمقراطية...! وهي التي ستنهي الانقسام...! وهي التي ستنهي الأزمة الاقتصادية والسياسية...إلخ. فالتجربة السابقة للانتخابات والمجلس التشريعي قد قالت كلمتها بأن الانتخابات ليست هدفًا بحدّ ذاتها، وهي ليست حلّالة العقد الوطنية، لأسباب أصبحت معروفة، تتعلق بأم المصاعب والمتاعب أوسلو... فالأصل

أن استحقاق الانتخابات الفلسطينية هو ما نصّ عليه في وثيقة إعلان المبادئ/ أوسلو عام 1993، واتفاقية المرحلة الانتقالية في 28/ديسمبر/1995، حيث نصّت على أن أحد أهداف عملية المفاوضات هو إقامة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية تتمثّل في مجلس فلسطيني منتخب، ليمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محدّدة، ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية...!

وتنصّ هذه الوثيقة على (أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة والقطاع، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل الدائم، وهي القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية...إلخ من النص)...على ذلك فإن الانتخابات المنوي إجراؤها هي امتداد لفكرتها الأساس في وثيقة المبادئ، أي أنها فكرة خادمة لإدارة الحكم الذاتي الإداري المحدود، وخادمه لاتفاق أوسلو، وهي مطلب الأطراف الموقّعة والضامنة لأوسلو، بغضّ النظر عما تفكّر فيه الآن الأطراف المتحفّزة للانتخابات.

إن المنطق الوطني والسياسي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في عام 1999، أن يصار إلى إعلان الدولة الفلسطينية، وتحقيق الاستقلال التام، وبقطع حبل التبعية مع الاحتلال كليًا، بيد أن هذا لم يحصل ومضى عشرون عامًا على انتهاء الفترة الانتقالية دون حد أدنى من التقدّم على مسار الاستقلال التام، هذا الأمر يقودنا إلى القول أن استحقاق العملية الانتخابية بالضرورة أن يكون قائمًا على برنامج سياسي متوافق عليه، يدفن اتفاق أوسلو، ويقطع مع كل شروطه وتبعاته، وأن نبدأ مرحلة جديدة من بناء شروط الاستقلال مع الاحتلال، وهذا لا يتأتّى إلا عبر الانعتاق كليًا من تبعية السلطة مع الاحتلال، اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا، وعلى كل المستويات من أجل الإقدام على إعلان الدولة الفلسطينية.

إن تغييب الاستحقاقات الوطنية عن موضوع الانتخابات، هو إمعان في ذات

المجرى وذات السيناريو القائم منذ ربع قرن، ومن هنا فإن الانتخابات تتحول إلى ملهاة فلسطينية جديدة، ومحاولات للبحث عن شرعيات مفقودة.

وهنا من الضرورة التأكيد بأنه ليس كافيًا أن توافق حماس، وحركة فتح على إجراء الانتخابات حتى تصبح أمرًا واقعًا، فالثابت أيضًا، أن هناك جملة من العقبات والعراقيل تقف أمام العملية الانتخابية:

لا زالت حسابات الربح والخسارة لدى فتح تمثل عاملًا مهمًا في الدفع باتجاه إنجاز هذا الاستحقاق، أو رفض هذا الاستحقاق وإيجاد مبررات لإيقافه، فثمة معطيات تشي بأن هناك خلافًا لدى بعض قيادات السلطة وفتح حول احتمالات الربح والخسارة.

لم يزل العامل الإسرائيلي يشكّل عاملًا آخر في عرقلة الانتخابات أو تسهيلها وفق مصلحته ومدى تحليلاته في حال فازت حركة فتح أو حركة حماس، وكيف سوف تتعاطى «اسرائيل» مع الفائز، وأيهما أفضل... وبالتالي فإن موقفها سيكون قائمًا على المقاربة بين الفائزين وسهولة التعامل معهم، إضافة إلى حسم مسألة مشاركة القدس في العملية الانتخابية.

إن دخول دحلان «وفتح الإصلاح» على خط الانتخابات، وعزمه على الدخول فيها، قد يدفع بعض الأطراف ولا سيما فتح للتوقف مليًّا أمام احتمالات النتائج، ولا سيما وأن دحلان سيدخل بقوّة في غزة والضفة تحت عنوان التنافس مع فتح، واستخدام المال السياسي بقوّة في ذلك.

ما من شك إن الحسابات الإقليمية والدولية لها دور في الدفع أو التأجيل لإجراء الانتخابات، ارتباطًا بحساباتها، ومراهناتها، وتخوفاتها من النتائج لغير غاياتها ومصالحها... فالثابت أن مصر لها حساباتها، وتركيا وقطر لهما حساباتهما، والغرب وأوروبا لهما حساباتهما أيضًا، حيث تتحول هذه الحسابات إلى مواقف ونصائح بإجراء أو عدم إجراء الانتخابات.

في كل الأحوال لا زال هناك مسافة زمنية ما بين الدعوة، والاستحقاق الانتخابي، قد تلعب فيه عوامل كثيرة، ما يؤخر أو يقدم العملية الانتخابية.

وفي كل الأحوال أيضًا، فإن المال السياسي سيكون في هذه الانتخابات -حال جرت- حاضرًا بقوّة ولاعبًا أساسيًا في ترجيح من يفوز، ومن يحقق أعلى نسبة من الأصوات والخاسر الأكبر هم فاقدي المال لا الفكرة.

العودة إلى الفهرس

في وجهِ أمريكا: لن نُسلَّم أرضنا للقتلة

خاص بالهدف

تمضي الإدارةُ الأمريكية في خطواتها الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، مُوفرةً كامل الدعم بل والمشاركة الكاملة للاحتلال في تثبيت جرائمه على الأرض كحقائق وأمر واقع، بفعل القوّة الغاشمة والانحياز التآمريّ.

جاءت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي بشأن المستوطنات، كخطوة في سياق دعم مساعي الاحتلال؛ أولًا لإضفاء شرعية مستحيلة على وجود هذه المستوطَنات، وثانيًا كجزء من التهيئة لجريمة كبرى جديدة يُحضّر الاحتلال لها منذ وقت طويل، وهي احتمالية إعلان ضم هذه المستوطنات إلى حدوده المزعومة، وكذلك إمكانية ضم المناطق المصنفة «ج» بموجب اتفاقيات أوسلو البغيضة ضمن الضفة الغربية المحتلة.

من يقرأ هذا النص هم ناطقون باللغة العربية، وبالتأكيد ليس لديهم الحاجة إلى قراءة توضيحات بشأن عدم شرعية وجود الاستيطان، وعنصريته وإجرامه كمشروع ومنظومة عمل، وكذلك عدم شرعية الاحتلال بوجوده وبكل ما يصدر عنه، ولكن المهمَّ اليوم هو الوقوف مليًا أمام رهانات البعض العربي المستمرة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إذ بات من الواضح أن المسار العام لسياسة المنظومة الأمريكية المسيطرة، هو فعل كل ما يمكن لتصفية الحقوق الفلسطينية، وإزاحة ملف القضية الفلسطينية عن الطاولة، بتكريس الاحتلال ونظام الاضّطهاد والفصل العنصري كأمرٍ واقع نهائي. وما يساعدها في ذلك هو التراجع الحاد في الموقف العربي، وتحول مواقفَ العديد من نظمه إلى داعم لعملية التصفية، فهذه النظم باتت تذهب نحو علاقات مباشرة وشراكات أمنية وسياسية واقتصادية معلنةً وغير معلنة مع الاحتلال، وتبدي حماسة كبيرة لربط مصيرها ووجودها بمشروع للهيمنة الصهيونية على المنطقة يتم برعاية أمريكية كاملة.

فلسطينيًا، حقًا هل هناك داعٍ إلى التذكير بعبثية وإجرام أيّ رهانٍ على مسار المفاوضات وعملية التسوية؟

أكثر من 25 عامًا من الاستنزاف لخزان الدم والصمود الفلسطيني، بواسطة هذه الأداة العدوانية المسماة مسار المفاوضات، التي استخدمها الاحتلال كأداة لتحطيم الموقف الفلسطيني، ودفعه إلى حدود الاستسلام الكامل والمعلن. هذا المسار الذي أنتج مسار التنسيق الأمني المستخدم أيضًا كأداة للقضاء على البنى البشرية والمادية لوجود المقاومة الفلسطينية، هذا إلى جانب دور هذا المسار في التغطية والتعتيم على جرائم الاحتلال، وإجراءات الضم والاستيطان والمصادرة.

إنّ الاستمرار لحظة واحدة في هذه الرهانات هو مشاركة حقيقية في تسهيل مسعى الاحتلال، وإن الحد الأدنى المعقول للموقف الفلسطيني الرسمي هو الإعلان عن انتهاء هذا المسار، وإنفاذ قرارات المجلس الوطني والمركزي الخاصة بقطع العلاقة مع الاحتلال ووقف التنسيق الأمني، وتلبية الرغبة والمصلحة الوطنية في تحقيق الوحدة والبدء بالعمل الوطني والنضالي الموحّد ضد هذا الاحتلال.

الإدارة الأمريكية رغم هيمنتها وسطوتها الكبيرة على هذا العالم، ليس سقفًا لنضال شعبنا، فهذا العالم لا زال مليءٌ بالمنحازين إلى الحقوق والقضايا العادلة، ولا زالت إرادة شعبنا قادرة على مناطحة الجبال، تشهد عليها مسيرة طويلة لم يعرف فيها الاستسلام، أو الخنوع، ومهما بلغت إجراءات الاحتلال من عسف وظلم، وأي كانت التغطية الأمريكية لها، تبقى القيمة لما يمارسه شعبنا من صمودٍ يوميٍّ ومقاومةٍ عصيةً على الانكسار.

في الهدف

الطريقُ والوطن

خاص بالهدف

عندما تضع جولة للعدوان أوزارها، تعود غزة لبرنامجها اليومي، مصارعة الموت البطيء اختناقًا بالحصار، هذا الأمر الذي استحال همًا غزيًا لا فكاك منه، في ظل نوع من القصور الفلسطيني العام عن حماية قلاع الصمود، وبؤر المقاومة، في القدس وغزة والعراقيب، وغيرها من آلاف آلاف البؤر والنقاط التي تشتبك مع هذا الاحتلال على امتداد فلسطين التاريخية.

في مفهوم القيادة يُفترض أنها ذلك الجزء القادر على نظم الجهد العام ورفده، وتوفير متطلبات نجاحه، وهذا يبدو أنه غائب في الحالة الفلسطينية، التي تصر فيها المنظومة القيادية الرسمية، على معاندة اتجاهات الرأي والجهد الوطني العام، والذهاب نحو مغالبته.

في غزة مثلًا، والعراقيب والقدس وساحات المسجد الأقصى، أبدع الناس طرقًا لمقاومة الاحتلال، واختاروا الوفاء لها، وهو أمرٌ يفترض ألا يزعج أي قيادة فلسطينية، مهما كان خلافها مع أي فصيل أو جسم سياسي يحضر في هذا المكان أو ذاك، لكن ما يحدث أمر مختلف، فتلحق بغزة العقوبات، أو في أفضل الظروف تُترَك لحصارها، ويتم تجاهل نضالات أخرى وتركها لتذوي بفعل هذا التجاهل.

نحن الفلسطينيين، بتنا وبشكل واضح لا يقبل اللّبس، بحاجةٍ إلى قيادةٍ مُوحدة لنضالنا الوطني، تنظّم هذه النضالات في إطار إستراتيجية كفاحية، وترفدها وتستفيد من مفاعيلها، وهذا أمرٌ يرتبط بالأساس باستعادة فعالية منظمة التحرير وقدرتها على جمع الكل الفلسطيني تحت سقفها، كما ارتباطه بالإيمان الحقيقي بقدرة وبحق كل فلسطيني بالمشاركة السياسية والنضالية الفاعلة، التيارات والشخوص والأحزاب والقوى، فهذه معركة تحتاج نضالات الجميع، كما تحتاج آراءهم وتنوعهم.

قيل قديمًا في وقت ما من عمر نضال هذا الشعب، إن الطريق التي ستقود إلى تحرير فلسطين سترسُم شكلها، هذه الطريق من الواضح أنها يجب أن تعكس تنوّع هذا الشعب، وتنوع وتعدد إبداعه النضالي والفكري، بما يقود إلى فلسطين الحرة المستقلة العادلة المتنوعة، التي تتسع للجميعَ من أبناء شعبها، فلسطين الحلم الذي ضحى من أجله كل الشهداء.

محصلة الاختبار

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

بغض النظر عن الدوافع الشخصية التي تقف وراء قرار بنيامين نتنياهو بتفعيل سياسة الاغتيالات، فإنَّ الجولة الأخيرة من التصعيد الإسرائيلي ينطوي على اختيارات متعددة، يبدو أنَّ إسرائيل نجحت في تحقيقها. ثمة خصوصية لاختيار الأهداف من قبل إسرائيل، إذ لم يكن بلا مغزى اختيار شخصيتين قياديتين من الجهاد الإسلامي، هما: الشهيد بهاء أبو العطا، والقيادي أكرم العجوري، وفي مكانين مختلفين.

تلعب إسرائيل على خط الادعاء بأنَّ حركة الجهاد الإسلامي تنفذ أجندة إيرانية خاصة، وإنَّ بعض تيارات الجهاد سبق لها أنْ أعلنت أنّها ستكون جزءًا من معركة إذا اختارت إسرائيل أنْ تشنها في مواجهة أي ضلع من أضلاع محور المقاومة.

هذه التهمة عمليًا، تترك قدرًا من الحذر لدى أطراف المقاومة الفلسطينية الأخرى التي لا يروقها ولا تسمح حساباتها بأنْ تكون مشمولة بتلك التهمة، المحصلة هي أنَّ حركة الجهاد اتّخذت قرارها منفردة بالرد على عمليتي الاغتيال، وفي الذهن أنَّ الاشتباك سيفرض على الفصائل الأخرى الانضمام في الرد على العدوان الإسرائيلي لكن هذا لم يحصل عمليًا، كما لم يحصل عمليًا أنْ تحرك أي طرف من محور المقاومة.

إسرائيل تحسب هذه النتيجة انتصارًا؛ الأمر الذي يملي على حركتي حماس والجهاد الإسلاميتين إعادة ترتيب العلاقات فيما بينهما، وتجنب أي صدام.

وأخيرًا، فإنَّ العدوان الإسرائيلي الأخير الذي استفرد بالجهاد الإسلامي يحاول الوقوف على طبيعة الأسلحة التي يمتلكها، ومدى قدرتها على الصمود ومواصلة الاشتباك.

محددات السياسة «الإسرائيلية» تجاه إفريقيا

ركائز الهيمنة والنفوذ

د.سامح إسماعيل– باحث وكاتب في الشؤون الفكرية والسياسية/مصر

كان المشهد رغم غرائبيته يبدو منطقيًّا، عندما لوح لاعب منتخب غانا لكرة القدم «جون بانتسيل» بالعلم الإسرائيلي، عقب فوز منتخب بلاده على منتخب التشيك، في مونديال ألمانيا في العام 2006، في إشارة بهذه الدلالة الرمزية الناعمة، إلى المدى الذي ذهب إليه التمدد الإسرائيلي في العمق الإفريقي، وهو محيط جغرافي كان في حكم المحظور فيه، ولسنوات طويلة، التصريح علانيّة بوجود علاقات مباشرة مع «تل أبيب»، وهي العلانيّة التي أفصحت أخيرًا عن تجليّها الأبرز، عندما وُجهت الدعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نيتانياهو»، لحضور قمة دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والمعروفة اختصارًا بـ الإكواس، المنعقدة في العاصمة الليبيرية «مونروفيا» في العام 2017، في سابقة تعكس اتساع محيط المجال الذي ذهبت إليه الأنشطة الاقتصادية، التي دشنتها الدولة العبرية في غرب القارة السمراء.

تاريخ من المزايحات:

كانت حكومة «بريتوريا» العنصرية أبرز داعم لإسرائيل منذ لحظة التأسيس، حيث كانت جنوب إفريقيا الدولة السابعة، التي تقرر الاعتراف مايو من/بالدولة الصهيونية في أيّار جان "العام 1948، واتخذت حكومة كافة الاجراءات الممكنة"سموتس لتأييد إسرائيل، وكان شعار الجماعات العنصرية في «بريتوريا» يعكس هذا لدى إسرائيل"التلاقي في التوجهات: وجنوب إفريقيا شيء واحد قبل أيّ شيء مشترك: كلاهما موجودان في .عالم يسكنه أناس من السود»

وعلى الرغم من البنية العنصرية، المغرقة في التصورات العرقية المتعالية تجاه السود، التي تميز بها حلفاء إسرائيل، تطلعت الأخيرة إلى اختراق القارة السمراء، وتطويق المشروع القومي العربي جنوبًا، عبر جملة من الأنشطة الاقتصادية؛ بشقيّها التجاري والتنموي، في وقت كانت فيه تلك الدول التى خرجت لتوها من الاستعمار، في أمس الحاجة إلى المساعدة، حيث دشنت «تل أبيب» ما عرف ببرنامج إسرائيل للتعاون الإنمائي في إفريقيا، وكان تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء «ديفيد بن جوريون»، وهو ما يعكس الأهمية التي أولتها «تل أبيب» للتوجه نحو إفريقيا، وفي عام 1958، أقدمت وزيرة الخارجية «جولدامائير»على زيارة القارة السمراء. ومنذ اللحظة الأولى، انتبهت مصر إلى حجم الخطر الذي يمثله توغل إسرائيل في منطقة اعتبرتها القاهرة عمقا استراتيجيًّا لها، وقد قامت سياساتها تجاه القارة السمراء على مبادئ عامة هي:

1- رفض أي شكل من أشكال التعامل مع حكومة «بريتوريا» العنصرية.

دعم كافة حركات التحرر الوطني في 2- إفريقيا بكل الوسائل الممكنة.

رفع سقف التعاون مع دول القارة في 3- كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

اعتبرت مصر المجال الإفريقي واحدًا من دوائرها الاستراتيجية الثلاث، وتحركت بدافع أيديولوجي نحو قطع ذراع إسرائيل الممتدة إلى دول القارة، وأسفرت الجهود عن عقد أول مؤتمر إفريقي في العاصمة الغانية «أكرا» في أبريل من العام 1958، حضرته/نيسان وفود من الأحزاب والحركات والنقابات والاتحادات الطلابية بمختلف دول القارة، في محاولة لخلق تكتل إقليمي، يجمع بين تلك الدول التي تشترك في محيط جغرافي واحد، وتجمعها معطيات تاريخية وثقافية واجتماعية متسقة، وتشغلها هموم واحدة، وفي مايو 1963، وقع زعماء وقادة الدول/أيّار

العودة إلى الفهرس

الإفريقية المستقلة بأديس أبابا، على وثيقة منظمة الوحدة الأفريقية، التي خرجت أخيرًا إلى النور، وقامت على مبادئ عامة، ارتكزت على رفض كافة أشكال الهيمنة والاستعمار، مع دعم تنمية دول القارة وتنسيق مواقفها الدولية، تجاه الأزمات والصراعات حول العالم، في ذروة الحرب الباردة.

ومع الجهود التي بذلتها المجموعة العربية، داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ونجاحها في وضع حقوق الشعب الفلسطيني في صدارة المشهد، عبر إدراجها ضمن قضايا التحرر الوطني العاجلة، مع محاولة خلق كتلة تصويتية إفريقية داعمة لها في المحافل الدولية، وعليه، أصبح التحرك الإسرائيلي شديد الصعوبة، في ظل وصمة الاستيطان الاستعماري، وتنامي العلاقات مع /حكومة «بريتوريا»، وإبان حرب حزيران يونيو من العام 1967، أفصحت إسرائيل عن وجهها العدواني، الذي دفع عدد من دول القارة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها، قبل أن يوجه اجتماع المجلس الوزاري الإفريقي صفعة قوية نوفمبر من العام/لها، في تشرين الثاني 1973، حيث قرر المجلس قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، إلى أن تتراجع عن احتلال الأراضي العربية، وهو قرار التزمت به كل دول القارة، عدا جنوب إفريقيا وليسوتو وملاوي وسوازيلاند وموريشيوس.

عصر من الغزل السياسي:

طيلة عقد السبعينيات، حاولت إسرائيل بشتى الطرق، كسر طوق الممانعة الإفريقية التي أعقبت قطع (30) دولة من دول القارة السمراء علاقاتها الدبلوماسية بالدولة الصهيونية، ومن خلال وساطة الشركات التجارية، حافظت إسرائيل على معدل عال من التبادل التجاري، وأبرمت تعاقدات قدرت بملايين الدولارات، حتى أنّ حجم عائدات التصدير إلى إفريقيا بلغ بنهاية السبعينيات نحو 60٪ من جملة عائداته لدول العالم، في دلالة على ميل الميزان التجاري لصالح إسرائيل بشكل ملحوظ.

/عقب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتي تزامنت مع انحسار الدور السياسي لمصر في إفريقيا، والمتغيرات التي صاحبت تنامي الدور الأمريكي في القارة السمراء، والذي تجاوز الأنشطة الاستخباراتية، إلى بسط الهيمنة والنفوذ، تمدد الدور الإسرائيلي، وتحول من الغزل السياسي، إلى الإقدام على لعب أدوار متعددة، عن طريق استغلال طبيعة الصراعات السياسية، وحمى الانقلابات العسكرية التي اجتاحت القارة، لتتدخل بشكل صريح في تلك الصراعات، من خلال صفقات السلاح وإرسال الخبراء العسكريين، وهو ما تجلى بوضوح في صفقات السلاح التي أبرمتها مع الكاميرون وليبيريا، والتفاهمات السرية مع أثيوبيا، ومدها بخبراء عسكريين، كما لعبت أدوارًا مشبوهة في الصراعات الإقليمية المختلفة، ما منحها قدرة على التأثير السياسي، لتفتيت الكتلة التصويتية الإفريقية، أو تحييدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

العودة بقوة إلى أفريقيا:

انفتح المجال السياسي لإسرائيل على مصراعية، وشهدت سنوات الثمانينيات عودة قوية في العلاقات، بدأتها زائير، وتبعتها مجموعة أخرى من الدول، كما تعددت مكاتب رعاية المصالح والقنصليات الإسرائيلية هنا وهناك، وواصلت الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي «ماشاف» نشاطها في مجال المساعدات الموجهة للدول الإفريقية، خاصة في مجالات الأمن الغذائي، ومشروعات المياه والصرف الصحي وبناء الطرق، لتتطور شبكة العلاقات التجارية، إلى ما يشبه المؤسسات الاقتصادية، ذات برامج التنمية المستدامة. على سبيل المثال يعد مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في كينيا الذي تساهم فيه إسرائيل، لدعم القدرات والتدريب في مجال التكنولوجيا الزراعية والأعمال التجارية الزراعية، من أبرز مؤشرات النفوذ الاقتصادي في شرق إفريقيا، إضافة لأنشطة أخرى متنوعة في محيط بحيرة فيكتوريا، كما تقوم «ماشاف» بتطوير الخدمات الطبية في أوغندا، وقد هيمنت على هذا القطاع، ونفس الأمر في الكاميرون، والتي تم فيها تأسيس وحدة للدراسات عالية التقنية، من قبل رجل الأعمال الإسرائيلي «أوري سيلا»، بدعم مباشر من السفارة الإسرائيلية، وتنشط السفارات الإسرائيلية في أنحاء إفريقيا بشكل عام في تسيير القوافل الطبية وحملات التطعيم من الأوبئة والأمراض، كما تنشط إسرائيل ضمن برنامج التنمية الأمريكي Power المتعلق بتزويد دول إفريقيا Africa بالكهرباء.

ويمكن القول، أنّ تصاعد النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا يأتي من خلال البرامج الاقتصادية، وهو الأمر الواضح منذ اللحظة الأولى، حيث يتم التأثير عن طريق تلبية جزئية للاحتياجات، تتصاعد بالتوازي مع تزايد النفوذ السياسي، في استراتيجية تقوم على أهداف محددة، تستهدف منح الدولة العبرية مزيدًا من الاعتراف الدولي، للتغطية على أنشطتها الإجرامية في فلسطين، وتفتيت كتلة تصويتية كبيرة ممثلة في الدول الإفريقية، بالإضافة إلى عدة مكتسبات اقتصادية تمنحها الهيمنة السياسية مزيدًا من الأرباح.

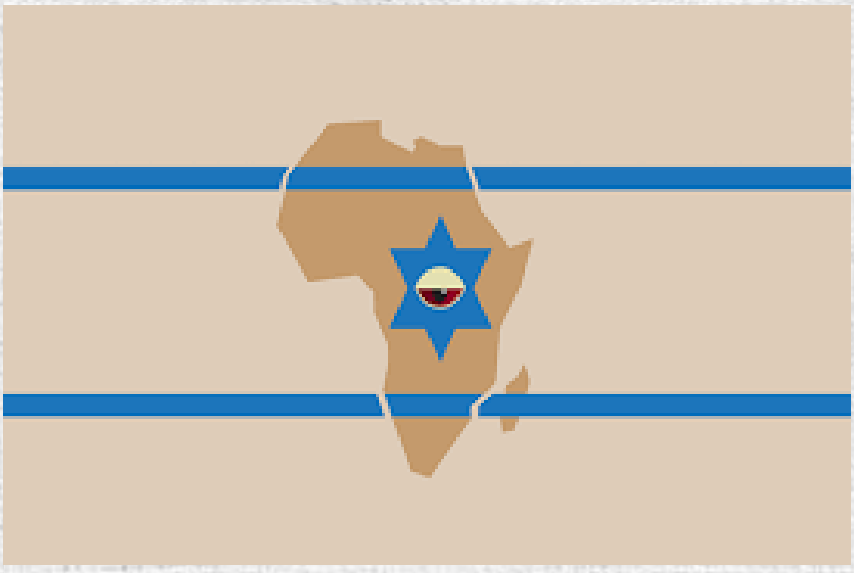

استراتيجية «إسرائيل» في إفريقيا
هل ستحقق أهدافها؟

محمد أبو شريفة–صحفي فلسطيني

سعى كيان الاحتلال الصهيوني منذ نشأته إلى بناء مقاربات مختلفة مع المنظومات الدولية في مختلف القارات. وأولى أهمية لبعض الدول وبالتحديد منها بعض الدول الإفريقية لاعتبارات تتجاوز فيها البعد السياسي لتطال البعد المصلحي.

وأقام كيان الاحتلال علاقات استراتيجية استمرت لسنوات طويلة مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وناصرت الدكتاتوريات الدموية في بعض الدول الإفريقية فزودتهم بخبراتها العملية على المستوى العسكري والأمني، ودعمت الحركة الانفصالية في جنوب السودان. كما وقعت معاهدات منذ ستينيات القرن الماضي مع كينيا، رواندا، أثيوبيا، أفريقيا الوسطى وتشاد. ولكن يبقى ملف علاقاتها بالقارة الإفريقية ملتبسًا بسبب أنَّ معظم العلاقات حتى العام 1990 كانت علاقات هامشية، وأخذت طابع المد والجزر والتأثر بالتحولات الدولية والإقليمية وأجواء الحرب الباردة ولم تصل إلى جوهر المنظومة الإفريقية التي بقيت مساندة للقضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية.

وبقي كيان الاحتلال محافظًا على مستوى محدد من العلاقة مع تلك الدول، ومنها الدول المناصرة للقضية الفلسطينية، والتي تربطها معها مصالح اقتصادية. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، نلحظ أنَّ علاقة كيان الاحتلال مع جنوب أفريقيا متوترة جدًا لمستوى يصل إلى أنَّ برلمان جنوب أفريقيا أوصى بقطع العلاقة مع تل أبيب، لكن تجارة الألماس، والتي تدر أرباحًا بمئات الملايين من الدولارات على الطرفين ما زالت مستمرة حتّى الآن!. فالكيان الصهيوني يمتلك ثلاثة عشرة شركة في حلف «افريجروب» التجاري لتجارة الألماس والتنقيب عن المعادن في كينيا وجيبوتي، بالإضافة إلى حصولها على امتياز التنقيب عن الحديد في مناجم أوغندا، وبذلك تسيطر على 75٪ من مناجم الألماس والمعادن الموجودة في افريقيا! وهذا بجانب المواد الخام المهمة مثل: الخشب، والبن، والزيت، والكاكاو التي تنتجها هذه الدول، فضلًا عن إنتاج دول أفريقية عديدة للنفط مثل: نيجيريا، والغابون، وأنغولا.

وكذلك الأمر مع أرتيريا، والتي أغدقت عليها «إسرائيل» الوعود والإغراءات بعد استقلالها عن أثيوبيا بداية التسعينيات، لكنها أعادت تموضعها في بناء علاقاتها وإقامة تحالفات جديدة مع أثيوبيا المعادية لأريتريا، وانسحبوا من المجال الإرتيري، والتي بدورها أقامت علاقات استراتيجية مع ايران.

أما على صعيد العلاقة مع أثيوبيا، سنجد ضخًا إعلاميًا كبيرًا تسفيد منه إسرائيل، وهي معنية بهذه المبالغات الإعلامية لتسليط الضوء على خدماتها واستشاراتها لسد النهضة، والذي هو في المحصلة النهائية يهدف إلى ممارسة ضغوط كبرى على السودان ومصر عبر الادعاء بالتحكم بمجرى نهر النيل، وذلك لضمان أمنها المائي في الحصول على حصة ثابتة من مياه النيل، ووفقًا للمصادر، فقد بلغ رأس المال الإسرائيلي المستثمر في أثيوبيا أكثر من مليار دولار في نحو ثلاثمئة مشروع.

وتعد أثيوبيا وكينيا الشريك التجاري الأول للاقتصاد الإسرائيلي في أفريقيا، فحسب مؤشرات «المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي» توجد أكثر من 800 شركة إسرائيلية تعمل حاليًا في أثيوبيا وكينيا، بالإضافة إلى جنوب افريقيا.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى جملة من التحولات الكبرى حدثت في العقود الثلاثة الماضية طالت منظومات تلك الدول وعلى جميع المستويات. فالناظر إلى خارطة المشهد السياسي في الدول الإفريقية يرى أنَّ هذه الدول باتت تحتكم للعملية الديمقراطية وصناديق الاقتراع في اختيار قيادتها السياسية، وعلى المستوى الاقتصادي استطاعت الحكومات المنتخبة من بناء نظام اقتصادي يحاول التفلت من التبعية الغربية.

وبالرغم من الأهمية التي توليها إسرائيل للقارة السمراء إلا أنّ ثمة ارتياب في العلاقة بسبب عدم وصولها إلى مستويات عميقة، لأنَّ الدول الإفريقية بعيدة عن حدودها الجغرافية، ولا تشكل خطورة على «شرعيتها». فبعد مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو استطاعت إسرائيل أنْ تنفذ وتتحلل من كل القيود التي فرضتها عليها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وبدأت سلسلة من الاعترافات الإفريقية بإسرائيل وفقًا لحجج وتبريرات مختلفة، حيث استأنفت العلاقات مع 44 دولة إفريقية منذ ذلك الحين وحتّى العام 2010، وبررت هذه الدول الاعتراف لشعوبها بأنّه لا يتجاوز مستوى العلاقة التجارية، ولكن المتتبع للميزان التجاري بين الطرفين يلحظ ميلانه تجاه الكيان الصهيوني. فهي التي قدمت خبراتها على صعيد الزراعة والسياحة والتكنولوجيا والخدمات الأخرى، ويضاف إليها الخدمات ذات الطابع الأمني والتسليحي.

وحتى نكون أكثر إنصافًا في فهم مواقف هذه الدول، فهي لم تكن البادئة في فتح تلك العلاقة، لكنها شاهدت المنظومة العربية قد بدأت تتهاوى رأسًا على عقب، وتوقع معاهدات واتفاقيات وتقيم علاقات

العودة إلى الفهرس

مع الكيان الصهيوني. وفي المحصلة النهائية نرى أنَّ الدول الإفريقية حتى الآن ثابتة في مواقفها مع القضية الفلسطينية باستثناءات قليلة جدًا. وتدرك دول الاتحاد الإفريقي أنها الخاسر الأكبر من الانهيارات العربية الكبرى التي جرت في بعض الدول العربية، وبالتحديد الإفريقية؛ لأنَّ الدول العربية الإفريقية كانت على الدوام تقود المشروع الإفريقي للتحرر، والمنظومة الإفريقية بوعيها السياسي تدرك ذلك، وتنتظر عودة الاستقرار لهذه الدول لاكتمال التوازن لديها. ولطالما نجحت الجهود العربية في كل من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة في استصدار قرارات إدانة لإسرائيل وسياساتها التوسعية والاستيطانية.

كما تدرك إفريقيا أنّ «إسرائيل» تسعى للتأثير في مستوى التصويت للدول الإفريقية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل كسب التأييد لها، وبالمقابل إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية لا سيما القضايا ذات العلاقة بالصراع العربي – الإسرائيلي؛ الأمر الذي يفقد العرب حليفًا قويًا مؤيدًا لهم بالمحافل الدولية، وذلك بحكم الثقل التصويتي للدول الإفريقية في مختلف المنظمات الدولية. فالكيان الصهيوني يعي أهمية الكتلة الإفريقية وثقلها التصويتي في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، حيث تشكل نحو 32٪ من إجمالي أصوات أعضاء المنظمة الأممية.

وبالتالي مهما ادعت إسرائيل أنها استطاعت اختراق القارة الإفريقية فإنَّه ادعاء وهمي وكاذب لأسباب كثيرة، أولها أنَّ كيان الاحتلال لا يمتلك الإمكانات اللازمة لإدارة ملف قارة بأكملها. فهي تعتبر ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها 302 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها تجاوز المليار نسمة، ويشكلون 14,8٪ من إجمالي سكان العالم. وثانيًا لا تستطيع إسرائيل التأثير في القرارات السياسية لمعظم الدول الإفريقية التي تبنت النظام السياسي الديمقراطي. وإذا أمعنا النظر فيما تبقى لها من علاقات مع إفريقيا سنجد أنها تقيم علاقات فقط مع الدول التي ما تزال بعيدة عن المسار الديمقراطي. ويمكننا أنْ نستدل على هذه الحيثية بمثال حي وواضح تجسد بقرار موريتانيا بعد إجراء انتخاباتها الرئاسية الجديدة طرد السفير وإغلاق السفارة الاسرائيلية، بل وإرسال جرافات لهدم مبنى السفارة برمته، وتعتبر هذه الخطوة سابقة لموريتانيا كأول دولة عربية إفريقية.

وثالثًا ثمة أزمة كبرى في إسرائيل متصلة بوزارة الخارجية والسفارات والقنصليات والممثليات الخارجية التابعة لها، حيث بدأ نشاطها الدبلوماسي يذوي في العقد الأخير لأسباب داخلية تتعلق بشخص رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو.

في الواقع، إن الوارد أعلاه لا ينفي عدم إغفال حزب الليكود لأهمية العلاقة مع إفريقيا منذ وصوله إلى السلطة في الكيان الصهيوني، فقد رفع حينها شعار «عائدون إليكِ يا إفريقيا». وشرع في نسج العلاقة على قاعدة الحفاظ على الأمن القومي الصهيوني، والعمل على إقناع أكثرية الدول الإفريقية بأحقية إسرائيل بالوجود، وترسيخ وجودها كدولة ذات سيادة وكعضو فاعل في المجتمع الدولي. وفي العام 2016 زار بنيامين نتنياهو 4 دول في شرق إفريقيا (أوغندا، كينيا، رواندا وأثيوبيا)، واعتبرت هذه الزيارة هي الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي منذ العام 1978، وكان هدف الزيارة زيادة التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد، واستغلال تواجد الجاليات اليهودية في أفريقيا، حيث يتوزعون على عدد من الدول (أثيوبيا، كينيا، جنوب أفريقيا وزيمبابوي) وذلك لتعزيز الضغط الديمغرافي في إسرائيل، وزيادة الكثافة السكانية فيها.

جميع هذه المساعي التي تسير وفقًا لمخطط استراتيجي صهيوني إنْ لم تجد أي مقاومة عربية أو إفريقية لصدها وإفشالها؛ فسوف تحقق أهدافها وغاياتها في القارة الإفريقية؛ الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح العربية الإفريقية، وخطرًا كبيرًا على الأمن القومي العربي والإفريقي؛ ما يتطلب تعزيز التعاون العربي– الإفريقي لتقليص محاولات التغلغل الصهيوني في إفريقيا.

استراتيجية التمدد «الإسرائيلي» نحو إفريقيا..!

محمد صوان–صحفي فلسطيني

لا تتعدى أحاديث معظم فقهاء السياسة العرب عن الأمن القومي العربي في إفريقيا حدود التعليق على الأوضاع في دول الشمال الإفريقي أو دول حوض النيل وتجلياتها على حقوق العرب التاريخية، وهذا هو كعب أخيل الخطاب القومي العربي تجاه إفريقيا، بوصفه مجرد تعبيرات «للامن القومي» التقليدية!..

ففي الاستراتيجيا، نواجه اليوم الخطابات المعادية؛ سياسيًا وإعلاميًا وثقافيًا للشمال الإفريقي، وصولًا إلى الصومال ونيجيريا وجنوب إفريقيا، وفي الاستراتيجيا، نواجه أيضًا الاقتصاد المعتمد لحركة الوحدة الإفريقية، ومراكز المنظمات الإفريقية القارية، والوظائف الكبرى للاتحاد الإفريقي.. وفي الاستراتيجيا كذلك؛ نبحث عن دور التعاون والتنسيق بين العرب والأفارقة، وبما يخدم حركة النهوض المشترك على أساس حداثي وثقافي وحضاري.

ولغياب مثل هذا الحضور بدرجات صارخة، بدأ التحرك الإسرائيلي الأخير مفزعًا لكثير من الدول العربية، «فإسرائيل» ذات نفوذ جديد فعلي في القارة الإفريقية، وهي اليوم تتاجر في 75٪ من إنتاج الماس الإفريقي، كما أنّها تصدّر السلاح والخبراء لعدد من الدول، وفي مقدمتها وأغناها (نيجيريا)، فضلًا عن بلوغ تجارتها رسميًا لأكثر من ثلاثة عشر مليار دولار سنويًا، وفي إطار المؤسسات والشركات الدولية، بما يصل لستة عشر مليار، بالإضافة إلى مراكز الأمن العسكرية المرتبطة بأمن الأنظمة نفسها، وتغطي «إسرائيل» كل هذا الحضور الفاعل بغطاء من صندوق النقد والبنك الدوليين؛ مما يجعلها وسيطًا لعمليات القروض وسداد الديون للدول الإفريقية المتطلعة الآن لإقامة العلاقات معها؛ الأمر الذي مكّن رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو من زيارة أهم البلدان في القارة من أثيوبيا وكينيا وأوغندا إلى نيجيريا وغانا، وفق خطة معلنة؛ لتمتين الروابط والعلاقات الإسرائيلية- الإفريقية، وذلك عقب الزيارة الأخيرة أوائل عام 2019 للرئيس الفرنسي ماكرون لبعض هذه الدول، ربما لا تخفى دلالته.

إذن، العرب أمام «منافس إقليمي» مباشر يرتب إقليم الشرق الأوسط من جهة، ويدعمه بظهيره في القارة الإفريقية من جهة أخرى، وفق خطاب سياسي صريح عن «إسرائيل الكبرى» أو «القوة الإقليمية النافذة» في الشرق الأوسط التي تنوي قيادة العرب ضد «إيران» .. أو الاقتراب أكثر من «الاتحاد الأوروبي»، فضلًا عن تكثيف التعاون العولمي في إطار القيادة العسكرية الأمريكية من جهة وإفريقيا من جهة ثانية.

ومثل هذه الاستراتيجيات العدوانية لا يكفي أنْ تواجه بخطاب إعلامي تقليدي محدود الأبعاد، وإنّما تواجه بحضور حقيقي وفاعل على مستويات مختلفة بين البلدان العربية وإفريقيا من ناحية، وبوعي مخاطر التمدد الإسرائيلي نحو إفريقيا من ناحية أخرى.

المدخل الاقتصادي للنفوذ الإسرائيلي:

انعكس الإدراك الإسرائيلي لأهمية تأثير العامل الاقتصادي في تحولات سياساتها الخارجية تجاه معظم البلدان الإفريقية, فنجحت «إسرائيل» خلال السنوات العشر الماضية في أنْ تكون شريكا تجاريًا مهمًا لإفريقيا, رغم حالة الجدل المستمر بين الدوائر السياسية الإسرائيلية ونظيراتها الإفريقية فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، والحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث حالة فتور في العلاقات بين تل أبيب وعدد من البلدان الإفريقية.

تمكّنت «إسرائيل» من كسر المقاطعة الدبلوماسية والسياسية التي فرضتها البلدان الإفريقية عليها تدعيمًا للحق الفلسطيني, وأصبح لها حاليًا علاقات دبلوماسية مع «42 دولة» من أصل «52 دولة» إفريقية, ومن أهم وسائل التعاون الاقتصادي التي تستخدمها إسرائيل مع إفريقيا, ما يُعرف باسم مشروع التعاون الدولي الإسرائيلي «MASHAV»، وهو قسم من وزارة الخارجية، يقوم بدور الوسيط بين الدول النامية ودول يمر اقتصادها بفترة انتقالية من جانب, وبين الدول الاقتصادية الكبرى ومنظمات الإغاثة الدولية, مثل: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة « FAW»، ومشروع التطوير التابع للأمم المتحدة «UNDB»، ومنظمة الصحة العالمية «WHO»، والبنك الدولي من جانب آخر.

تتركز أنشطة المشروع الإسرائيلي في دول جنوب ووسط إفريقيا, وعلى نحو خاص الدول التي كانت مناهضة في السابق لإسرائيل، وقد نجح «MASHAV» منذ تأسيسه بتدريب «400 ألف» رجل وامرأة من مختلف الدول الإفريقية، سواءً داخل «إسرائيل» أم في دول إفريقية, وذلك لإكسابهم خبرات تقنية وفنية لبناء مشروعات إنتاجية صغيرة؛ بهدف مواجهة التحديات التنموية في مجالات، مثل: الحد من الفقر, وتقديم الخدمات الصحية الأساسية, وضمان الغذاء, ومكافحة التصحر, وتحقيق المساواة بين الجنسين, وإقامة شركات صغيرة ومتوسطة, وتطوير متكامل للمناطق الريفية, حيث يتم إرسال خبراء ومدربين إسرائيليين إلى مناطق يتم اختيارها وفق دراسات جدوى اقتصادية كبرى تستخدم فيها الخبرة والمال اليهودي، إضافة للإمكانات البشرية والمادية الإفريقية, بشكل يساعدها على المزيد من التغلغل الاقتصادي في الدول الإفريقية, بما يمكنها من تدعيم الشراكة القائمة بين «تل أبيب» والعديد من البلدان الإفريقية.

مآل السياسة العربية الرسمية في إفريقيا:

في عصر العولمة الذي يكاد يصبح غطاءً لكل عجز أمام الحقائق العالمية الكاسحة, نرى في مناطق عديدة شواهد على قدرة البقاء خارج إطار هذا العجز, فثمة تكتلات أو مقاربات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تلعب فيها الدول ذات الثقل الإقليمي أدوارًا بوزنها التاريخي أو الفعلي, يحدث ذلك في ظل العولمة أو في «أمركة العولمة»؛ لأنّه ما يزال هناك مفهوم سياسي حول القوة الإقليمية بدليل سعي «إسرائيل» نفسها لهذا الهدف بجوارنا الإفريقي.. فلماذا تظل دول شمال إفريقيا، ومن ضمنها مصر، محاصرة بمفهوم دول الجوار ودور الوسيط، أو مجرد إطفاء حرائق الصراعات الداخلية؟! أليس ذلك دورًا متواضعًا لدول الشمال الإفريقي مجتمعة؟!

لقد كان لدول شمال إفريقيا دورٌ أساسيٌ بإقامة بنية التعاون العربي – الإفريقي, وعقد في القاهرة مؤتمر القمة الإفريقي-العربي الأول في آذار عام 1977, فجاءت كامب ديفيد لتعطل مسيرته, ثم عادت الجامعة العربية إلى القاهرة عام 1990, وتلا ذلك اتفاقية أوسلو بين «إسرائيل» و «م.ت.ف» عام 1993, والتي فتحت الباب أمام «إسرائيل» للتمدد داخل القارة السمراء؛ الأمر الذي جعل النظام الرسمي العربي عاجزًا لثلاثة عقود من الزمان عن وضع صيغة لمعاودة العمل مع الجوار الإفريقي.. لقد أظهر العرب عجزًا غير مسبوق عن الاستفادة من تكتلات عدة أخرى تخصهم، وتحركت تحت أعينهم, مثل: مؤتمر الكتلة الآسيوية – الإفريقية فيما سمي «عودة 2005 , أو الإفريقي – الأمريكي اللاتيني 2006.. إلخ!..

كل ذلك يثير التساؤل عمّا إذا كان النظام العربي الرسمي جزءًا فاعلًا من حراك «الشراكة» المعلنة هنا وهناك, أم أنه يعاني عزلة أو إقصاء لا يحس به؟! نتساءل أيضًا: ما علاقة دول شمال إفريقيا، ومن ضمنها مصر بتكتلات مثل: الإيكواس, أو الساحل, أو السادك، أو حتّى كوميسا؟! وما حجم علاقاتهم بنيجيريا القوة الإقليمية الضاربة في غرب إفريقيا, أو كينيا أو أثيوبيا المشاغبتين في حوض النيل, أو حتّى بمدى التنسيق العربي في تجمع الشمال المغاربي؟! وما حقيقة الدور والحضور العربي في مشكلة الصحراء, وإفريقيا كلها؟!

مثل هذه التساؤلات هي مبرر قولنا في مقدمة المقال: إنَّ السياسة الخارجية ذات الصلة هي كعب أخيل خطاب «الأمن العربي القومي»!..

أزمة «سد النهضة» الإثيوبي

الخلفية–الوضع الراهن–ورهانات المستقبل

أحمد بهاء الدين شعبان– الأمين العام للحزب الإشتراكي المصري

يمثل عنصر المياه شريان الوجود وسر الحياة البشرية على كوكبنا، كوكب الأرض، ومن هنا تشتد الحاجة إليه، وتتعاظم الصراعات من أجل الحفاظ على مصادره، وتعظيم نصيب كل تجمع إنسانى منه، ومن نافل القول صحة ما أشار إليه العديد من المفكرين الاستراتيجيين، من أن الحروب القادمة ستنفجر بسبب التنافس للاستحواذ على مصادر المياه، خاصة إذا تدخلت المصالح والأطماع والمآرب المعادية، فأشعلت أوارها، وسكبت الزيت على لهيب النار فيها، فاشتدت وطأتها، وانتشرت انتشار النار فى الهشيم!

ولا يَصْدُق ما سبق الإشارة إليه قدر ما يَصْدُق فى منطقتنا، الصحراوية الطبيعة والمناخ، حيث تندر فيها الأمطار، ويُهدد الجفاف حياتها، وتُنذر الأمور بالتعقيد والمصاعب، ومن ثمَّ نستطيع أن ندرك المخاطر المتصاعدة فى مواجهة أطماع الهيمنة على مصادر المياه التى تُغذى المنطقة العربية، على نحو ما يحدث من الجانب الصهيونى، والتركى، وأخيراً الأثيوبي، حيث تصاعدت وتيرة التهديد للوجود المصرى المادي، فى ظل التَعَنُّت الأثيوبي والإصرار على تغليب المصالح الذاتية، دون النظر لأية اعتبارات أخرى، فى هذا السياق، أو حسبان الانعكاسات التدميرية لهذا السلوك على مصير دولة المصب مصر، (وعلى السودان أيضًا وإن بدرجة أقل)، حيث ارتبط وجود مصر المادي والمعنوي بنهر النيل، منذ فجر الحضارة الزاهرة التى نشأت على أرضها وحول شاطئيه، على مر الأحقاب وكر الفصول.

خلفية الأزمة:

ومشكلة «سد النهضة» ليست بالمشكلة المستحدثة، فهى أزمة قديمة، طفت على السطح لأسباب موضوعية وأخرى مصطنعة، وتعود جذورها إلى ما بعد عهود الاستعمار فى القارة الإفريقية، حيث دُفعت، أو اندفعت أغلب بلدانها، الواقعة فى أحواض الأنهار الكبرى بها، إلى الإلحاح على وجوب إعادة النظر فى المواثيق والعهود المقطوعة منذ عصور الاحتلال، والتى كانت تنظم توزيع مياه نهر النيل على «الدول المتشاطئة»، بحجة أنها لم توقعها بإرادتها بسبب ظروف الاستعمار الغربى لبلادها، ومن ثم يحق لها التنصل من التزاماتها تجاهها، متجاهلةً فى ذلك المنحى ما ترتب على تطبيق هذه الالتزامات لأكثر من قرن من ترتيبات، تخص أهم عنصر لحياة البشر وهو المياه، والذى لا يمكن الاستغناء عنه، أو استعواضه.

وهذا الموقف كان ماثلًا بالنسبة لعدد من دول حوض نهر النيل العشرة، (إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، تنزانيا، والكونغو الديمقراطية، والسودان، ومصر، وانضمت إليهم دولة جنوب السودان، بعد الانفصال)، حيث اتفقت أغلبها على ضرورة إعادة النظر فى المعاهدات التى تُحدّد حصص الدول التى يمر بها النهر، وخاصةً حصص مصر!

وأهم هذه المعاهدات والاتفاقات المعنية تتمثل فى اتفاقية «أديس أبابا»، (10 مايو 1902)، والموقّعة بين بريطانيا و«الحبشة»، (إثيوبيا)، والتى ألزمت «إثيوبيا» فى بندها الثالث، «ألا تُقيم أية إنشاءات على النهر الأزرق، أو بُحيرة «تانا»، أو نهر «السوباط»، وبما يعوق تدفق مياهها إلى النيل، إلّا بموافقة حكومتى بريطانيا والسودان»، واتفاقية لندن (13 ديسمبر 1906)، والموقّعة من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، بشأن الحبشة (إثيوبيا)، وقد تعهد الموقعون عليها، فى البند الرابع، بالمحافظة على وحدة إثيوبيا من جانب، والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل، من جانب آخر، وأخيرًا معاهدة عام 1902 بين مصر وبريطانيا، (التى كانت تمثل حكومات: السودان وكينيا، وأوغندا، وتنجانيقا)، وقضت بأن «من حق مصر الاعتراض على إنشاء أية مشروعات للمياه على روافد نهر النيل، أو البحيرات التى تقع فى المنبع، بدون التشاور مع الحكومة المصرية، وخاصةً إذا كانت مشروعات للري أو توليد الكهرباء، تؤثر سلبًا على حجم المياه المتدفقة».

وتتدفق مياه نهر النيل، الذى يبلغ طوله نحو 6650 كيلومترًا، من ثلاثة مصادر أساسية: «حوض الهضبة الاستوائية» الواقع داخل حدود: «كينيا، وأوغاندا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية، ورواندا»، و«حوض الهضبة الإثيوبية»، و«حوض بحر الغزال» الواقع فى الجزء الغربي للسودان، وتمد هذه المنابع نهر النيل بما قيمته: 13 مليار، و74 مليار، و 1 مليار متر مكعب على التوالي.

ومن هنا يأتي إصرار الطرف الأثيوبي على إعادة النظر فى حصص أطراف الحوض من المياه، الذى يعتقد أنه أحق بنصيب أكبر منها، لتحقيق غاياته الاقتصادية.

وقد خفّف من حّدة ضغط الأزمة، قديمًا، الموقف البريطاني الرافض للمساس بحصة مصر فى مياه النيل، حتى تتأمن احتياجات زراعة القطن المصرى من مياه نهر النيل، اللازم لمصانعها، ثم فى عهد ما بعد الاستعمار، الدور التحرّرى الذى لعبته مصر فى عهد الرئيس «جمال عبد الناصر»، والذى قدّم مساعدات قيّمة للدول الأفريقية فى معارك الاستقلال والتحرر والبناء.

وللأسف الشديد فقد تعرّض هذا الدور للتآكل، إن لم يكن للتآمر، بدءًا من «المرحلة الساداتية»، التى تحللت من كل الارتباطات الثورية أو التحررية، واختارت التوجّه نحو الغرب وإسرائيل وأمريكا، والتنصل من الالتزامات التى تحمّلتها مصر، طوال حقبة «عبد الناصر» تجاه إفريقيا وشعوبها.

لكن الأزمة التى وسّعت الشق بين النظام المصري وإفريقيا عمومًا، وبينها وبين إثيوبيا على وجه الخصوص، وكرّست الفجوة بين مصر وإفريقيا كانت فى عهد الرئيس الأسبق «حسنى مبارك»، بعد أن تعرّض لمحاولة اغتيال فاشلة فى أديس أبابا، العاصمة الإثيوبية، أثناء تواجده للمشاركة فى مؤتمر القمة الإفريقية، فى السادس والعشرين من يونيو 1995، حيث أدار ظهره للقارة التى تنتمى لها مصر، كما لو كان يمكنه أن يُسقطها - تماماً - من حسابه!

غير أنَّ الطامة الكبرى حلّت فى العهد القصير للرئيس الإخوانى «محمد مرسى»، حينما تم إذاعة لقاء «تشاورى» بينه وبين أنصاره من القوى السياسية والإسلامية، عُقد يوم 3 يناير 2013، للتباحث فى شأن مواجهة «سد النهضة الإثيوبى»، وآليات التصدى لمشروع بنائه، وهو ما سبب ردود فعل إثيوبية وإفريقية سلبية كبيرة!

والمؤسف أن هذه التطورات السلبية جاءت مواكبة لتحركات نشطة وواسعة من أطراف مُعادية عديدة، فى مقدمتها الدولة الصهيونية، سمح لها الانسحاب المصرى المُخل من إفريقيا، بالتمدد طولًا وعرضًا، لملء الفراغ الشاغر عن تراجع الدور المصرى: السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والعسكري، فى شتى أنحاء القارة، واستغلال هذه الفرصة لتعميق المخاوف والهواجس بين العديد من دول القارة، تجاه مصر، وتوسيع شقة الخلافات بينهما!

العودة إلى الفهرس

واقع الأزمة:

من المعلوم أن متوسط الإيراد السنوى لنهر النيل يبلغ 84 مليار متر مُكعَّب، يُفقد منها فى بحيرة ناصر نحو عشرة مليارات متر مكعب بفعل التَبَخُّر، ويتقاسم كل من السودان ومصر الكمية المتبقية، والبالغة 74 مليار متر مكعب، فيحصل السودان على 18,5 مليار متر مكعب، وتحصل مصر على كمية قدرها 55, مليار متر مكعب.

وهذه الحصّة لمصر من مياه النيل ظلت ثابتة على امتداد أكثر من قرن، وتمثل نحو 98٪ من مصادر المياه المصرية، لندرة الأمطار وقلة المياه الجوفية، ونظرة إلى تراجع نصيب الفرد المصرى من المياه فى الفترة الماضية، تشير إلى عمق وخطورة الأزمة، فنصيب الفرد من المياه كان، عام 1800 يبلغ 2200 مترًا مكعبًا، ارتفع عام 1950 (بسبب إنشاء السدود وتحسُّن أساليب حفظ المياه) فوصل إلى 2376 متر مُكعّب، ثم انخفض عام 1980 إلى 1500 متر مكعب، واستمر فى الانخفاض فبلغ عام 1993 ما حجمه 1035 متر مُكعب، ثم فى عام 1997 ليبلغ900 متر مُكعب، أما هذا العام، وبعد أن تجاوز عدد المصريين حاجز المائة مليون، فقد بلغ مستوى التراجع مستوىً غير مسبوق، ليصل إلى «حد الإملاق المائي»، (العالمى)، وهو نحو 500 متراً مكعباً للفرد!

وتعتمد مصر بصورة شبه كاملة على مياه النيل لتلبية حاجاتها الضرورية من مياه الشرب، ومياه الرى فى الزراعة، ولتغطية مستلزمات الصناعة، وتزداد هذه الحاجة مع ازدياد عدد السُكان بنحو 2,6 مليون نسمة كل سنة. ففى عام 2007، على سبيل المثال، كانت موارد مصر المائية 69 مليار متر مكعب، تتمثل فى حصتها من مياه النيل (55,5 مليار متر مكعب)، وتمثل نحو 80٪ من إجمالى هذه الموارد، بينما يتم تدبير النسبة الباقية من مصادر أخرى، كالمياه الجوفية المحدودة، والمياه المعاد تدويرها. وتستهلك الزراعة نحو 84٪ من المياه المتوفرة لمصر، بينما تغطى النسبة المتبقية حاجات الصناعة والاستخدامات الأخرى والمنزلية. ويعنى تهديد حصتها الثابتة من مياه النيل، المستمرة فى التدفق منذ آلاف السنين إلى أرض الوادى الخصيب، الحُكم عليها بالإعدم!

معضلة «سد النهضة»:

بدأ التفكير فى إثيوبيا لبناء سد كبير يُستخدم لتوليد الكهرباء اللازمة لتحديث المجتمع الإثيوبى، منذ فترة زمنية، وحال التحفُّظ المصرى وفقر الإمكانات المادية دون اتخاذ إثيوبيا لخطوات عملية نحو إنجازه، حتى انشغلت الدولة المصرية بمحاولة إعادة السيطرة على مقاليد السلطة، بعد وقائع ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها من أحداث، فاستغلت إثيوبيا هذه الظروف، للإعلان يوم 2 أبريل 2011، عن وضع حجر الأساس لسد أطلق عليه «سد الألفية الإثيوبى العظيم»، (Grand Ethiopian Millennium Dam)، بسعة تخزينية تصل إلى 17 مليار متر مكعب، ثم لم تلبث أن أعلنت، يوم 15 أبريل 2011، عن تغيير الاسم إلى «سد النهضة الإثيوبي العظيم»، (Grand Ethiopian Renaissance Dam)، مع زيادة مضطردة فى سعته التخزينية، إلى أن وصلت إلى 74 مليار متر مكعب.

و«سد النهضة»، الذى أسندت عملية بنائه إلى شركة «سالينى» الإيطالية، يستهدف إنتاج 5000 ميجاوات/ساعة من الكهرباء، وقُدرت تكاليفه بما يقرب من خمسة مليارات دولار، غطتها بنوك وقروض أجنبية صينية وكورية وإيطالية.

والخطير فى الأمر هو إصرار الجانب الإثيوبى، الذى بنى هذا المشروع الكبير، الذى تم دون أى اتفاق أو اعتبار لمصالح مصر وحيوية قضية مياه نهر النيل بالنسبة لشعبها، على ملء خزان السد فى ثلاث سنوات وحسب، وهو ما يعني حرمان مصر من جانب مهم من مياه النيل، وهو أمر جد خطير، لأنه سيمنع مصر من إحداث أى تنمية زراعية، وسيؤدى إلى تبوير من ثلاثة إلى خمسة ملايين فدان، بما يعنيه ذلك من نتائج كارثية على البيئة والبشر، كما أن هذا الأمر سيؤثر على قدرة السد العالي على توليد الكهرباء، وسيوقف كل مشاريع الاستصلاح الزراعى، والكثير من المشاريع الصناعية، الضرورية لسد الحاجات المعيشية والغذائية، ولمواكبة أعباء الزيادة السُكّانية المضطردة، كما أنه سيُجمِّد أية مشاريع لتنمية شبه جزيرة سيناء، باعتبارها المقوم الأول لحمايتها من الأطماع الصهيونية، فضلا عن مضاعفة عدد العاطلين عن العمل بدرجة خطرة، كنتيجة حتمية للآثار التى أشرنا إليها!

وقد حدَّد وزير الري المصرى الدكتور «محمد مُعيط»، فى ندوة بعنوان «المياه والتنمية المُستدامة»، احتياجات قطاعات الدولة من المياه، فى عام 2018، بأكثر من 114 مليار متر مكعب، لا يتوافر منها سواء من مياه النيل أو الأمطار أو المياه الجوفية، إلّا 60 مليار متر مكعب، الأمر الذى يعنى «أننا نواجه عجزًا وقدره 54 مليار متر مكعب من المياه»، (جريدة «الأهرام» 21 أبريل 2018).

لقد أجاد الطرف الإثيوبي عملية استهلاك الوقت، وفنون المماطلة والمناورة والتسويف، حتى أصبح السد أمرًا واقعًا، ووصلت الأمور إلى لحظة فاصلة، عُلّقَ فيها السيف الإثيوبي على الرقبة المصرية، وهي لحظة حرجة لن يستفيد منها، بالتأكيد إلّا أعداء الشعبين والقارة والسلم فى العالم!

وفى المقابل تتحمل النُظم البيروقراطية المصرية، بترهلها وتراخيها وضعف أدائها وتفريطها وغياب وعيها، المسئولية الأولى فى هذه المحنة، التى توشك أن تقود المنطقة إلى لحظة صدام سيخسر فيها الجميع، إذا لم يتم تداركها وتتغلب الحكمة، وتسود روح الجوار والإخاء الإنساني، والمنفعة المتبادلة، فيقنع الطرف الإثيوبي بملء خزان سده على مدى زمنى أطول (7 ـ 10 سنوات)، وبما يجعل من الأضرار المؤكدة على الجانب المصري، مما يمكن احتماله، واستيعاب نتائجه، بدلًا من التصعيد الذى لن يفيد، على نحو ما صرح به رئيس الوزراء الإثيوبى «آبى أحمد» فى البرلمان الإثيوبي، فى شهر أكتوبر المنصرم، وزاد من تعقيدات الموقف!

وقد التقى الرئيس المصرى «عبد الفتاح السيسى» يوم 24 أكتوبر الماضى، على هامش القمة الإفريقية ـ الروسية بمدينة سوتشى الروسية، برئيس الوزراء الأثيوبى «آبى أحمد»، الذى صرّح تصريحًا دبلوماسيًا مُعتادًا، مُكَرّرًا بأنهم: «يواصلون الحوار والبناء، وليسَت لدينا أية نية للإضرار بمصالح مصر».

وكان الطرف الأمريكي قد تدخّل لـ «حل الأزمة»، فدعا «ترامب» أطرافها الثلاثة: إثيوبيا ومصر والسودان، إلى لقاء تشاورى بالولايات المتحدة، عُقد يوم 7 نوفمبر الماضى، شارك فيه وزراء خارجية البلدان الثلاثة، وممثلى الولايات المتحدة والبنك الدولى، وتم فيه الاتفاق على ضرورة الوصول إلى «اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين، بحلول ١ يناير عام 2020»!

المثل المعروف يقول «ما حكَّ ظهرك مثل ظفرك»، ومن الواجب على الحكومة المصرية والشعب المصري، بذل كل الجهد لحل الأزمة وديًا مع «إثيوبيا»، لمصلحة الشعبين الإفريقيين، فليس هناك مصلحة، على الإطلاق، لتسعير نيران الصراع على «ماء الحياة» بينهما.

وتحسّبًا للمستقبل، فعلى الجميع تهيئة النفس لأعوام «رماده» قادمة، وإعادة صياغة نُظم وتقاليد ومناهج استهلاك المياه، فى الزراعة والحياة، بما يتواءم والظروف الحرجة المُتوقعة، مع وجوب مراجعة النفس فيما يخص سُبل وفلسفة وآليات مقاربة الوضع فى إفريقيا، والعلاقات المستقبلية بدولها وشعوبها، لمعالجة أسباب التردى الذى صارت إليه فى الفترات السابقة.

* * *

أما «الوساطة» الأمريكية (النزيهة!!)، فقد سبق وأن جربناها مرارًا وتكرارًا بلا طائل، واسألوا «وساطتهم» فى القضية الفلسطينية: إلى أين أودت بنا؟!

النموذج الجنوب إفريقي والتجربة الفلسطينية

د. حيدر عيد– أكاديمي وعضو الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل/ فلسطين

يقول كارل ماركس «إنّ التاريخ يعيد نفسه في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة» وما نراه الآن في فلسطين هو المأساة والمهزلة معًا. ويبقى السؤال عن المقارنة بين التجربة الجنوب إفريقية ونظيرتها الفلسطينية محل اهتمام الغالبية الساحقة من المنخرطين/ات في النشاط السياسي بالذات، بعد فشل المفاوضات العبثية على مدار ربع قرن من الزمان بين طرف استعماري ينطبق عليه تعريف الاستعمار الاستيطاني من ناحية، وطرف مستعمَر يعاني أشكالًا مركبة من الاضطهاد صغر نضالاته للوصول إلى تحسين شروط القهر الاستعماري، ومن ثم ثبات استحالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حتى كبانتوستان عرقي، على جزء صغير من أرض فلسطين التاريخية. وبالتالي ترسيخ حقيقة أن الكيان الموجود بين نهر الأردن والبحر المتوسط هو دولة واحدة خاضعة بالكامل لسيطرة استعمارية قهرية في معظمها، وإن كانت أحيانًا تُجمّل نفسها من خلال استخدام خطاب يبدو في مظهره ليبراليًا يدعو للحوار بين طرفين متساويين في القوة، وأن القضية يمكن حلها من خلال كسر ما يسمى بالحاجز النفسي بغض النظر عن سياسة الاحتلال و الأبارثهيد والاستعمار الاستيطاني.

الأيديولوجيا العرقية والإثنية والدينية دورًا هائلًا في تبرير ما قام المجتمع الدولي لاحقًا باعتباره ثاني أكبر جريمة ضد الإنسانية، ألا وهي الأبارثهيد.

و في هذا السياق أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في آذار/مارس 2017 تقريرًا رصينًا يوثق الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ويخلص إلى أن إسرائيل أنشأت «نظام أبارثهيد» يضطهد الشعب الفلسطيني بكل مكوناته ويهيمن عليه. ما يهمنا نحن الفلسطينيون هو الدرس الذي يمكن أن نتعلمه من حالة جنوب إفريقيا، وتحديدًا الاعتراف بالفصل العنصري كنظام مقنن للتمييز العنصري تمارسه إسرائيل واعتباره في نفس الوقت نظامًا رأسماليًا عنصريًا. بمعنى آخر ربط القانون الدولي بالبعد الاقتصادي في إطار ما يسمى بالاقتصاد السياسي.

من ناحية القانون الدولي؛ فإن اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها تعرّف الفصل العنصري على أنه جريمة تنطوي على «الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية». كما أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعرّف الفصلَ العنصري كجريمة تنطوي على «نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى».

وبناء عليه، و بعد دراسة القوانين العنصرية

العودة إلى الفهرس

التي أقرتها إسرائيل في تعاملها مع مكونات الشعب الفلسطيني الأربع، سكان الضفة وغزة وعرب ال48 والمقادسة بالإضافة للاجئين، خلص تقرير الإسكوا إلى أن نظام الفصل العنصري في إسرائيل يجزئ الشعب الفلسطيني ويخضعه لأشكال مختلفة من الحكم العنصري.

والحقيقة هي إن صفحات التقرير ال 74، والمُلحقين، كلها تشير إلى أن إسرائيل هي دولة استعمار استيطاني تمارس سياسة الأبارثهيد بشكل فج. وفي اعتقادي أن عدم قدرة «النخب» الفلسطينية على استيعاب ذلك نابع ليس فقط من التراكمات التنازلية التي صاحبت تطبيق اتفاقيات أوسلو، بل ترجع إلى التحول البرامجي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وتبنيها بشكل لا لبس فيه حل يقوم على أساس أن إسرائيل هي دولة كولونيالية تمارس الاحتلال العسكري المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي تم نزع صفة الاستعمار الاستيطاني عنها، والتغاضي عن أنها، وككل دول الاستعمار الاستيطاني، مارست التطهير العرقي والأبارثهيد، مع جنوحها لاستخدام أكبر جريمة حرب ضد الإنسانية بشكل متدرج، كما يجادل المؤرخ الإسرائيلي المناهض للصهيونية إيلان بابيه، ضد فلسطينيي غزة، أي الإبادة الجماعية.

والحقيقة هي أن التقرير يتعامل بشكل واضح مع القضية الفلسطينية من منطلق حقوقي بحت ويتجنب الدخول في الحلول السياسية وفي مناظرة حل الدولتين أو الدولة الواحدة، وإن كان يلمح للنموذج الجنوب إفريقي. بما يعني رغم عدم تبني التقرير لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية، وهذا يحسب له، حيث أن ذلك متروك للمضطهَد الفلسطيني، فإن دراسة النموذج الجنوب إفريقي تطرح أنه قد آن الأوان لتحدي حل الدولتين العنصري كونه لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، من حرية وعودة ومساواة. وهي حقوق كفلتها الشرعية الدولية، مما يعني أن «الإجماع» الفلسطيني،» المبني على ما يُدّعى أنه إجماع دولي، يقوم على أسس قانونية مهلهلة! وكما يحاجج المؤرخ الإسرائيلي الشجاع إيلان بابيه في كتابه الأخير (أكبر سجن على سطح الكرة الأرضية)، عند قيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، كان هناك شبه إجماع داخل الكابينت الإسرائيلي أن كلا القطعتين يشكلان جزءًا من أرض إسرائيل، ولكن الخلاف كان على كيفية إدارتهما، إما (كسجن مفتوح) يتحرك النزلاء «المطيعون» داخله بحرية، مع إعطائهم تصاريح للخروج منه، والثاني (معسكر اعتقال كبير) يتم حصارهم به! وأن احتلال مناطق ال67 عسكريًا ما هو إلا امتداد للحكم العسكري الذي كان مفروضًا على مناطق ال 4 حتى عام 1966، وأن الرأي العام الإسرائيلي كان يؤمن أن عدم احتلال الضفة عام 4 كان خطأً كبيرًا، وبالتالي كان الخلاف ليس على مبدأ الاحتلال نفسه، بل على كيفية إدارة «المناطق»، وبالتالي فإن «عملية السلام» تستخدم للمحافظة على أراضي الضفة الغربية.

وهكذا يصبح حل الدولتين/السجنين عمليًا ترسيخ للهيمنة الإسرائيلية بالكامل. السجن الأول يتم الوصول إليه من خلال «عملية سلام» يتم تسويقها للعالم ونتيجة «لتنازلات صعبة» تقدم عليها إسرائيل، ويصبح قطاع غزة، السجن الثاني، نموذجًا لما سيحصل لأي فلسطيني يحاول التمرد على هذا الواقع العنصري؛ سجن يتكدس به سكان الأرض الأصليين الذين تم طردهم من قراهم ويتوجب عقابهم بسبب أنهم لم يولدوا لأمهات يهوديات! وهنا تأتي أهمية فهم طبيعة البانتوستانات الجنوب إفريقية التي قام نظام الأبارثهيد بمنحها لبعض الأفارقة بعد أن أطلق عليها لقب «أوطان مستقلة» على أقل من 12٪ من أرض جنوب إفريقيا.

ولكن القانون الدولي له حدود معينة وقيود لا يمكن تجاوزها، وهذا يتطلب منا دراسة موضوعية متأنية للحل الجنوب إفريقي الذي أدى إلى زوال نظام الأبارثهيد سياسيًا، مع البقاء على التمييز الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأبارثهيد، وضرورة مواجهة الدولة العبرية ككيان أبارثهيد والنظام الرأسمالي العنصري في الوقت نفسه، حيث أن جنوب إفريقيا الآن وبعد القضاء على الفصل العنصري منقسمة ولا مساواة اجتماعية فيها بسبب مواجهة العنصرية وإغفال مجابهة هياكل الرأسمالية. وهكذا تحولت العنصرية الرأسمالية إلى نيوليبرالية تشرعن اللامساواة والاضطهاد الطبقي العرقي. وعلى حركة التحرير الفلسطينية الاستفادة من دراسة نجاح النضال في جنوب إفريقيا، ولكن بوسعها أن تستفيد أكثر إذا فهمت حدوده وقيوده. فعلى الرغم من أن السود في جنوب إفريقيا حصلوا على المساواة القانونية رسميًا، فإن عدم التصدي لاقتصاديات الفصل العنصري فرض قيودًا حقيقية على عملية إنهاء الاستعمار.

من نفس المنطلق التحليلي نستطيع أن نجادل أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يعمل الآن من خلال الرأسمالية العنصرية النيوليبرالية التي حولت الفلسطينيين إلى مجموعات سكانية يمكن التخلص منها. علينا إذًا فهم الديناميات النيوليبرالية في النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي من أجل تطوير استراتيجيات تتصدى للأبارثهيد الإسرائيلي، ليس فقط كنظام هيمنة عنصرية، بل أيضًا كنظام رأسمالي عنصري.

فهل سيعيد التاريخ نفسه مرة أخرى في فلسطين ما-بعد-الأبارثهيد الصهيوني؟ أم سنخلق فضاءً جديدًا خاليًا من كل أشكال الاضطهاد؟!

العرب وإفريقيا: رؤية للمستقبل

موديبو دانيون – رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بمركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات/تونس

ليست العلاقات الإفريقيّة العربيّة حديثة، إذ تفيد الدراسات التاريخية بكونها نشيطة منذ العصر الجاهلي، حيث تميّزت «بالعمق والتنوع والثراء؛ وشكلت منظومة متداخلة على نحو مأثور في التطور التاريخي للعلاقات الدولية؛ تجلت في محطات مهمة، وفي مواقف عدة وشخوص كثر؛ بداية بالمشتركات الوثنية؛ ثم بالانتشار المتبادل للمسيحية واليهودية، ومع مجيء الإسلام بنيت علاقات دولية راقية؛ عبرت عن الاحترام والتسامح والعمق الإنساني العظيم للحضارة العربية-1-. وكان التبادل التجاريّ قائما بين الطرفين عبر القوافل التجارية، رغم المعوّقات الجغرافيّة مثل الصّحراء القاحلة، حيث كان التجار العرب يحملون الأقمشة والسكر والتبغ والسلاح والعطور لتبديلها بالرياش والجلود والتبر والعاج والقطن والأدوية التقليديّة الإفريقيّة والعبيد-2-. وقد كان الطرفان يستفيدان من هذه التجارة الصحراويّة التّي كانت مصدر نشاط في مدن المنطقة مثل ولاتا وتمبكتو وغاوو وجيني وأدخلت ثقافة الكتابة في المنطقة-3-.

وقد تعزّزت العلاقات بفضل العنصر الثقافي، متمثّلًا في الدين الإسلاميّ، الذي أسهم في الهجرات المتبادلة بين الضفتين، حين أوغل العرب المسلمون شرقًا من مصر والسودان وغربًا من دول المغرب العربي نحو العمق الإفريقيّ (إفريقيا جنوب الصحراء). فكان انتشار الإسلام ومعه الثقافة العربية رابطًا متينًا بين الشعبين ثقافيًا واجتماعيًا، وترتّب عن ذلك تكوين ذاكرة تاريخية مشتركة بين العرب والأفارقة قوامها الثقافة والاقتصاد. غير أنّ القوى الاستعماريّة الغربيّة نجحت لاحقًا في خلق الهوة بين العالمين العربي والإفريقيّ، بأن نعت العرب بتجار العبيد الذين أسّسوا العبوديّة في إفريقيا وطوّروها وقنّنوها. لكنّ استقلال الدّول في النصف الثاني من القرن العشرين قد بشّر بعودة المياه إلى مجاريها. تبشير لم يكتمل. إذ التبادل بين الدول الإفريقية والوطن العربي ظلّ محتشما إلى الوقت الراهن ويميل إلى مزيد التقلّص.

يستفيد من هذا الوضع بعض الأطراف غير الودّيّة، التّي تسعى إلى التأثير في العلاقات العربيّة الإفريقيّة وجعلها عدائيّة مطلقة، الأمر الذّي يقتضي فهم الواقع وبناء رؤية استشرافيّة تسهم في تفعيل الجذور المشتركة بين المنطقتين العربيّة والإفريقية، لتفادي القطيعة. ولذا تنطلق هذه المقالة من تقديم مشهد عامّ حول واقع العلاقات الإفريقيّة العربيّة سلبًا وإيجابًا، مع التركيز على المحطّات الكبرى، لتصل إلى عرض خطّة استراتيجيّة لضمان استمراريّة التّواصل والتعاون بين الطّرفين من أجل المقاومة المصيريّة.

I- واقع العلاقات الإفريقيّة العربيّة:

إنّ العلاقة بين العرب والأفارقة بعد الحقبة الاستعماريّة تتراوح بين الحرارة والبرودة تبعًا للأوضاع والزعماء. والحديث عن واقع هذه العلاقة يمكن تناوله في مرحلتين: القوميّة وما بعد القوميّة. لا نسعى وراء هذا التصنيف إلى الاختزال بقدر ما نهدف به إلى التوضيح، لأنّ الأمر أعمق وأدقّ بكثير من مجرّد التصنيف، إذا عرفنا أنّ العلاقة بين العرب والأفارقة علاقات تتأسّس على المصالح قبل الانتماء العرقيّ، فنجد على سبيل المثال علاقات ثنائيّة بين بلد عربيّ وآخر غير عربيّ أكثر متانة ممّا تربطه ببني جلدته أو من تلك التّي تبرم بين المجموعات الإقليميّة أو المنظّمات الدوليّة... ولعلّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقرب مثال على ذلك. مجلسٌ تأسّس في 25 **مايو1981** ويضم كلاً من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر والكويت. فرغم أنّ نظامه الأساسي ينصّ على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق الوحدة، ورغم التشابه في الهياكل الإنتاجية، وتقارب مراحل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الدخول الفردية، واعتمادها على النفط كمصدر أساسي لإيرادات الدولة بالإضافة إلى العقيدة واللغة والتاريخ المشترك، إلا أن هذه العوامل لم تسهم بالقدر المطلوب في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. فالقول بالقوميّة وقتها لا يعني الانغلاق والارتداد إلى الذّات ونفي الآخر أو تهميشه بقدر ما يدلّ على السّعي نحو تكوين الدول المستقلّة ذات السيادة، والتّحرّر من ربق الاستعمار. وعليه

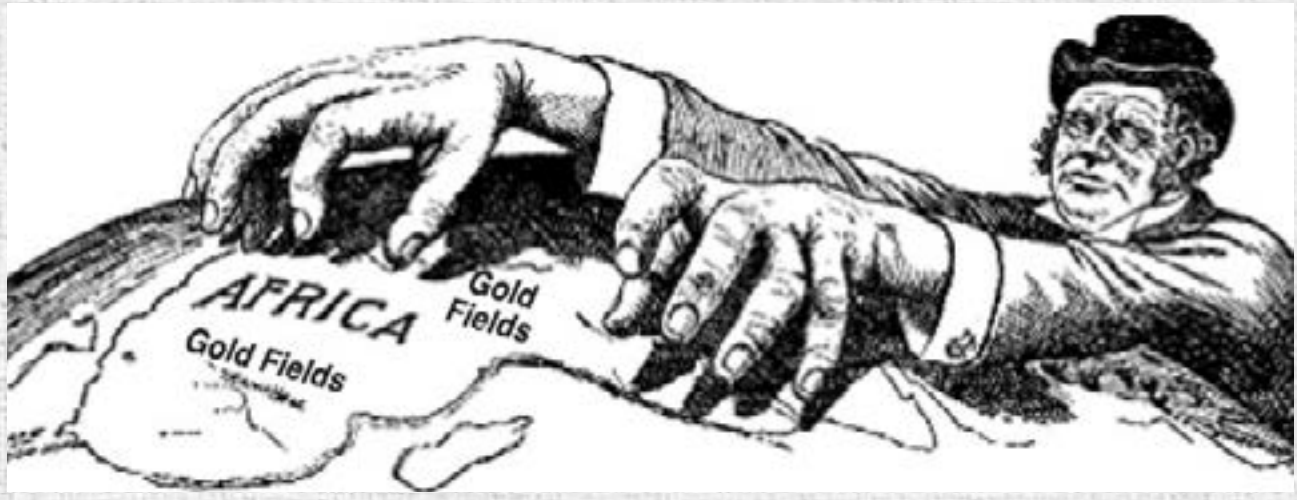

العودة إلى الفهرس

فإنّ متصوّر القوميّة بما هو مرحلة علائقيّة يحمل دلالة التأسيس والاستقلال، استقلال الدّول العربيّة والإفريقيّة وما صحب ذلك من مقاومة ضدّ الاستعمار الغربيّ والاحتلال الصهيوني. أمّا المقصود بما بعد القوميّة فعهد التّفكّك والتشتّت والتنازل عمّا أسّسته المرحلة الأولى.

I-1. مرحلة القوميّة:

إنّ مرحلة القوميّة فكر وأصالة قبل أن يكون زمنًا تاريخيًّا، ولذا يشارك فيها كلّ من حمل أو يحمل فكر المقاومة والحفاظ على المكتسبات والسيادة الوطنيّة بعيدًا عن التمييز والعنصريّة... سواء كان ممّن عاش عهد المقاومة من أجل الاستقلال أو يعيش في فترة الاستعمار الجديد الراهن. ويستوي في ذلك أن يكون المعني فردًا ومؤسّسة من العالم الإفريقيّ أو العربيّ. ولا نخطئ إن قلنا إنّ العلاقة العربيّة الإفريقيّة ازدهرت مع «القوميّين»، ودور الناصريّة وما تلته من جهود المملكة العربيّة السعوديّة، منذ حكم الملك فيصل قد أثمر، وخاصّة بعد المصالحة بين جمال عبد الناصر زعيم العروبة الثوريّة التّي أنشأت جامعة الدول العربيّة والملك السعوديّ مؤسّس رابطة العالم الإسلاميّ التي أصبحت منظمة المؤتمر الإسلاميّ في قمّة رباط 1969 بحضور رؤساء دول إفريقيّة -4- ، متزامنا مع مؤتمر القمة الإفريقي السابع عام 96م، حيث أدرجت القضية الفلسطينية للمرة الأولى في جدول أعمال كبند قائم بذاته «كما كانت إحدى نتائج حربِ تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م عودة الدول الإفريقية إلى التقارب مع العرب؛ وتأييدها للحق العربي وتجلى ذلك بقيام أغلبية الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتأييد منظمة الوحدة الإفريقية للحق العربي، وربط حركة التحرير الفلسطينية بحركات التحرر الإفريقية»-5-.

إنّ قطع الدولة الإفريقية عام 1972 قمّة رباط، بعد علاقاتها مع إسرائيل في فشل وفد الوساطة بين مصر وإسرائيل المتكوّن من أربعة رؤساء الدّول الإفريقيّة (ل. س. سنغور، موبوتو س. س، أحمد أيجو ويعقوب غوون) استجابةً لموقف موحّد مع الدول العربية تجاه إسرائيل.. موقف امتزج فيه العامل الدينيّ والالتزام بالقرارات الإقليميّة لدى البعض. ولذا في ردّه على المسؤولين الإسرائيليّين الغاضبين من استقبال غابون الزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات قال عمر بنغو: «تبعًا لقرار منظمة الوحدة الإفريقيّة سنة 1975 علّقنا علاقتنا مع إسرائيل... أحترم كثيرًا جدّي هوفويت ، وأفعل كلHouphouët-Boignie بواني ما يطلب منّي... أمّا ما يتعلّق بإسرائيل فإنّني لا أستطيع فعل شيء. أنا عضو في منظّمة المؤتمر الإسلاميّ وبالتالي لا يمكن أن أكون أنا مسلمًا وأعترف بإسرائيل فأتخلّى عن ديني»-6-.

لقد ترتّب عن هذا القطع جسور التعاون المشترك بين الدول العربية وعديد الدول الإفريقيّة على مستويات مختلفة ونشأ من جراء ذلك صناديق مالية لدعم البلدان الإفريقيّة. لكن، لمّا كان توجّه التقارب بين العالمين غير إجماع لدى المانحين العرب، لتفضيل بعضهم صرف الأموال على الإخوان العرب بدل إسرافها على الأفارقة السّود «المتخلّفين»، تفضيلهم التعامل مع القوى المؤثّرة بدل الدّول الحديثة الضعيفة لم ينل رواجا. وخاصّة بعد عهد زعماء الاستقلال مثل جمال عبد الناصر، فتراجعت المواقف الداعمة للقضايا الإفريقيّة، وفترت المواقف تجاه القضيّة العربيّة الجوهريّة: القضيّة الفلسطينيّة. وكان قرار منظمة الوحدة الأفريقية عام 1978 بطلب عدم التدخل العربي في نزاعات القرن الإفريقي من جهة، واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية سنة 1982 - التّي أثّرت سلبًا في عضوية مصر في منظمة الوحدة الإفريقية وفي اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي- وراء تدهور العلاقات. الوضع الذي استغلّته إسرائيل لصالحها لتحل محل الدول العربية في القارة الإفريقية على المستوى التجاري والاقتصادي والعسكري، فتزايدت صادراتها إلى إفريقيا وتزايدت وارداتها منها ومارست نشاطا في حوالي 22 دولة إفريقية في ميادين إنشاء المشروعات المشتركة والتدريب العسكري والمعونة الفنية. وتمكنت إسرائيل من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الكوت ديفوار وكاميرون (1980) وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليًا) عام 1982 وليبيريا وأفريقيا الوسطى عام 1983 والتوغو (1987)-7-. إذ شكّ مسؤولون أفارقة في حسن نوايا زملائهم العرب، الذين طبّعوا علاقاتهم بالكيان الصهيونيّ.

أصبحت العلاقات بين الطّرفين أقرب إلى القطيعة منه إلى التّواصل لولا الجهود الخاصّة التّي بذلها الزعيم الليبيّ المرحوم معمّر القذّافي من أجل التقارب مع الشعوب الإفريقيّة، التّي دعمته أيام الحظر المفروض عليه مقابل تخلّي إخوانه العرب عنه أيام العسر. تحوّل القذّافي أكبر داعم عربيّ لإفريقيا جنوب الصّحراء، وعلى يده أنشئ الاتّحاد الإفريقيّ على رماد منظّمة الوحدة الإفريقيّة، وأخذ يخطط لصياغة عملة إفريقيّة موحّدة. وهو بذلك أحيا الناصريّة، ممّا يفسّر انعقاد المؤتمر الثاني للقمّة العربيّة الإفريقيّة في ليبيا – سرت عام 2010 بعد 36 عامًا على المؤتمر الأول في القاهرة عام 1977، وكانت قد تأسّست هذه القمّة لتوطيد العلاقات العربيّة الإفريقيّة. قمّة أقيم مؤتمرها الثالث في الكويت سنة 2013 تحت عنوان «شركاء في التنمية والاستثمار»، بمشاركة 55 دولة إفريقية وحضور 65 زعيمًا عربيًا وإفريقيًا في المؤتمر لبناء شراكة استراتيجية واقتصادية عربية وإفريقية مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية بعيدًا عن القضايا السياسية. في جوّ شابه كثير من الشّكوك في إمكانيّة التقارب الحقيقيّ بين العرب والأفارقة، حين رفض الاتّحاد الإفريقيّ التّدخّل الغربيّ في ليبيا فأعطت جامعة الدّول العربيّة الضّوء الأخضر لهذا التّدخّل، الذّي أدّى إلى مقتل الزعيم الليبيّ وما أعقب ذلك من دمار وفوضى، لا في ليبيا فحسب وإنّما في بلدان عربيّة وإفريقيّة أخرى أيضًا. في مقتل القذافي يرى كثيرون نهاية العلاقات العربيّة الإفريقيّة التّي أسّسها القوميّون العرب والأفارقة. ويؤكّد ذلك فشل القمّة الإفريقيّة العربيّة في مؤتمرها الرابع، المنعقد في غينيا الاستوائيّة، بسبب الخلافات بين بعض الدّول العربيّة، وعليه يمكن الحديث عن مرحلة ما بعد القوميّة.

I-2. مرحلة ما بعد القوميّة:

مثل مرحلة القوميّة لا تعني مرحلة ما بعد القوميّة تصنيفًا تاريخيًّا بحتًا؛ إذ المقصود منها فكر لا يؤمن بمشروع جماعيّ قدر إيمانه بـ«أنا أوّلا» أو «وطني قبل كلّ شيء»، سواء كان صاحبه عاش في الحقبة الذهبيّة للعلاقات الإفريقيّة العربيّة أو بعدها. دون تسمية زعماء أو بلدان بعينها لحسّاسة المقام، نقول إنّ حملة هذا الفكر وراء فشل المشاريع الاتّحاديّة في إفريقيا والعالم العربيّ. فهم على سبيل المثال كانوا ولا يزالون أقرب إلى المستعمِر (القولون) منه إلى المستعمَر، وعليهم يعتمد الأعداء لتدمير العلاقات بين العالمين باسم البرغماتيّة الذّكيّة: «أخطأ رأسي واضربْ». وهم موالو الغرب «pro-occcidentaux» على حساب المصالح الإقليميّة، ومستعدّون للتطبيع مع أعداء المجموعة وإن كانوا صهاينة أو جلّادي التمييز العنصريّ (apartheid)، شعارهم «عدوّ عدوّي صديقي»؛ بسببهم تصنّف البلدان العربيّة إلى مقاومة من جهة وحلفاء الغرب من جهة أخرى. وعلى الصّعيد الإفريقيّ يسهل تحديدهم عبر الدعوة إلى التريّث في مشروع الاتّحاد الإفريقيّ ومدى قوّة العلاقات الثنائيّة مع القوى الاستعماريّة والكيان الصهيوني واحتضان القواعد العسكريّة الأجنبيّة، وهم يشكّلون بوابة التدخّل الأجنبيّ وانشقاق الحصن الجماعيّ. بصعود مرحلة ما بعد القوميّة أصبحت العلاقات العربيّة الإفريقيّة تصطدم بقضايا

ذات أبعاد سلبيّة تدميريّة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كون «التعاون العربي الإفريقي لم يستند في معظمه إلى أيديولوجية محددة أو فكر نابع من فلسفات الجانبين؛ وتطلعاتهما نحو المستقبل؛ بل ظل معلقًا في هواء المزاج السياسي للنظم الحاكمة عربيًا أو إفريقيًا، وهو مزاج في كليهما متقلب لا قرار له، ولا شك أن غياب رؤية محددة تحكم آفاق التعاون، وغياب أي مشروع حقيقي له جعله دومًا هشًا ولينًا في مواجهة التحديات» -8-. يضاف إلى ذلك الأسباب التالية:

غياب التشجيع السياسي للاستثمار العربيّ في إفريقيا أو تعطله.

تحريك النزاعات التاريخيّة مثل قضيّة الصحراء الكبرى.

بقاء التفكير في العلاقات العربية الإفريقية، تفكيرًا فوقيًا، لا تشارك فيه الشعوب ولا الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني.

غلبة طابع المبادرة الفردية لهذا النظام أو ذاك على السياسات العربية في إفريقيا، وعدم تحوّلها إلى إرادة جماعية حقيقية لدى الدول العربية بمختلف مكوناتها وتعدد أنظمتها السياسية.

اعتماد الدول العربية الخليجيّة على سياسة «بروباغندا»: ضخّ الأموال دون استراتيجيات أو برامج.

غياب الاهتمام بإعداد أطر علمية إفريقية تواكب احتياجات هذه البلدان، وتسمح لأبنائها الدارسين في الدول العربية بتولي مناصب فاعلة ومؤثرة في بلدانهم التي يشغلها خريجو المدارس الغربية وجامعاتها.

كلّ هذا جعل دور العمق الإفريقي في إعادة بناء النظام الإقليميّ ضئيلاً، وإسهامه في تطوير الشراكة مع المنطقة العربيّة ضعيفًا، بل أصبح لوجوده تهديد ظاهر على هذه المنطقة، وذلك لأمور عدّة لعل أهمّها الصّراع على المياه ووجود القوى الأجنبيّة على الحدود.

I-2-1. الصّراع على المياه الإفريقيّة:

إنّ مياه عرب إفريقيا (مصر والسودان والصومال وموريتانيا) تنبع أساسًا من دول إفريقية. فمياه مصر والسودان الحيويّة والاستراتيجية (النيل) تأتي من كينيا وأوغندا ورواندا وإثيوبيا. وبناء سدّ النهضة الإثيوبيّ ينظر إليه في مصر على أنّه تهديد مباشر وورقة ضغط، وقد تعاظم هذا الإحساس بمساعي المملكة العربيّة السعوديّة نحو التقارب مع أديس أبابا بعد نشوب النزاع بينها وبين القاهرة نهاية 2016؛ الأمر الذي تعتبره مصر مساعي ابتزازيّة من حكام المملكة.

أمّا مياه جنوب الصومال فتنبع من نهري إشبيلي وجوبا من هضبة أوغادين بإثيوبيا، وهو شأن جنوب موريتانيا الذي يشرب من نهر السنغال الذي ينبع من غينيا ويمرّ بمالي فبالحدود الموريتانيّة السنغاليّة. تعدّ السنغال هذا النهر ملكها الخاصّ فيما تراه موريتانيا ملكًا ثنائيًا بين الطرفين، وقد أثر ذلك في علاقاتهما؛ فتوتّرت خلال العامين 1973م و 1989م، ممّا حال دون إنجاز المشاريع التنمويّة الحقيقيّة «مشروع حوض السنغال» الذي كان من المنتظر أن تستفيد منه مالي إلى جانب موريتانيا والسنغال، الدّولتين اللتين كانتا على حافّة حرب مسلّحة مجدّدًا عام 1999م، لا بسبب المياه فحسب وإنّما لانتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأرض الموريتانية.

I-2-2. التشابك العرقيّ:

لئن كانت التعدّديّة العرقيّة مصدر ثراء ثقافيّ واجتماعيّ فإنّ سوء التعامل معها قد تهدّد وجود الدّول؛ لأنّ الدّولة لا تبنى إلاّ على أنقاض القبليّة، ولذا قد يعتبر التداخل العرقيّ بين الدول الإفريقيّة والعربيّة من عوامل التهديد. ففي موريتانيا توجد قبائل زنجية موريتانية ذات امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال ومالي. كما تنتشر قبائل «الطوارق» على طول الحدود الجزائرية – الليبية مع مالي والنيجر، وقبائل «الزغاوة» بين تشاد والسودان، والقبائل «النيلية» بين السودان وكلٍ من إثيوبيا

العودة إلى الفهرس

وأوغندا على جانبي الحدود... فتحقيق الأمن والاستقرار بعيد المنال ما لم يتمّ ضبط حركة هذه القبائل؛ لأنّها بوابة التدخّل الخارجيّ والاختراق الأمنيّ. وقد تبيّن أنّ فرنسا وإسرائيل تلعبان كثيرًا على هذا الوتر الحساس، وهو حال كلّ من النزاع الليبي – التشادي حول قطاع «أوزو» ونزاعات إقليم «إيلمي» بين كينيا والسودان، وإقليم «إنفدي» بين كينيا والصومال، وإقليم «أوغادين» بين إثيوبيا والصومال، والنزاع السوداني - الإثيوبي – الإريتري، والنزاع الإريتري - اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر... وغنيّ عن البيان أنّ وجود فرنسا (السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار) والولايات المتحدة (السنغال وأوغندا وإفريقيا الوسطى) ومعهما إسرائيل في عمق إفريقيا مخاطر على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية؛ لأنّ هذه الأطراف تشجّع الأقليات وتتحالف مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين، تحت أغطية مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية والمساعدات الفنية والتقنية.

إنّ هذا الاختراق الأجنبي في القارة الإفريقية نتيجة سوء تقدير الأفارقة بما قد تؤدّي إليه من إعادة الهيمنة على ثرواتها؛ لأنّ كلّ خطواتها الاستراتيجيّة تظلّ مكشوفة لدى المتنافسين على خيراتها خاصّة الأمريكيّين الأوروبيّين، وعليه ينبغي أخذ العبر ممّا حصل مع حركة التحرر بجنوب السودان، حركة دعمها إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا وإسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكيّة... وعند التوقيع على «اتفاق مشاكوس للسلام» بكينيا في 20 يوليو 2002م بين الحركة وحكومة الخرطوم، تمّ إقصاء العرب، وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المعقد في الصومال، نتيجة ضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، منذ عام 1991م، إثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري، وما ترتّب عن ذلك من فتح باب التدخّلات الخارجية (كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة...)، وكلّ هذه الحقائق التاريخيّة تفرض على الأفارقة والعرب التعامل معًا للحفاظ على الأمن القومي العربي والإفريقيّ.

على كلّ، إنّ العلاقات العربيّة الإفريقيّة

عرفت عصرها الذّهبيّ سياسيًّا واقتصاديًّا في السبعينيات من القرن العشرين، عهد الصناديق والبنوك العربية التي كانت معززة للعلاقات بين الجانبين، والتي توجت خلال امتداد تلك العلاقات بالعديد من انعقاد اللقاءات من خلال المنظمات العربية.. أمّا في الثمانينيات، فقد تقلّصت العلاقات، لكن، رغم كلّ ذلك ثمّة فرص لإعادتها بشكل أكبر من خلال الدعم السياسي الذي من شأنه دفع عجلة التعاون إلى مجالات وشراكات مختلفة؛ لكون العلاقة العربية الإفريقية تشكل وجهة استثمار للمنظومة العربية، ووسيلة لصدّ النفوذ الأمريكي، الذي هيأ لإسرائيل نفوذًا في القرن الإفريقي فطفقت تهدّد الأمن العربي في هذا الجزء الحيوي الهام بالنسبة للدول العربية والدول الإفريقية على حد سواء. فما الخطّة الاستراتيجيّة لتحسين العلاقات العربيّة الإفريقيّة ؟

II- الخطّة الاستراتيجيّة للعلاقات الإفريقيّة العربيّة

في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة يصعب التنبّؤ بمستقبل العلاقات العربيّة الإفريقيّة في ظلّ الانقسام العربيّ القائم، ومع ذلك فإنّ ثمّة مرتكزات يمكن اعتمادها لتحسين هذه العلاقات. منها ما هو جيوسياسيّ ومنها الاقتصاديّ والأمنيّ.

II-1: المرتكز الجيوسياسيّ:

كون إفريقيا تتوسّط قارات العالم القديم، وتتّصل بالبحر الأحمر والخليج العربي، في مساحة تكتسح 30 مليون كلم^2 ، أي ما يعادل 20 ٪ من مساحة الأرض، وتحتوي على 54 دولة بسكان يناهز مليار نسمة، يجعل منها منطقة استراتيجيّة هامّة، شأنها شأن الوطن العربيّ الذي يقع بين قارات ثلاث، ممسكًا بأهمّ المضائق البحرية والممرات المائية بسواحل تبلغ 12000 كلم، ممّا يخوّلها فرض نفسها على التجارة العالمية.. ومعنى ذلك، أن موقع الضفتين، يساعد على تأسيس عمل مشترك، وفتح معابر، من وإلى قارات العالم... كما أنّ شمال إفريقيا وغرب الوطن العربي يؤثران في أمن البحر الأبيض المتوسّط وخطوطه التجارية (مضيق جبل طارق)، بالإضافة إلى تأثيره على المداخل الشمالية من قناة السويس، بما يجعله محددًا لأمن البحر الأحمر وخطوطه التجارية.. وبالتّالي فإنّ الأمن العربي والأمن الإفريقي يشكلان مظلّة أمنية واحدة للقرن الإفريقي، بفضل موقع الصومال وجيبوتي المطلّة سواحلهما على البحر الأحمر وخليج عدن، وللبحيرات الكبرى في افريقيا الوسطى بفضل الموقع الجغرافي للسودان ودول المغرب العربي.

إنّ لهذا الموقع الجيو سياسيّ الهامّ فرصًا ينبغي تثمينها وتثبيتها رغم وجود التهديدات؛ الأمر الذّي يتطلّب تعزيز التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتأسيس حوار استراتيجي عربي – إفريقي على رؤى مستحدثة تبعًا للتحديات القائمة، إذ تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة إسرائيل. فالمرحلة الجديدة تؤسس على شراكة عربية إفريقية حقيقية، قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية، بالتعاون مع الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا، والجاليات الإفريقيّة في الوطن العربيّ، إضافة إلى

المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية.
ودور المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية كبير، والتي يمكن توظيفها من أجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي خدمة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين، ومن ذلك على سبيل المثال مؤسسات «الأفروعربية»، وهي تضم الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ مارس 1977م، والتي تضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشرة دول عربية – إفريقية، ومنها الاتحاد الإفريقي والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا)، التي أنشئت عام 1994م.

II-2: المرتكز الاقتصادي:

تشير الدراسات إلى أنّ «القارة الإفريقية، في السنين الأخيرة، بفعل عدد من العوامل السياسية (مسلسل الانفتاح الديمقراطي وظهور طبقة متوسطة جديدة) والاقتصادية (تحسن أسعار المواد الأولية وتحسن مناخ الأعمال)، تعرف نموًا اقتصاديًا قويًا جعلها في قلب المعترك الاقتصادي الدولي وأرضية للتسابق بين الدول الأوربية وأمريكا والصين -9-». وإذا عرفنا أنّ بعض سكان الوطن العربي يعانون من الفقر والبطالة وأنّ عديد البلدان الإفريقيّة مصنّفة دوليًا أقلّ نموًا في العالم، فإنّ التعاون الإفريقي العربي يعدّ سندًا متينًا لتحسين الأوضاع.. بحيث تحتاج إفريقيا بوصفها مخزونًا زراعيًا هائلا، إلى النفط، المادّة الأساسية لصناعة الأسمدة، وتطوير الزراعات وتحسين الإنتاج وزيادة المحاصيل وتوفير الغذاء لدول القارة وشعوبها.
وإذا سلّمنا بما تثبته الدراسات الاقتصاديّة من أنّ الاحتياطيّ من النفط الإفريقي قليل مقارنة بالنفط العربي، فإنّ الالتقاء بين العالم العربي وإفريقيا من شأنه ضمان الأمن الغذائي للقارة بأسرها.. وإذا أدركنا أنّ إفريقيا تمتلك 4 آلاف كلم^3 من مصادر المياه العذبة أي ما يعادل 10٪ من مصادر المياه في العالم، وأنّ دول الجوار العربي تسيطر على منابع المياه داخل الحدود العربية بنسبة 60 ٪ (أثيوبيا وغينيا والسنغال وكينيا وأوغندا...) فإنّ ذلك يقيم الدّليل على أنّ التعاون العربيّ الإفريقيّ مثمر بلا شكّ. وإذا أضفنا إلى ذلك، أن إسرائيل التي تراهن على منابع المياه استراتيجيًا، وتعتبر أن إفريقيا، ساحة من ساحات إدارة الصراع مع العالم العربي، نكون أدركنا الحاجة إلى التعاون بين العرب والأفارقة، لصدّ الطريق أمام إسرائيل، وغيرها من القوى التي تسعى إلى استغلال المواد الأوليّة الإفريقيّة.
استنادًا إلى ما ذكرنا، تدعو الضرورة إلى التعاون الاستراتيجي بين العرب والأفارقة، كما تدعو العالم العربي وإفريقيا، إلى توخي سياسة التكامل في علاقاتهما، لأن ما يحتاج إليه كل طرف، متوفر لدى الطرف الثاني. وغنيّ عن البيان أنّ «تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرط ضروريّ لزيادة المبادلات داخل

المنطقة التكاملية، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة. كما أن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية»-10-.
ولهذا كلّه ينبغي العمل لوضع صيغ عربية إفريقية في المجال الاقتصادي من خلال:
إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة تعمّق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي.
الشراكة الاستراتيجية في مجالات الإنتاج والتجارة استيرادًا وتصديرًا، على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة.
إقامة مناطق نقدية إقليمية أو دون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية، سواء الدولار فى الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه من خلال مناطق التجارة الحرة، مثل الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (18 دولة).
تعزيز المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا، لتمويل مشروعات التنمية، ودعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا، سواء في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات مشتركة.
دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية، مثل «صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا».
محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.
بحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، ومعارض تجارية إفريقية عربية، لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية الإفريقية، وتشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية والعكس بالعكس.
زيادة عدد المقبولين من الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية في العالم العربي، وفتح معاهد ومراكز عربية لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة في الميادين الفنية المختلفة، وهو ما ينمّي لديهم العديد

العودة إلى الفهرس

من المهارات، ويساعد على اكتشاف الكفايات، علاوة على إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب، أو التدريس في المؤسسات التعليمية والمهنية والفنية المختلفة.
دعم النشاط الثقافيّ والبحثيّ ومؤسسات التدريب والتأهيل الحرفي والمهني.

II-3: المرتكز الأمنيّ:

إنّ صعود الإسلام السياسيّ في العالم العربيّ وما رافق ذلك من انتشار التنظيمات الإرهابيّة (القاعدة، داعش...)، قد دفع البعض إلى القول إنّ العرب أنشأوا الإرهاب المرتبط بالتّطرّف الدينيّ، من أجل الهيمنة ثقافيًّا واقتصاديًّا، وهذا الاتّهام يضعهم موضع الاتهام الأمنيّ. الاتّهام الذي يتطلّب من العرب التنصّل منه فعليًّا من أجل التنسيق الأمنيّ مع الأفارقة وحماية المصالح في ميدان يكثر فيه اللاعبون في ظلّ التنافس الدولي الأميركي والصيني والروسي والأوروبيّ، ومن ثمّ يكون التكامل الاستراتيجي المحتمل، عاملًا رئيسيًّا في الحدّ من أطماع هذه القوى العالميّة. ولذا لا بدّ من العمل على وضع تصوّرات مشتركة عن الأمن في أرجاء القارة الإفريقية، بالنّظر إلى التّهديدات الداخليّة والخارجيّة التي هي مشتركة أيضًا بين العرب والمنطقة الإفريقية.

الخاتمة

نظرًا لما يربط العرب بالأفارقة من علاقات تاريخيّة عريقة، تدعو الضّرورة اليوم إلى عمل مشترك لإحياء التاريخ بوسائل مستحدثة. ولم لا وقد بات واضحًا أنّ مجالات التعاون بين الطرفين كثيرة؟! إنّها كثيرة ومفيدة إلى درجة أنّه لم يعد مسموحًا للجانبين الاستمرار في حالة الارتخاء التي يعاني منها كل شطر إزاء الآخر.
رغم الإشكاليات القائمة بين العرب والأفارقة لا ينبغي الاستسلام لنظرة تشاؤمية تغلّب الصراع على التعاون. صحيح أنّ الجوار الجغرافي في حدّ ذاته منتج صراع بحكم روح المنافسة والتسابق، غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يكون عامل تخريب وتدمير، إذ ما من جوار إلّا وفيه أوجه تعاون يمكن الاستفادة منها للبناء وتحقيق التعاون المشترك... بالاعتماد على القيم والمصالح المشتركة، وتعزيز فرص الحوار واللقاء والتشاور بما يحقق المنفعة المشتركة ويضمن الأمن والاستقرار، وفي هذا الصّدد ما يكسب بالحوار والدبلوماسيّة أنجع وأريح ممّا يترتّب عن الحروب التّي تبقى جروحها لأمد بعيد.
إذا سلّمنا بذلك وجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسّس على شراكة عربية إفريقية حقيقية قوامها مصالح استراتيجية مشتركة، فعلى العرب والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك، وإزالة كل المعوقات التي تعرقل قيام حوار بناء بينهما، فتراجع العلاقات العربية الإفريقية في مرحلة ما بعد القوميّة غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والإفريقية والدولية الراهنة. إذ العولمة وما تفرضه اليوم من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية بل وأمنيّة أيضًا تقتضي وضع استراتيجيات جديدة للتعاون. في غياب هذا التعاون، يقع الاستسلام لأمر واقع، ألا وهو هيمنة القوى العالميّة بما فيها الصّين والولايات المتحدة الأمريكيّة ومعها إسرائيل وكذلك أوروبا.
إن إفريقيا – والحقّ يقال - امتداد وعمق استراتيجي حيوي للعرب، اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، لما تملكه من طاقات وثروات طبيعية قابلة للاستثمار والتنمية المشتركة، وبالتّالي فإنّ الوطن العربيّ المستقلّ في قراراته عن السياسات الغربيّة بديل استراتيجيّ لإفريقيا، وعليه إذا كانت هذه القارة سندًا للمنطقة العربيّة قديما فإنّها يمكن أن تكون اليوم شريكة رئيسيّة له في نضاله من أجل البقاء والاستقلال؛ وذلك ضمن الخطّة الاستراتيجيّة الإفريقيّة الهادفة إلى تعزيز العلاقة جنوب – جنوب، بما هي شراكة متعدّدة الأبعاد تشمل مجالات التجارة والتمويل والاستثمار وتبادل المعارف والخبرات الفنيّة... شراكة مهّدت لها منظمة عدم الانحياز منذ الخمسينيات من القرن العشرين، للحدّ من الهيمنة الخارجيّة -11-.

المراجع:

1 - د. جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟ المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 31 العدد الأول2015 -، ص166.

2 - Emmanuel Grégoire, Jean et monde Schmitz, Afrique noire continuités et ruptures arabe: Cahiers des sciences humaines Nouvelle série numéro 16, p:7.

3 - Abdul Aziz Jalloh, Les politiques des États d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe :aperçu général. In « **Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours** ». (Documents de travail et compte rendu des débats du colloque tenu à Paris du 25 au 27 juillet 1979). Publié en 1984 par l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. 7, place de Fontenoy, 75700 Paris, Imprimerie des Presses Universitaires de France. P:14.

4 - A. GRESH, L'Arabie saoudite-en Afrique non arabe : puissance islamique ou relais de l'occident ? in Politique africaine (N° 10 Juin 1983). pp: 55-74.

5 - د. جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟ ص171.

6 - Léon César Codo, L'Afrique noire et Israël: inversion d'une dynamique diplomatique, Politique africaine (N° 30 Juin 1988) p : 50

7 - ***Jeune Afrique***, 1310, 12 février 1986

8 - د. جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟ 184.

9 - مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية/ (المغرب). العدد - 28 أغشت، ص3.

10 - مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصاديّ: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبيّة والتجربة المغاربيّة. مذكّرة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاديّة (تخصّص: الاقتاد الدوليّ). إشراف: أ.د. عماري عمار. نوقشت في 2013/12/31، بجامعة فرحات عبّاس (الجزائر)، ص13.

11 - LE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE. Le RAPPORT 2010 des Nations Unies, La coopération Sud-Sud: l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement, p1

إفريقيا والقضية الفلسطينية:
مسارات العلاقة ورهانات النضال المشترك

سليمان عمر منغاني – منسق وحدة الدراسات الأفريقية بمركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات / تونس

تهدف هذه الدّراسة إلى رسم مسارات العلاقات الإفريقية الفلسطينيّة والبحث في جملة من المعطيات الضّرورية تسهم في بناء إستراتيجيات وصياغة وعي إفريقي – عربي قادر على استيعاب مضامين القضية الفلسطينية ومفاصلها المركزية كأساس لعمليتي البناء والصياغة. باعتبار إفريقيا جنوب الصّحراء عمقًا إستراتيجيًا للامن القومي العربي والفلسطيني، وفرصة يمكن استغلالها لتكوين جبهة عالمية مناصرة للقضية الفلسطينية، وذلك نظرًا لما يحويه الفضاء الإفريقي من إمكانيات بشرية وذاكرة نضالية كبيرة. كلّ ذلك ضمن نظرة شاملة للقضية الفلسطينية في ارتباطها بإفريقيا، بكلّ أبعادها الدّينية والسياسية والاقتصادية والفكرية. كما أنّ هذا العمل مساهمة في بلورة ثقافة المقاومة في منطقة جنوب الصحراء، باعتبار هذه الثقافة منظومة متكاملة تدافع عن قضايا الشّعوب المضطهدة وقواها الحيّة في نضالها من أجل العدالة والحرية، وتدعو إلى كسر قيد التبعية للقوى الإمبريالية، وتنحاز بلا تردد إلى جانب المناضلين في سبيل الحرية والاستقلال والكرامة.

ا- علاقة إفريقيا بفلسطين وبالقضية الفلسطينية: المسارات التاريخيّة والمشتركات الحضاريّة

تعتبر علاقة فلسطين بإفريقيا علاقة قديمة ضاربة الجذور في التاريخ تعود إلى أزيد من ألفي عام حيث كان الشرق العربي وإفريقيا جنوب الصحراء بقعة جغرافية واحدة، وكان العرب والأفارقة يتواصلون عبر مضيق باب المندب بحرًا، حينما كانت السواحل الإفريقيّة تمثّل محطّات تجاريّة للسفن العربيّة، وكذلك برًّا من خلال شبه جزيرة سيناء المصريّة. يضاف إلى ذلك دور الإسلام في توطيد هذه العلاقة منذ وقت مبكّر من البعثة النبويّة مع وصول أول وفد مهاجر من الصحابة إلى الحبشة، هذه العوامل التاريخيّة والجغرافية أسهمت في انصهار الشعوب الإفريقية والعربية من خلال الهجرة والمصاهرة والتجارة، وتنوّع الشعوب العربية عامّة والفلسطينيّة خاصّة خير شاهد على ذلك. على أنّ هذه العلاقة بين الشعبين ستبرز حديثًا في سياق آخر استثنائي ضمن أعمال المؤتمر الصهيوني الأوّل في بازل سنة 1897م، حيث جاء في صدارة أعماله فكرة اختيار أوغندا ليكون وطنًا قوميًا لليهود، إلا أنّ هذا المقترح رفض في المؤتمر السادس سنة 1903م؛ لعدم استجابته لأهداف ومشروع الحركة الصهيونية العالميّة، ممّا يعني أنّ القضية الفلسطينية ارتبطت منذ نشأتها الأولى بالقارة الإفريقية، وهو ما يضفي على تناول هذا الموضوع أهمية قصوى لاعتبارات تالية:

وجود الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى خلق نظام إقليمي صراعي أضحى سمة لازمة للتفاعلات العربيّة الإسرائيلية.

ارتباط وتأثّر العلاقات العربيّة الإفريقية بالعلاقات الإفريقيّة الإسرائيليّة، أدى ذلك إلى جعل القارة الإفريقيّة ساحة للتنافس والصراع بين «إسرائيل» والدّول العربيّة، وعلاقة ذلك بمتغيّرات النظام الدّولي.

كون المشروع الصهيوني بمقوّماته الإيديولوجية والسياسية والاجتماعيّة تمثّل عقبة قصوى أمام التواصل العربي الإفريقي، حيث يطغى النفوذ الغربي على معظم البلاد العربية والإفريقية سياسيًا وفكريًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، في تماهي واضح بين المخطط الصهيوني والمشاريع الغربية في مستعمراتها القديمة.

هذا وقد مرّ علاقة إفريقيا بالقضية الفلسطينية بأربع مراحل أساسية:

1- مرحلة ما قبل الاستقلال

وقد تميّزت ببناء «إسرائيل» علاقات مع إفريقيا، حيث كانت سياسات الدّول الاستعمارية بالقارة على غرار فرنسا وبريطانيا موجّهة نحو تسهيل العلاقات الإفريقية الإسرائيلية، وتوفير المقوّمات السياسية والدبلوماسية للكيان للحصول على سند عالمي عبر البوابة الإفريقية، وهنا نتذكّر جهود و مساهمات رئيس وزراء الجمهورية الثالثة الفرنسية، الاشتراكي ليون بلوم André Léon BLUM (1872- 1950) الذي عرف بدفاعه المستميت عن الصهاينة و» إسرائيل»، وأفكاره العنصرية تجاه المستعمرات الفرنسية، وكان يزعم أنّه كما يسعى الاستعمار إلى تحضّر الأفارقة فإنّ الصهيونية ترمي إلى تحويل الشرق إلى غرب مستنير -ا-.

2-مرحلة الاستقلال وظهور حركات التّحرّر الإفريقيّة

بدأت هذه المرحلة خلال الخمسينيات إلى آخر الستينيات، في وقت كانت جلّ الدّول الإفريقية تناضل من أجل استقلالها، حيث نجحت بعض السياسات العربية من استثمار حالة المدّ الثوري العربي والإفريقي في بناء محور عربي إفريقي لمناصرة القضية الفلسطينية، حفاظًا على الأمن القومي

العودة إلى الفهرس

العربي واعتبار إفريقيا عمقًا استراتيجيًا ومنطقة طوق للعالم العربي، وقوى مهمّة للتحالفات الإقليمية والدّولية في مواجهة الكيان الصهيوني والأمبريالية العالمية. وكانت أروقة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية وأفرو آسوية، والمؤتمر الإسلامي مجالًا فسيحًا للدّفاع عن القضية الفلسطينيّة. فعلًا إثر حرب 1967 أكدت منظمة الوحدة الإفريقية على تأييد القرار الأممي رقم 242 القاضي بعدم شرعية احتلال «إسرائيل» للأراضي العربية، كما أسهمت الجهود العربية ودعمها لحركات التحرّر والإفريقية في دفع سبع دولة إفريقية إلى قطع علاقتها مع «إسرائيل» قبيل حرب تشرين الأوّل- أكتوبر 1973، وهي كلّ من جمهورية مالي والنيجير وتشاد والكونغو برازافيل وبوروندي وزائير وتوغو، إضافة إلى غينيا كوناكري أوّل دولة إفريقية من جنوب الصحراء قطعت علاقتها مع «إسرائيل» مباشرة بعد حرب 1967. هذا وقد قوى هذا الموقف الراديكالي من الدول الإفريقية خيبة أملها من مواقف الدول الغربية من نظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا ودعمها المادي والمعنوي له.

هذا، ويمكن للمستقرئ لمواقف الحكومات الثورية الإفريقيّة من القضية الفلسطينية أن يستنتج ما يأتي:

أ- القضية الفلسطينية ليست قضية دينيّة لكنّها إنسانية وأخلاقيّة وسياسية.

ب- لكلّ شعب مظلوم الحقّ في الدّفاع عن نفسه، والمطالبة بحقه بكلّ الوسائل المتاحة.

ج- الكيان الصهيوني، كيان وظيفيّ فاقد لكلّ الشّرعية التّاريخيّة.

وهو ما يمكن استنتاجه من تصريح رئيس جمهورية غينيا الثورية الشعبية أحمد سيكو توري سنة 1970م:

«إنّ المشكلة الفلسطينية ليست دينيّة يواجه فيها الإسلام دينًا آخرًا، ولا هي مشكلة خاصّة بالشّرق الأوسط تهم البلاد العربيّة وحدها، إنها مشكلة سياسية أولًا... ونحن لا نعتبر المشكلة بين العرب و اليهود مشكلة عنصريّة، فالجنس لا يصنع التّاريخ. إنّ صراع الأضداد وصراع الطبقات يسود التّاريخ، ولذا نقول إنّها مشكلة سياسيّة وأنّنا نؤيّد فلسطين وندين الواقع السّياسي الذي أدى إلى اغتصاب جزء من الأراضي الفلسطينيّة لفرض دولة يهوديّة، وقد كان الاتّجاه نحو إنشاء الدّولة اليهوديّة في إفريقيا سواء في كينيا أو في أوغندا ولم يأتِ الحل الفلسطيني إلا بعد ذلك، ولو أنّ الدّولة اليهودية احتلت منطقة فوتا جالون (غينيا) فإنّ شعبها كان لا بدّ أن ينظّم النضال كما يفعله الفلسطينيون اليوم... إنّ الاستعمار فرض الدّولة اليهودية ونحن نعارض الاغتصاب ومن ثم نعتقد أنّ جميع البلاد المعاديّة للاستعمار أيّا كان حبّها لليهود ينبغي أن تتفهّم الطّابع المقدّس للوحدة الإقليمية لأي مجتمع وينبغي أن تؤيّد فلسطين في إعادة الحقيقة التّاريخيّة وبعد ذلك يأتي دور الحقيقة الاجتماعيّة والأخيرة قبل الفردية. واليهود يدافعون عن صبغة اجتماعية وهي مشروعة لكنّها تأتي بعد الحقيقة التّاريخيّة... فبعد أن تستعيد فلسطين سيادتها على أراضيها ينبغي أن يتمتّع المجتمع اليهوديّ بجميع الحقوق المعترف بها للإنسان على أساس من الحرية والديمقراطية...» -2-.

3- مرحلة الانكسار

وتنطلق عقب معاهدة كامب ديفيد للسلام 26-03- 1979 الذي إنهار بمقتضاه قرار الدول الإفريقية مقاطعة إسرائيل بناء على المواقف العربية وفي مقدّمتها الموقف المصري، وذلك بعد تبادل السفراء بين كلٍّ من القاهرة وتل أبيب. ويبدو أنّ هذا الحدث أضرّ كثيرًا بالعلاقات العربية الإفريقية عمومًا والفلسطينية خصوصًا، إذ اعتبر جلّ الدول الإفريقية المقاطعة لإسرائيل «خيانة» ونسفًا للجهود التي بذلتها والتضحيات التي قدّمتها من أجل العرب وقضاياهم العادلة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية. ومن هنا بدأت مرحلة الجفاء بين العرب والأفارقة مقابل العودة التدريجية للعلاقة مع «إسرائيل» لوهن السياسات العربية والإفريقية على حدّ سواء لعوامل عدّة من أبرزها: رحيل عدد كبير من زعماء حركات التحرّر العربية والإفريقية على غرار جمال عبد الناصر سنة 1970، الذي عجل رحيله بتراجع الدّور المصري على المستويين العربي والإفريقي، وأميلكال كارال 1973، وأحمد سيكو توري سنة 1984، علاوة على انبعاث وضع عالمي جديد بسقوط جدار برلين سنة 1989، وانفراد أمريكا بالقضية الفلسطينية، خاصّة بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة 1991 واتفاقيتي أوسلو 1993 و 1995.

مرحلة الانكفاء والتراجع

وهي امتداد طبيعي للمرحلة السابقة، حيث أدّت عوامل إقليمية ودولية إلى انخفاض منسوب العلاقة الإفريقية الفلسطينية بحكم إفرازات العولمة الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة، وضعف الأنظمة العربية والإفريقيّة، والانقسامات العربيّة، وافتقاد العرب إلى رؤية إستراتيجية تجاه إفريقيا كما كان عليه الحال في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، يضاف إلى ذلك فشل بناء الدّول الوطنية في إفريقيا، وانشغال العرب والأفارقة بشؤونهم الداخليّة مقابل إهمال أمهات القضايا الإقليمية والدّوليّة والإستراتيجية. كلّها عوامل ساعدت على تسلسل إسرائيل إلى القارة الإفريقية من خلال استغلال اتفاقيات السلام المزعوم مع الفلسطينيين والعرب، وعبر استثمار النفوذ الغربي الأمريكي واللوبي الصهيوني في إفريقيا. يستنتج ممّا سبق، أنّ إفريقيا وفلسطين يجمعهما التاريخ والجغرافيا وقضايا النضال المشترك من حيث الهيمنة الأجنبية، والاستعمار والاستيطان، والتقسيم والفصل العنصريّ، على غرار ما عاشتها جنوب إفريقيا وموزامبيق وأنغولا وغينيا بساو. فلا غرابة أن تمثّل إفريقيا ملجأً للفلسطينيين وأرضًا لاحتضانهم، وموضوعًا لشعرائهم وأدبائهم من خلال التزامهم الضروريّ بجميع القضايا الوطنية والتحررية إقليميًا وعربيًا وعالميًا وبثهم خطاب المثاقفة والحوار مع إفريقيا. فأنشد محمود درويش «أغنيات حبّ إلى إفريقيا» -3-،

ونظم سميح القاسم « أبدًا على الطّريق»، و « توتم» أو « باتريس لومومبا» -4-.

هذه المعطيات جميعها كوّنت في الذّاكرة الجماعية الإفريقية مقوّمات ثقافية و دينية و سياسية عن القضية الفلسطينية، نرى الوقوف عليها ضروريًا للتفكير في كيفية صياغة استراتيجيات بناء وعي إفريقي مقاوم ومناصر للقضية الفلسطينية.

III- استراتيجيات بناء وعي إفريقي مقاوم ومناصر للقضية الفلسطينية

تأتي محاولتنا هذه في البحث عن استراتيجيات إفريقية جديدة مقاومة ومشاركة في التضامن النضالي مع الشعب الفلسطيني في ظل واقع سياسي مفعم بالتحديات السياسية المصيرية التي تدفع الشعوب الإفريقية والعربية الوطنية المقاومة، لشحذ طاقاتها واستعادة اللحظات التاريخية التي تمّ فيها الاستيلاء على حقوقها شعبًا وأرضًا بكل معانيها ودلالاتها، بدليل أنّ القوى الإمبريالية والصهيونية التي اغتصبت فلسطين، هي ذات القوى التي تستمر اليوم في محاولة فرض سيطرتها الاستعمارية في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية، ووضع اليد على حاضر ومستقبل الأمة. هذا الواقع يفرض علينا اليوم استنهاض الطاقات الشعبية وبلورة المواقف الفكرية والسياسية من أجل مواجهة الهجمة الاستعمارية المعاصرة، والعمل الدائم على إحياء الذّاكرة التّاريخية للشعوب المقاومة واكتشاف أبعاد الفعل الاستعماري وأهدافه على أرضية المقاومة وطريق الانتصار. وانطلاقا منها فإنّ رؤيتنا لبناء إستراتيجيات وعي إفريقي مقاوم من أجل القضية الفلسطينيّة تتمثّل في أربعة مستويات: سياسية و اقتصادية و ثقافية و إعلامية.

1- المستوى السياسي

ويهدف إلى مراجعة الأسس التقليديّة للعلاقات العربيّة الإفريقيّة عمومًا والفلسطينية الإفريقية خصوصًا على ضوء المتغيّرات الرّاهنة من خلال تفعيل دور المؤسسات العربيّة- الإفريقيّة والهيئات المنبثقة منها على غرار منظمة الاتّحاد الإفريقي، واللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، وتحديد آليات عملها بما يستجيب لمتطلبات التعاون من أجل المصالح المشتركة.

يضاف إلى ذلك العمل على المستوى النقابي والحزبي عبر العلاقات العربية - الإفريقية وتكثيف الجهود من أجل تمثيليات دبلوماسية عربية مقاومة قادرة على التّعامل مع المجتمع المدني المحلي الإفريقي، وخاصّة القوى الشبابية الإفريقية التي تتوفّر على قدرة كبيرة لاحتضان فكرة المقاومة باعتبارها مناهضة للمخطّطات الاستعمارية التي لم يجنِ الشباب الإفريقي من ورائها سوى الفقر والجهل والهجرة غير الشّرعية. كما أنّ هذه الاستراتيجية يمكن لها تمكين القضية الفلسطينية من كسب شرعية سياسية و قانونية أكثر في المحافل الدّولية، وعزل إسرائيل وتطويقها من خلال بناء تكتّل عربي- إفريقي، وتقديم الكيان الصهيوني إلى العالم على أنّه كيان استيطاني وعنصريّ، عبر منظمات إقليمية وقارية على غرار الاتّحاد الإفريقي أو اتّحاد دول السّاحل والصّحراء، دون نسيان دور الجالية العربية في تحقيق هذه الغايات وتفعيلها.

2- المستوى الاقتصاديّ

ويتمثّل في الاهتمام العربي بالسّوق الإفريقي وعقد اتّفاقيات وشراكات اقتصادية ومقاطعة المنتجات والصادرات الإسرائيلية إلى إفريقيا المزدهرة في بعض البلدان على غرار جنوب إفريقيا وإثيوبيا ونيجيريا وغانا، وإقامة المعارض التجارية المشتركة في الملتقيات التجارية العالمية، مع تفعيل دور الصندوق العربي للمعونة الفنيّة ومؤسسات التمويل العربية الإفريقية وتوجيه جزء من مرابيحها لصالح الشعب الفلسطيني والدول الإفريقية المنكوبة. هذا البعد يكسب أهميته كذلك في البحث عن شركاء اقتصاديين أخرى وخيارات اقتصادية بديلة تقطع مع الرأسمالية العالمية المتلاحمة مع إسرائيل، وذلك عبر انتقالها التدريجي من قوّة كيان محلي إلى قوّة وظيفية عالمية و تمثيلها الوساطة و التفاوض بين إفريقيا والمنظمات المالية العالمية (البنك وصندوق النقد الدّوليين) علاوة على تولّيها إبرام صفقات الأسلحة واقتحامها سوق الذهب والماس الإفريقي بنسبة (75٪)، وربّما حادثة تفجير مركز التسوّق ويستغيت بالعاصمة الكينية نيروبي في 21-09-2013م، وانفراد «إسرائيل» بمساعدة السلطات الكينية في مواجهة إرهاب الشباب الصوماليين ظاهرة أخرى من ظواهر تورّط «إسرائيل» في عولمة الإرهاب وتصديرها إلى القارة السمراء.

3- المستوى الثّقافي

تعتبر الثقافة رافعة العلاقات الإفريقية الفلسطينية، وتتأسّس على بناء الأطر والمؤسسات الثقافية المشتركة التي من شأنها تمكين الطرفين من التبادل الثقافي والحضاري، ونشر ثقافة المقاومة عبر المراكز العلمية والبحثية من خلال الملتقيات العالمية وورشات التدريب والتكوين، وتعريف إفريقيا بعمق القضية الفلسطينية، واستقطاب النخب الفكرية والدّينية، وتحسيسها بجسامة القضية ومركزيتها في تحديد مصير الأمّة. ونظرًا إلى أهمية الدّين عند شعوب إفريقيا جنوب الصّحراء، فإنّ دور النخبة الدّينية في بناء الوعي الثقافي والدّيني المقاوم في المنطقة يُعتبر خطيرًا، نظرًا إلى مكانتها الرّوحية ونفوذها الاجتماعية وقدرتها التعبوية، كما أنّ التّماهي بين المشروع الصهيوني والتكفيري، يجعل العمل على إصلاح وترشيد الخطاب الدّيني في بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء مطلبًا يوميًا لمواجهة هذين الخطرين اللذين أصبحا يمثّلان واجهة حقيقة للاستعمار الجديد في المنطقة، ومن ثم فإنّ الخطاب الدّيني بإفريقيا اليوم مطالب للتطوير والإصلاح حتى يكون خطابًا واقعيًا متحرّرًا من التضخّم الأيديولوجيّ، وغير مفرط في الرّوحانيات، حتى يتمكن من الاضطلاع بمهمته الحضارية والإنسانية، ويكون ملهم الشّعوب ضدّ الإمبريالية ومنتصرًا لقضاياها وفي قمتها القضية الفلسطينية باعتبارها البوصلة و المركز. وانطلاقًا منه يمكن اقتراح ما يلي:

- تكوين قيادات مجتمعية إفريقية عامّة ودينية خاصّة لخدمة القضية الفلسطينية، وتوسيع نطاق اهتماماتها بها.
- حشد الدعم الإيجابي لفلسطين على المستوى السياسي في إفريقيا، عبر بناء رأي عام مؤيد وضاغط و إيجاد جهات داعمة لها ماديًّا ومعنويًا.
- التواصل المعرفي مع الدول الإفريقية من خلال القضايا الإسلامية المشتركة، والتفاعل التبادلي بين العلماء وقادة المجتمع.
- تأصيل فكريّ إسلامي لمفهوم المقاومة والموضوعات الحافّة بها على غرار الاحتلال والتحرير، وتكامل أدوار الأمة في تحرير القدس الشريف، والتوعية بالمخاطر التي تهدده.
- العمل على تفعيل دور الخطاب الدّيني الإعلامي في توجيه الرأي العام.

4- المستوى الإعلامي

ويهدف إلى بناء رأي عام إفريقي مؤمن بالقضية الفلسطينية ومنتصر لها فكرًا

العودة إلى الفهرس

وممارسةً من خلال فضح المخطّطات الصهيونية في القارة والمتمثلة في:

- التأثير في الأمن المائي والغذائي العربي عبر الضغط على بلدان دول النيل.
- السعي إلى السيطرة على المناطق الإستراتيجية بالقارة للحفاظ على مصالح « إسرائيل»، مثل البحر الأحمر الذي يمثّل نقطة تجسّس إسرائيلي مهمة على العديد من البلدان العربية وممرًّا استراتيجيًا للصادرات الإسرائيلية إلى القارة.
- إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية عامّة والفلسطينية خاصّة من خلال محاولة الاستفادة من الصوت الإفريقي في المنظمات الأممية.
- الرّبط الإيديولوجي بين «إسرائيل» وبعض الحركات والجماعات الإفريقية، مثل حركة الجامعة الإفريقية والزنوجة.
- تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدّول الإفريقية والمساعدة على تنفيذ السياسات الغربية في إفريقيا.

إنّ عالمية المقاومة تتطلب اليوم بناء إعلام مقاوم هادف في إفريقيا وفي العالم، بغية التصدّي المخطّطات الصهيونية المتغلغلة بقوّة في القارة تحت مظلّة علاقات دبلوماسية واتّفاقيات اقتصادية ومساعدات ماديّة وتبادلات ثقافية. وفي هذا السياق تقول رئيسة الوزراء الإسرائيلي الأسبق غولدمائير :«إنّ إفريقيا تشكّل من وجهة نظرنا ميدانًا لا ينبغي أن نسمح بنشوء فراغ فيه بعد حصول أقطارها على الاستقلال، لأنّ ملء هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لنا... إنّ الدّول الغربيّة الصديقة يمكن لها أن توفّر لنا المساعدات الاقتصاديّة والسياسية والعسكريّة ولكنّها لا تستطيع أن توفّر لنا مجالات حيويّة لصادراتنا ومنتجاتنا، نحن نحتاج إلى من يقّف ما نهدف إليه حقّا...» -5- .

إنّ البعد الاستعماري للصهيونية العالمية يجعلها في تقاطع مع العولمة « المتوحشة» وفي اقتحام ناعم للقارة عبر معايير اقتصادية (أهمية السوق الإفريقي وثرواتها) إستراتيجية (البحث عن السند العالمي) وسياسية (الشرعية والخروج من العزلة الدّولية).

خاتمة

إنّ التأكيد على أهمية المحور الإفريقي في عالمية المقاومة والانتصار للقضية الفلسطينية لا ينبغي أن يكون ترفًا فكريًا أو مفاخرة نرجسية، لكن فكرًا واعيًا ونظرة إستراتيجية بعيدة المدى، يعني ذلك:

أوّلًا: أنّ تعامل المثقفين والسياسيين العرب مع الكيان الصهيونيّ كهمّ « عربيّ» فقط واعتبار موقف «الآخرين» موقف التعاطف أو التطبيع مع « إسرائيل»، أمر لا يستقيم.

ثانيًا: أنّه من الخطأ التّاريخي التعامل بخفّة مع الحركات الناهضة للكيان الصهيوني في بلدان خارج المنطقة العربيّة عامّة وبإفريقيا جنوب الصّحراء خاصّة، والاكتفاء فقط بالتناول الإعلامي البسيط السّاعي إلى «ملاحقة» النشاط الإسرائيلي دون معالجة علميّة حقيقيّة، وفي هذا تنبيه إلى مخاطر الاسترخاء العربيّ والإسلامي والإفريقي أمام الهجوم الإسرائيلي المعاكس بإفريقيا ودور الكيانات العربية والإفريقية الرّسمية وغير الرّسمية في التصدّي له قبل أن تتحوّل إفريقيا إلى مستوطن إسرائيلي وصهيوني.

ثالثًا: أنّ أهمية المحور الإفريقيّ باعتباره عمقًا استراتيجيًا تتمثّل في المساهمة للظفر بالقضية الفلسطينيّة والنجاح في تكوين جبهة عالمية للدّفاع عن فلسطين وعن الأمن القومي العربي والإفريقي. مما يتطلّب تشكيل محاكم شعبية إفريقية لجرائم العدوان الصهيوني الإرهابي على فلسطين وفي إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وتفعيل دور المجتمع المدني في تجريم كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، والضغط على الجهات الرسمية للتنصيص على ذلك في جملة من القوانين التي تضع حدًا للتساهل الرّسمي للمظاهر الخفية من التطبيع التجاري والاقتصادي والمالي والفكري؛ دون أن ننسى الدور المتواطئ لبعض المواقع الإعلامية في التناول المشوّه للمسألة الفلسطينية، لا سيما الغياب المطلق لتجذير الوعي الإعلامي بعدالة القضية.

رابعًا: إنّ المقاومة مسألة وجوديّة ترتبط وثيق الارتباط بالذّات الإنسانيّة في صعودها وانحطاطها، يتغيّر المفهوم حسب تطوّر البشريّة وموقع الفرد والجماعة في هذا العالم، وبذا فإنّ قيمة وعي المقاومة ليست ثابتة بقدر ما هي متحوّلة، فلا ينبغي أن يقتصر الأمر على مقاومة المستعمر والتنديد به، وإن كان ذلك جزءًا لا يتجزّأ من هذا الوعي الطّموح إلى الحرية والاستقلال، بل تجاوزها إلى مقاومة الظّلم والاستبداد والرّشوة والفساد والجرائم المنظّمة. مع العلم أنّ ما يفتك بالأمم من الدّاخل أشدّ نكالًا ممّا يأتي من الخارج، لأنّه يهدّد وجود هويّة تشكّل بالكدّ والجهد الدّامي، وينبئ بتقويض أركان وطن تأسّس بدماء الشهداء، وإن اختلفت وجهات النظر حول استراتيجيات بناء وعي المقاومة، فإنّها تظلّ في كلّ الحالات التزامًا أخلاقيًّا حيًّا ومتجدّدًا باستمرار.

خامسًا: إنّ النضالات المظفّرة لقوى المقاومة في العالم أجمع باتت ترسم فجرًا جديدًا لمرحلة بداية عصر انتصارات الخيار المقاوم، في مقابل انكفاء المشروع الصهيو- أمركي وأدواته الرجعية بالمنطقة، بحيث أصبحت الحاجة ملحّة إلى بناء استراتيجية مقاومة لكل المشاريع المشبوهة في حق الأمم، عبر العمل على توحيد الجهود وتضافر الإمكانيات، وصهر الإرادات والطاقات لتشكيل هندسة جديدة لعقل مقاوم، وثقافة ممانعة مدْركة لميكانيزمات تحصين الصّفوف الوطنية من سائر أشكال الفتن ومظاهر الاستنزاف الذاتي للطاقات، وتوحيد الجهود صوب الأعداء الحقيقيين للأمة والإنسانية.

إنّ عالمية الحركة الصهيونية والاستكبار العالمي يجب أن تقابلها عالمية المقاومة، لأنّ مدينة «يافا» كما يقول عباس محمود العقاد تقف وحدها هناك أما «تل أبيب» تقف ومن ورائها أمّم موزّعة بين جميع أنحاء العالم تعينها بأحدث ما اخترعه العلم من الوسائل، وأخفى ما يعرفه المال من الأساليب وأقوى ما تسيطر عليه السياسة من الخدع، لذا فإن مدينة «يافا» لن تقوى على هذا الصّراع العنيف على انفراد، فلا بدّ لها من عون سريع يُرجع إليها غريمتها، ليجري الأمر بينهما على سنة الإنصاف ويُرجى منه اتّقاء الهزيمة في هذا النضال -6-، فهل من مستجب ؟

المراجع:

1- أنظر: Léon Blum, Les juifs devant le problème allemand, in L'œuvres, tome 7, Albin Michel, Paris, 1963, P.31.

2- أنظر: حسب ما نشرته مجلة جين أريق Jeune Afrique و دكار ماتين Dakar Matin في 7/4/1970.

3- درويش (محمود) أحبك أو لاأحبك. دار الآداب، بيروت، 1972.

4- القاسم (سميح) الديوان –دار العودة- بيروت- ط1 1987. ص108-104.

5- مجموعة المؤلفين، العرب والدّائرة الإفريقية، مركز الدّراسات العربيّة، بيروت، ط1، 2005، ص172-168.

حوار

"الهدف" تحاور أسامة معروف سعد:

لا تعنينا التوازنات الطائفية

حاورته: انتصار الدنان

الدكتور مصطفى معروف سعد، سياسي لبناني من وجوه لبنان المقاوم المشرقة، ولد عام 1954، وهو أمين عام التنظيم الشعبي الناصري، وعضو في المجلس النيابي اللبناني، وفي هذا اللقاء الذي خص به «الهدف» يراجع معنا طبيعة وحال الحراك الشعبي اللبناني في أهم القضايا التي تحيط به.

***بدأت الانتفاضة في لبنان من أهداف معيشية حياتية، وانتقلت إلى أهداف سياسية وطنية.. بعيدًا عن حديث رسوم الواتس آب الذي اعتبر القشة التي قسمت ظهر بعير صبر اللبنانيين، ما هي فعلًا الأسباب الحقيقية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا التي تقف خلف هذه الانتفاضة؟**

**هناك غضب شعبي مكبوت عند الناس منذ سنوات، كما أنّ هناك نقمة كنا نعبر عنها عبر منتديات، فضلًا عن التحركات والتظاهرات، وكل ذلك من أجل التعبير عن الكبت الذي كانوا يعيشونه. عند وضع موازنة 201-2020، وصلت الأزمة المالية والاقتصادية إلى انهيار، وطبعًا التداعيات الاجتماعية انعكست على الحياة المعيشية، والحياة اليومية، وأتت إجراءات الحكومة التي تريد أنْ تخرج من الأزمة على حساب الناس الذين هم بالأساس ضحايا الأزمة، أي على حساب الطبقة الفقيرة، وكذلك الأزمات التي نتجت عن طريق الحكومات المتعاقبة، من نسبة الفساد التي وصلت إلى العديد من المؤسسات، بسبب الخصخصة والعنصرية التي تمارسها السلطة، فأتت هذه الإجراءات التي هيّأت الجو، ثم كانت موازنة 2020 التي تقتضي بمتابعة النهب عبر الخصخصة، وكان موضوع (الواتس أب)، فانفجر الناس دفعة واحدة، وخرجوا إلى الشارع، وصار كل واحد منهم يتكلم على وجعه، وظهرت البذور الثورية التي خرجت لتعبر عن شعبها وعن نفسها بهذه الانتفاضة الشعبية التي من أهم ميزاتها أنّها تجاوزت الطائفية، وأنها ترفض هذه الدولة، وهذه الصيغة الطائفية، وأنها تريد دولة عدالة اجتماعية، وهذه الحالة هي جديدة في واقعنا، لكن كيف يصير لها وزن؟، وكيف يجب أنْ يحتسب لها حساب، وتحديد سياسات تجاه الاتجاهات المختلفة، إنْ كانت سياسية أو اجتماعية، أو مدنية؟ هذا التحدي أمام البلد ومدى استطاعة الدولة على تحمل هذا الوضع، ومدى قدرتها على أنْ تسلم بهذا الواقع، وبالإعتراف بهذا الحراك كحالة سياسية بدلًا من إنكارها، فالدولة تقدمت من الحراك بورقة إصلاحية ردًّا على الحراك، لكن الشعب رفض هذه الورقة، وقال: «نحن نريد أكثر من هذه الورقة، وكسر الناس القيود مرة ثانية، لأنّ الناس اعتبروا أنّ هذه الورقة هي تزييف للحياة السياسية، وللفكرة المعاصرة».

***بمقدار ما يبدو أنّ هدف التغيير الشامل بمعنى الخروج من عباءة نظام الطوائف عصيًا حاليًا، إلا أنّ إصرار اللبنانيين يبدو حتّى اللحظة على الأقل ليس أقل صلابة من النظام، هل هي صلابة حقيقية تجذرت أم مجرد موجة عابرة سرعان ما سيعود كل إلى هيمنة الطائفية؟**

**الخطوة الأولى للانتفاضة أنّها كسرت الأسوار الطائفية التي لا تريدها أنْ تتحكم بحياتهم ومصيرهم، ولا أعتقد

العودة إلى الفهرس

أنّ هؤلاء الشباب الذين خلعوا عنهم رداء الطائفية سيعودون إليه، حتى لو حيال إجراءات قمعية، أو إجراءات للاحتواء السياسي، إنما الناس خرجوا من البذور الثورية، وإذا حاولت السلطة قمعها أو وقفوا بوجهها، سيقف الناس بوجههم، وسيعبرون عن ذاتهم بشكل أقوى، وأعنف، فالأفضل، للوصول إلى حل وطني وآمن للخروج من هذه الأزمة أنْ تسلم السلطة بهذه الحقائق الجديدة، وتتعاطى معها كحالة لها مطالب سياسية، حول مختلف الملفات، وتتعاطى معها على أساس أنّها حالة صارت واقعًا، وقمعها لا يفيد، إنما المفيد هو الاعتراف بها، ويصير هناك مرحلة انتقالية، ويكون للثورة معالم لتحقيق المرحلة القادمة لمستقبل لبنان، وتكون الانتفاضة شريكا بهذه المرحلة الانتقالية، حتّى نعبر هذه الأزمة بسلام، كما يجب أنْ تأخذ هذه الثورة حقًا تستحقه، ويجب أنْ لا يهملها أحد؛ لأنّه في الفترة الماضية كان يُحكم لبنان بلا رؤية سياسية ولا رؤية اقتصادية، ومن دون طريقة موحدة للملفات، يعني مثلا، لا رؤية استراتيجية بالملفات، كالملف الفلسطيني، وموضوع الإصلاح السياسي، فكل تلك الملفات غير متفق عليها، فقد كان البلد يحكم على أساس المحاصصة والنفوذ، وليس على أساس برنامج، وجراء هذا الضعف، فقد وصل البلد إلى هذه الانتفاضة المشروعة، والنقطة الثانية، كلها أجندات تفرض على البلد نوعًا من التبعية، وبالتالي؛ فهو محكوم بالصراعات الدائرة في

الإقليم، والخطر كيف يريد الموازنة بين الصراعات الداخلية والأجندات المطلوبة منه، وهذه نقطة تظهر حجم الفساد الذي ترتب عن ممارسات هؤلاء الأشخاص الذين هم في السلطة الذين لم يعودوا قادرين على التستر على الفساد، ولا يستطيعوا إنكاره، وكل شخص يرمي الكرة في ملعب الآخر من دون أي إجراء بحق الفاسد، كما أنّه من نقاط ضعف الدولة أنها دولة مزارع طائفية.

***النظام اللبناني بما يملكه من سلطة وأدوات قهر محلية وخارجية وتحالفات عميقة قادر على القتال حتى الرمق الأخير.. بالمقابل، في ظل حديث كثير يدور حول غياب قيادة واحدة ومعروفة للانتفاضة، وغياب الأهداف المحددة، وبالتالي برنامج واضح ومعلن بما تريد أنْ تصل إليه... ما هو تصورك للحل؟ وهل تعتقد أنّ على الانتفاضة الآن الاكتفاء بكسب جولة بانتظار جولة أخرى أم عليها الاستمرار؟**

**الحل هو بناء دولة مواصفاتها خارج العصر، والحل هو البدء بمرحلة انتقالية بزمن محدد تكون الانتفاضة مشاركة فيه بشكل أساسي، وتتحدد المهام بحسب الأولويات، وتحديد المدة لإجراء انتخابات على أساس قانون وطني، ويكون المجال صالحًا للبذور الثورية، ما يعني أنْ تنتقل انتقالًا سلميًا وسياسيًا، بحيث يكون شريكا فاعلًا، حتى لو كانت معارضة، ما يعني أنها الجائزة التي تستحقها الانتفاضة في الأيام المقبلة، وهي يجب أنْ تكمل ما بدأته حتّى يصير هناك تسليم بحقيقة السلطة لتسليم مهامها، وخلال هذه الفترة يجب على الانتفاضة أنْ تصعد حتى تفرض هذا الخيار.

***الانتفاض الشعبي ربطًا بواقع لبنان الخاص، سواء على صعيد تركيبة النظام الطائفية وحجم التدخلات الخارجية، والصدام اليومي المباشر مع العدو الصهيوني المعني بوضع لبنان كما فلسطين.. في إطار كل ذلك وغيره.. إلى أي مدى تشكل حماية المقاومة أولوية عند قوى الانتفاضة؟ وما هي المنهجية التي تعتمدها القوى الشعبية النظيفة وأنتم في طليعتها من أجل توحيد الجهود في مواجهة المخاطر على لبنان؟**

**نحن في التنظيم الشعبي الناصري، والقوى الوطنية عمومًا، مارسنا واجبنا، وحقنا بالمقاومة، وما زلنا على استعداد لذلك، حتى لو لا نمتلك إلا سكين المطبخ، وهذا خيار استراتيجي لا

نتنازل عنه، ونحن على هذا الخيار ثابتون، أما بالنسبة للوضع الداخلي، فنحن ضد هذا النظام الطائفي، وهذه التركيبة، وهذا التوازن الطائفي لا نؤمن به، ونعتبره كارثة على لبنان، ونحن بهذه النقطة حاسمون، ولا تعنينا التوازنات الطائفية التي يتمسك بها البعض، ونحن نريد دولة عصرية، مدنية، ودولة حقوق الناس، ودولة عدالة اجتماعية، وهذا المناخ نريده في البرلمان، وبالشارع نعبر عن هذا، والموضوع ليس موضوع ملفات سياسية فقط، فإذا لم تكن هناك سلطة سياسية نظيفة، ومجال سياسي نظيف، لا يمرر ولا أي ملف فساد، وكلما كانت حياتنا السياسية جيدة، وكلما كانت الملفات سليمة، وطنية، وغير خاضعة لأجندات خارجية، أو اعتبارات طائفية مذهبية، تكون المعالجات صحيحة، لكن إذا كانت ملفات بحجم ملفات استراتيجية، كملف العلاقات السياسية السورية، أو العلاقات السياسية الفلسطينية، والملفات التي عليها خلاف، فإذا حاولنا معالجتها يجب أنْ نأخذ بعين الاعتبار الطائفية أو اعتبارات إقليمية، لذلك نحن نتمنى على أصدقائنا أنْ يعالجوا كل ما يتم طرحه بحل وطني وسياسي، بما فيها الخيارات الاستراتيجية.

***لماذا لا يتم تظهير الموقف السياسي المشترك مع العديد من القوى بالتركيز على مخاطر المخطط الأميركي الإسرائيلي الخليجي من الأزمة وأدواته لإجهاض المطالب الاقتصادية والاجتماعية؟**

*إنَّ الاستهداف الأمريكي، الإسرائيلي، الرجعي العربي للبنان، وللعديد من الدول العربية لم يتوقف في يوم من الأيام، ولن يتوقف، وهو متواصل، وسيستمر في محاولات لاحتواء بلدان عربية، وفرض إيرادات أمريكية وإسرائيلية، وهذا الأمر متوقع، والبعض يريد أنْ يربط هذا الاستهداف بحركات لبعض الأطراف في لبنان وفي غير لبنان، ونحن نقول: إنَّ هذه الانتفاضة بصيغتها الوطنية، وبهويتها الوطنية، وبتوجهاتها الوطنية هي بالتأكيد في الموقع المعادي لهذا المشروع الأمريكي الإسرائيلي الرجعي العربي، فهي تعتبر هذه المنظومة الأميركية الإسرائيلية الرجعية العربية تستهدفها أيضًا؛ لأنها تريد أنْ تفرض إرادتها عليها، ومَنْ يستهدف المقاومة هم موجودون بمواقع السلطة، وليس الموجودين بالشارع؛ لأنَّ الذين في الشارع يدافعون عن حقوقهم المدنية، ويريدون حلًا وطنيًا لكل الأزمات، بعيدًا عن أي شيء أميركي أو إسرائيلي، وهذا الأمر من جهدنا، وتعبنا، وعرقنا، وقادرين أنْ نبني أحسن طرقات، وأحسن جامعات، وأحسن بنى تحتية، فالشعب تعب، وهذه الأزمة هم سببها، فنحن نستطيع أنْ نبني البلد، ونستطيع أنْ نعمل كغيرنا، لكن المشكلة هي أنه تتم سرقتنا، وأطراف السلطة هم الذين يتحملون هذا الأمر بطبيعة الحال؛ لأنَّ الأزمة لم تأتِ من فراغ، فقد أتت من السياسات، وهذه السياسات أتت من الحكومة، ونحن نحملهم المسؤولية بهذه الأوضاع، في وقت يحاول الكل رمي المسؤولية على الطرف الآخر، ونرى أنّ كل الأطراف يحاولون تحسين شروطهم داخل السلطة، وبرغم كل شيء يحصل، هناك اختلاف بالدولة؛ لأنَّ ذلك الاتفاق اهتز نتيجة ما حصل في البلد، وإنَّ التحالف أو الاتفاق الذي حصل منذ سنوات يحتاج من كل طرف أنْ يحسن شروطه في التسوية، وإذا أصابها شبه انهيار فهي تحتاج إلى ترميم؛ لأنّه لم يعد أمام السلطة إلا هذا الخيار.

***فلسطينيو لبنان ينتمون إلى دائرة الحرمان ذاتها التي مثّلتها صرخة الناس، وهم ضحايا التركيبة الطائفية البغيضة التي حكمت الذهنية السياسية الرسمية اللبنانية، ولطالما اعتبروك ومَن تمثل ناطقًا غير رسمي باسمهم، هل لك أنْ توجه لهم كلمةً بالمناسبة؟**

*أنا أقدر تمامًا هذا التقدير وهذا الاحترام، وهذا الحب من الشعب الفلسطيني لتيارنا ولتنظيمنا، ولي أنا شخصيًا، وأقول له: إننا كما كنا على العهد عهد النضال من أجل الحقوق الاجتماعية، والسياسية، والمدنية للشعب الفلسطيني، وإننا سنبقى إلى جانبه في تعزيز استعادة الحقوق الوطنية، وفي طليعتها حق العودة، ونحن ندرك أنّ السياسات الحكومية على مدى سنوات طويلة كانت مجحفة، وما زالت مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، وبعضها كان عنصريًا تجاه الشعب الفلسطيني، ونحن كنّا على الدوام في مواجهة هذه السياسات، ومعترضين عليها، وكنا ندعو إلى التعاطي مع الوجود الفلسطيني في لبنان على أنّ الشعب الفلسطيني له قضية عادلة، ونحن كحكومة وكلبنانيين يجب أنْ نكون داعمين لهذه القضية، وأنَّ أكذوبة إعطاء الحقوق سيؤدي إلى التوطين كذبة كبيرة، فليس لها أساس سوى أنّ البعض يتوهم أنّه إذا حجب الحقوق عن الفلسطيني سيترك لبنان ويهاجر، ونحن نريد للشعب الفلسطيني أنْ يبقى في لبنان، وأنْ يؤمن له كل ما يحتاجه، فلم يعد هم لدى الفلسطيني اليوم سوى كيف سيدخل إلى المخيم، وكيف سيخرج منه، وكيف يريد تأمين معيشة أولاده، وكيف يريد أنْ يتعلم ويتعالج، ويتنقل. كل هذه الأمور صارت أولوية يومية للشعب الفلسطيني، وتراجعت اهتماماته بقضيته التي ضاعت، وكلمتي لهم: نحن نناضل ليس فقط من أجل اللبنانيين، بل أيضًا من أجل الفلسطينيين، والعيش بكرامة لكل المقيمين في لبنان؛ لأننا لسنا عنصريين،

العودة إلى الفهرس

العراق ولبنان: احتكار الفساد المعولم

موسى جرادات–كاتب فلسطيني

منذ أكثر من شهر برزت أحداث كبرى في مسار حركة الشعب العراقي واللبناني، بحيث خرجت أصوات الناس معلنة رفضها الكلي لكل مسارات الدولة وآليات عملها، هذا الرفض عبرت عنه احتجاجات كبرى طالت مختلف المدن والأرياف في كلا البلدين.

وعلى الرغم من اختلاف أدوات القمع بين البلدين لتلك الاحتجاجات، إلا إنها في المحصلة النهائية تبدو خطوط الأزمة متشابه إلى حد التطابق في مسببات الأزمة الطاحنة التي تعصف في بنى اقتصاديات الدولتين.

فالعراق ولبنان تحكمهما صيغ توافقية تقوم على المحاصصة الطائفية داخل مؤسسات الدولة، في نظام سياسي قائم بالشكل على ديمقراطية مزيفة هدفها إعطاء صبغة ديمقراطية تبرر مسار الفساد المتنامي بحيث تحوّل إلى غول نهش لحم الدولة والمجتمع وتطاول على البنى القيمية المجتمعية وحولها إلى رماد.

والفساد بمعناه العام في كلا الحالتين تطاول على كل شيء بحيث تجاوز في تعبيراته العملية حدود الاقتصاد والاجتماع والسياسة ليذهب أبعد من ذلك ليطال مشروعية بقاء الدولة التي وصلت في نهجها العام حد الإفلاس، فهي غير قادرة على تجاوز أزمتها بنفس المنطق المتبع وهو اللجوء إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي يقترح دومًا حلولًا لتلك المشاكل تزيد من تعمق الأزمة وأوصلها إلى حدودها القصوى.

وقبل والولوج إلى تفاصيل المشهد والحراك الشعبي الذي يرفع شعارات كبرى في وجه الطبقة السياسية الحاكمة في كلا البلدين، لا بد من الإشارة إلى أن الشعب العراقي واللبناني الذي سبقه في تبني هذه الصيغة في الحكم، لم يكن لهما أي دور أو مشورة في قيام هذا الشكل الطائفي للحكم، ففي لبنان منذ إنشائه ولاحقًا عبر وثيقة الطائف التي أعادت إنتاج النظام الطائفي من جديد، اتخذ النظام السياسي مشروعيته عبر التوافقات الإقليمية والدولية، فيما العراق تم صياغة النظام الطائفي فيه مباشرة بعد غزوه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003، وعليه يمكننا القول إن هذه الصيغ جاءت لتخدم بشكل واضح دول السيطرة الغربية، بحيث أبقت تلك البلدان تحت مظلة التوتر الدائم، وبقيت النظم السياسية تنتج الأزمات المتلاحقة بحيث تحول المشهد إلى دراما تتكرر فيها الأحداث.

فكل الأحداث المتلاحقة في كلا البلدين تؤكد أن النظام السياسي مرتهن لتلك القوى وخاضع لهيمنتها شبه الكلي، فيما المجتمع اللبناني والعراقي تحولا إلى ضحايا لهذا الارتهان، وانطلاقا من وعيهما الاقتصادي خرجت الحشود الشعبية إلى الشوارع بعد أن وصلت الأزمة ذروتها، بحيث تعطل النظام السياسي وأصيب بانسداد الأفق، فلا هو قادر على الاستمرار ولا هو قادر على اجتراح حلول إبداعية تطيل في ديمومة بقاء النظام ولا هو قادر على الاستجابة لشروط المهيمن، الذي يجهد إلى تحقيق هدفين أساسيين من الطبقة السياسية الحاكمة في كلا البلدين؛ الهدف الأول: إبعاد إيران عن المشهد. والثاني: فرض استسلام سياسي واقتصادي وثقافي يملى على الشعبين.

وما بين تلك المسارات تبدو خطوط الأزمة تتداخل ما بين المحلي والإقليمي والدولي، في محاولة أخيرة لرسم حدود الملعب واللاعبين والقوانين الناظمة الجديدة، فهل ينجح المهيمن الغربي وبالتحديد الأمريكي والفرنسي في تثبيت خطوطه العريضة أمام قوى سياسية متعارضة في كلا البلدين؟ أم إن الأزمة تتجه إلى حروب أهليه طاحنة تنتهي في انهيار الدولة وتآكل المجتمع؟ وحتى لا نُضيّع البوصلة ونتمادى في تأييد الحراك اللبناني أو العراقي أو نحيله إلى مؤامرة تستهدف كلا البلدين، لا بد من الإشارة إلى إن النخب السياسية في كلا البلدين وإن اختلفت مسمياتها وأيديولوجياتها، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة، قد خضعت مسبقًا لهذه الصيغ العمياء والتي لا تقود إلى بناء دول قادرة على الفعل والاستمرار، وأن كل ما تستطيعه وعبر سنوات الحكم الماضية هو إنتاج الفساد بكل ألوانه وأطيافه التي طالت كل رقعة من مؤسسات الدولة ولاحقًا مؤسسات المجتمع، وتحول الشعبان إلى أدوات استهلاكية لمنتجات مستوردة ونظام اقتصادي مرابي وغير مهتم في إقامة البنى الإنتاجية، وبالتالي تعطلت القدرات المجتمعية بعد أن أغلقت كلا الدولتين باب الانتساب الوظيفي فيهما بعد أن أشبعت بالعديد الزائد عن الحاجة. وكل الحلول التي حاولت فيها الطبقة السياسية تقديمها للخروج من المأزق الوجودي الذي تعيشه، لم تكن ترتقي إلى قراءة الأزمة بأبعادها البنيوية، فالوصول إلى تلك القراءة سيطالها؛ لأنها جزء من الأزمة وهي جزء أساسي ومركزي، فعبرها ترجمت سياسات الدول المهيمنة التي أوصلتهم إلى هذا الجرف، فإعادة تدوير الزوايا واختلاق مشكلات تحول دون حل المشكلات السياسية، كوجود أعداء «داعش» في العراق «واللاجئين الفلسطينيين والسوريين» في لبنان، لم تعد تجدي؛ فالأزمة المعيشية تخطت حدود المخاوف لكلى الشعبين بعد أن أصبحت البطالة المرادفة لتعطل الإنتاج الحقيقة الوحيدة الضاغطة على كلا الشعبين، مما دفعهما إلى النزول إلى الشوارع للاحتجاج والتظاهر ورفض لكل ما تقوله الطبقة السياسية المأزومة. فهل ينجح الحراك في حل تلك الأزمة بعد أن فشل النظام السياسي في

ذلك ؟ وهل الشعبين قادرين على بناء صيغ جديدة للنظام السياسي ؟ كل تلك الأسئلة مشروعة وهدفها ملاحقة ومعرفة المسارات الحقيقية لكلا الحراكين ومعرفة قدرتهما على هذا الأمر .

الشعب اللبناني يعيش منذ عقدين أزمة اقتصادية طاحنة مسببها الأساس النظام الاقتصادي والمتمثل بجوهره في المصارف، والذي أسهم إلى حد بعيد في تهميش كل القطاعات الإنتاجية واستبعادها من المشهد الاقتصادي؛ الأمر الذي أدى إلى هجرة الخبرات إلى الخارج بحثًا عن حلول فردية لازمة البلد الاقتصادية، ومع استحقاقات مؤتمر سيدر والذي فرض حلول اقتصادية تقوم على تحميل المواطن اللبناني أعباء ضريبة كبيرة وجديدة وغير قادر على تحملها، بالإضافة لتلك الشروط فرض حكومة سياسية تستجيب لتطلعات المستثمر الغربي والتي لا تتوافق مع الكوكتيل الحزبي المنخرط في النظام السياسي التوافقي، وفي هذا الملعب يمكن النظر إلى المشهد العام وترتيب حدود الأولويات بالنسبة للمحتجين، بالإضافة إلى دخول قوى سياسية لبنانية هي بالأصل جزء لا يتجزأ من النظام السياسي إلى خط تبنى شعارات الحراك، وهذا تناقض يمكن فهمه وفهم دلالاته من خلال عملية الفرز، حيث تنتمي تلك القوى بفعلها لحركة المهيمن الغربي، إنه صراع إرادات والمشهد اللبناني ما يزال يراوح مكانه حتى هذه اللحظة، بانتظار ما ستؤول إليه الأمور إذا بقيت الأزمة مستعصية .

أما في المشهد العراقي فالحراك هناك والذي يعتمد على الشباب الذي لم يعد يجد مكانًا له في بنى الدولة ومؤسساتها، فهو غير قادر حتى هذه اللحظة عن إنجاز وثيقة سياسية قادرة على قراءة الواقع السياسي برمته، وبالإضافة أيضًا إلى دخول قوى سياسية على خط دعم هذا الحراك وهي حتى هذه اللحظة جزءًا من النظام السياسي، بالإضافة إلى اعتماد الحراك على طائفة واحدة وغياب مكونات طائفية واجتماعية عنه، لأسباب تتعلق بضعفها وعدم انخراطها وتوجسها من النظام ومن الحراك نفسه .

وما بين المشهدين تبقى مسارات التغيير مفتوحة على كل الاحتمالات، وإن كان الشعب العراقي واللبناني في حراكهما قد أنتجا ملامح خاصة لتجربتهما في الصراع الجذري مع النظام السياسي، وفتح خطوط المواجهة على أبعد مدى .

العودة إلى الفهرس

عن استعادة العراق

تقرير

عرفات الحاج/ مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف

منذ سقوط بغداد في قبضة الغزاة الأمريكيين، غاب العراق كثيرًا عن العقل الجمعي العربي، وكأن تجاهلنا لما يحدث فيه سينسينا مرارة الهزيمة والسقوط أمام الوحش الإمبريالي، وهو ما أسهم بلا شك في معاناة العراقيين بفعل هذا الغزو، وما ألحقته سياسات العدوان من تدمير ممنهج بمؤسسات الدولة العراقية، وبنى المجتمع العراقي العربي.

لكن شعب العراق يبدو مصممًا أكثر من أي وقت مضى على اقتحام وعينا، وحفر معاني جديدة لاسم هذا البلد الذي طالما أضاف كثيرًا للعروبة وأهلها، فتاريخ العراق لن يطوى ولن يكتب في سطره الأخير قرارات بول بريمر أو شركاءه المحليين من العملاء المتعاونين مع الاحتلال الأمريكي .

يملك العراق خامس احتياطي نفطي في العالم يتجاوز 153 مليار برميلًا، فيما يتظاهر شعبه جوعًا جولة تلو أخرى، ويعتصم متظاهريه في الساحات منذ ما يزيد على الشهر، في بلد يفتقد حقًا للخدمات الأساسية الضرورية للحياة الآدمية، في واحدة من أقبح مفارقات عالم الهيمنة الرأسمالية .

كيف تؤسس لخراب دائم؟

أسس بول بريمر لنظام المحاصصة الطائفية والاثنية في الحكم، منذ مجلس الحكم الأول الذي تشكل بعد الاحتلال مباشرة، وكذلك من خلال الدستور العراقي الذي تم تركيبه تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي، وبما يحفظ مبدأ التقسيم المدمر لبنى المجتمع العراقي، فتم تقسيم المناصب الرئيسية للدولة العراقية طائفيًا، فيما تم تفتيت البنية السيادية العراقية على الموارد والثورة من خلال منظومة تقسيم عجائبية للبلاد والصلاحيات الدستورية فيها .

ركز نظام الحكم الجديد في عراق ما بعد الغزو على هدم الروابط السياسية والوطنية بين العراقيين، وشطب المواطنة لحساب الولاءات الطائفية والعرقية، بحيث باتت الاحزاب كما النظام السياسي تتشكل على أساس طائفي وعرقي، وتترتب منظومة الولاءات داخلها على شبكة من العلاقات الزبائنية بين زعماء هذه الاحزاب وكوادرها، وفقا لتراتبية عملية توزيع النهب للمال العام وموارد الفساد على هذه البنى التي اصطنعها الاحتلال او على الاقل صمم المسارات التي ادت لابراز وجودها .

النهب المريع:

دون انتماء لمنظومة عامة تحكمها

المواطنة، ودون حضور بعد سيادي وطني واضح، وفي ظل غياب منظومة المحاسبة، وتحول السلطة التشريعية لنادي لتوزيع النفوذ والثروة والنهب بين جماعات طائفية وعرقية، شهد البلد ارتفاع مريع في معدلات الفساد والنهب للمال العام، فاحتل البلد المرتبة رقم 12 على لائحة البلدان الأكثر فسادًا في العالم. إذ تشير التقارير أنه، ومنذ عام 2003، خسرت البلاد جراء عمليات الفساد نحو 450 مليار دولار، وهو الرقم الذي يعادل فعليًا موازنة عدة دول عربية لعدد طويل من السنوات، أي أن بوسعك بناء بلد من الصفر عدة مرات بمبلغ مثل هذا، ذلك في بلد لا زالت الكهرباء والخدمات الأساسية والحيوية غائبة عن السكان لمعظم الوقت.

أما البطالة فقد بلغت مستويات متفاقمة، وقدرها الجهاز المركزي للإحصاء في بغداد هذا العام بنحو 23 بالمئة، في حين أعلن صندوق النقد الدولي منتصف العام الماضي أن معدل بطالة الشباب قد بلغ أكثر من 40 بالمئة.

ورغم أن حجم احتياطات النفط في العراق يصل إلى نحو 112 مليار برميل، تزيد نسبة الفقراء بين العراقيين عن 22 بالمئة من مجموع السكان، ويصل في بعض محافظات الجنوب إلى أكثر من 31 بالمئة من مجموع سكان هذه المحافظات، وهذه المفارقة الرقمية تستحق وقفة خاصة عندها، إذ إن واحدة من معضلات النظام الطائفي الحالي هو المظلومية التي يستشعرها سنة العراق في ظل سيطرة أحزاب ذات هوية دينية شيعية على الحكومة ومنصب رئاسة الوزراء، فهذه المنظومة التي شيدها الغزو وكفلت لبضعة من الزعامات الطائفية تصدر المشهد الطائفي لم تعف أهل الجنوب العراقي ومعظمهم من الشيعة من فقرهم المريع، ولم تنقذ لامحافظات الجنوبية من التدني القياسي لمنسوب الخدمات ونوعيتها فيها.

كيف تواجه احتجاج؟ نقتل الناس فحسب

أطلقت الحكومة العراقية الرصاص على المحتجين منذ اللحظة الأولى، ولولا أن معظم المحتجين هذه المرة فعلا ممن يستحيل - طائفيًا- وصفهم بالدواعش لاتهمتهم بذلك، كما تفعل في مواجهة أي نشاط احتجاجي في المحافظات الشمالية والغربية من العراق.

مئات الضحايا بين قتلى وجرحى سقطوا برصاص قوات الأمن، فيما تتمرتس الحكومة فعليًا في المنطقة الخضراء التي تحصنت فيها قوات الغزو الأمريكي سابقًا في مواجهة المقاومة العراقية، في دلالة لا تخلو من معاني مهمة عديدة.

الاحتجاجات شملت معظم محافظات الوسط والجنوب العراقي، فأغلق المحتجون في جنوب البصرة الطريق لميناء أم قصر الهام والاستراتيجي، وحاولوا مرارًا اقتحام المنطقة الخضراء في بغداد، وعاشوا جولات من الكر والفر مع قوى الأمن وسط البصرة والنجف وغيرها من محافظات الجنوب.

ورغم وجود مؤشرات على إمكانية إزاحة الحكومة العراقية، بل واستعداد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي تحت ضغط الاحتجاجات للاستقالة، عادت الأحزاب المكونة لهذه الحكومة وأصرت على استمرار رئيس الوزراء الحالي على رأس الحكومة، رغم أن عبد المهدي لم يكن أكثر من خيار توافقي تلاقى عليه مقتدى الصدر وائتلافه مع الحشد الشعبي وممثليه البرلمانيين، لكن يبدو أنه في أذهان بعض الساسة قيمة البيدق عبد المهدي أعلى بكثير من قيمة شعب العراق بأكمله.

الحراك تغيب عنه المحافظات الشمالية والغربية للعراق، ليس رضا من سكان هذه المحافظات عن الحكومة القائمة، بل بسبب يأس مُطبق لدى سكان هذه المحافظات من أي إمكانية للتغيير بواسطة الاحتجاج السلمي في عراق ما بعد الغزو، فقد تعاملت هذه الحكومة مع احتجاجتهم سابقًا إما بنيران الدبابات والطيران، أو التخوين والترهيب والاتهام بالانتماء للتنظيمات التكفيرية والإرهابية على غرار داعش والقاعدة. في الشمال والغرب تحضر الحكومة العراقية وقواتها كقوة قمع وسيطرة وقهر، بل ويراها قطاع واسع من العراقيين هناك تشبه الاحتلال أكثر مما تشبه الحكومة الوطنية، هؤلاء ليس لديهم استعداد للتظاهر لأجل تغيير الحكومة، فقد سئموا النظام برمته ويأسوا من أي إمكانية لأي إصلاح فيه.

المصلحون:

أطراف عدة باتت تعلن عن دعمها للاحتجاج العراقي، الذي أبدع أشكال متعددة في مقاومة الاجراءات الحكومية، والتأكيد على طبيعة مطالبه المتعلقة بإصلاح المنظومة القائمة برمتها، فللحراك مطالب هوياتية تتعلق برفض نظام المحاصصة الطائفية، وإدانة الكثير مما يحدث في عراق ما بعد الغزو.

في واحدة أخرى من مفارقات العراق، أحد هذه الأطراف التي باتت تراهن على الحراك العراقي هي الإدارة الأمريكية، التي ترى في الحراك فرصة للضغط على النفوذ الإيراني في العراق، فباتت القنوات الإعلامية الأمريكية معنية جدًا بنشر كل خبر ممكن حول هذا الحراك وضخ مواد دعائية تخدم تسخين نوع من العداء بين العراقيين وإيران، بل ووظفت مباراة كرة القدم بين منتخبي العراق وإيران لهذا الغرض.

دعاة آخرين للإصلاح برزوا في هذه المرحلة، كان منهم المرجع الديني الشيعي علي السيستاني، أحد الشركاء الرئيسيين في تأسيس منظومة المحاصصة الطائفية، والذي بات يوجه دعوات يومية لتلبية مطالب الحراك، ويؤكد على ضرورة تغيير النظام الانتخابي بما يكفل اضعاف القوة الحزبية، والسؤال هنا ربما يكون لحساب من يرغب علي السيستاني والمرجعية الطائفية اضعاف القوى السياسية الحزبية؟

الملفت أيضًا أن القوى السياسية والأحزاب المُشكلة للحكومة باتت تتحدث باسم الحراك ومطالبه، وتطلق مطالبات عبر وسائل الإعلام منادية بالإصلاح ومكافحة الفساد!

خاتمة:

يبدو الحراك العراقي الشعبي عرضة لتهديدات شتى، قد يكون القمع أهونها شرًا، رغم ما يجنيه من دم العراقيين، وكذلك التفجيرات التي طالت ساحة التحرير التي يعتصم فيها المحتجين في بغداد، فأسوأ هذه التهديدات ترتبط بمحاولات توظيف الحراك كمطية في صراعات الساسة العراقيين، والقوى الطائفية، وصراعات النفوذ الدولي والخارجي في العراق. فيما تؤسس مطالب هذا الاحتجاج لإمكانية نهوض كتلة وطنية عراقية، تتحرك على قاعدة من الإيمان بعروبة العراق، ورفض أي هيمنة عليه وعلى سياساته، تعمل على استعادة بناء الدولة العراقية بعيدًا عن هذه الهيمنة، على أساس المواطنة وبما ينهي عهد المحاصصة الطائفية، ويقطع السياقات السلبية التي أسس لها الاحتلال، بالقهر والفساد والإفساد.

إلى متى يتم اختطاف ليبيا؟

د. موسى العزب– عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

تتفاعل الأزمة الليبية منذ بداية شباط 2011 مترافقة مع إرهاصات ما أطلق عليه: «الربيع العربي»، وقد تصاعدت الأحداث بتدخل الجامعة العربية وحلف الناتو بطائراته ومواكبة طيران إماراتي – قطري؛ شملت الضربات جميع الأراضي الليبية مستهدفة وحدات الجيش الليبي، حيث نجح التحالف بإسقاط النظام واغتيال القذافي بصورة بشعة في 20 أكتوبر من نفس العام، فيما تحولت ليبيا إلى قاعدة «للاصوليين وللسلفية الجهادية» وساحة للفوضى والحرب الأهلية.

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مميز، وتتشارك بحدودها مع أربعة دول عربية مؤثرة في الخريطة الجيوسياسية للصراعات في الإقليم، وهي مصر والسودان وتونس والجزائر، ولا تبتعد شواطئ ليبيا عن أوروبا بأكثر من350 كيلومتر بحري.

وتعد ليبيا من بين إحدى أغنى دول النفط في الإقليم، فجذبت أطماع الغرب والجماعات الإرهابية التي وسعت من نفوذها وصولا لتمدد «داعش» والقاعدة.. تعمق الانقسام، ونشأ فراغ أمني، شكل تهديدًا لدول الجوار، ومنصة للهجرة غير الشرعية، وقطع التواصل الطبيعي بين دول شرق وغرب الشمال الإفريقي.

أسهمت الطبيعة القبليّة للمجتمع الليبي بضرب آمال بناء المجتمع المدني الموحد، وقد أدى تقويض النظام وغياب الدولة إلى تشظي المجتمع وتحول المجاميع الاجتماعية المسلحة إلى صراع محموم على السلطة والنفوذ، يتداخل فيه الأيدلوجي الديني مع القبائلي العصبوي مع التدخل الأجنبي!

فصائلية جهوية وانقسامات دموية:

في إطلالة على الوضع الليبي نلحظ تداخل كبير بين القوى المسيطرة وتبادل مستمر للمواقع. هناك حكومة طبرق ومجلس نوابها المنتخب عام 2014، سيطرت هذه الحكومة على معظم الشرق الليبي وجزء من الوسط والجنوب عقب تبنيها للجيش الوطني الليبي، بقيادة اللواء حفتر، والذي نجح بتحقيق انتصارات هامة في معظم معارك محيط بنغازي والهلال النفطي. تحالفت معه في بعض المراحل، كتائب الزندان التي تتمركز في جبل الزاوية جنوب غرب طرابلس، بينما تنازع الجيش حول بنغازي ودرنة، مع ميليشيات إسلامية إخوانية، «مجلس الشورى»، والقاعدة تحت مسمى «أنصار الشريعة»!!

في الغرب، برزت حكومة طرابلس الانتقالية، التي تقوم على صيغة تحالف يضم القوى السياسية والميليشياوية ذات التوجهات الإسلامية التي خسرت انتخابات 2014، حيث شكلوا مجتمعين ما أطلق عليه؛ المؤتمر الوطني العام وذراعه الضارب «فجر ليبيا»، وشكلت جماعة الإخوان ممثلة بحزب العدالة والبناء، عمودها الفقري. وتقاسمت تفاهمات زبائنية عملياتية مع كتائب مصراته القوية في وسط البلاد، والتي تحالفت بداية مع القاعدة لطرد «داعش» من سبها، ثم قامت بطرد القاعدة بدعم عسكري أمريكي بريطاني! وهنالك أيضًا الجماعة الإسلامية وزعيمها عبد الكريم بلحاج نزيل غوانتنامو السابق. هذه القوى لم يكن يعترف بها دوليًا، قبل مؤتمر المصالحة في الصخيرات المغربية، والذي نتج عنه حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، حيث اعترفت بها المؤسسة الدولية العام 2016، رغم معارضات داخلية وخارجية عنيفة.

بالإضافة للصراع الدائر على الخريطة الليبية، تبرز الخلافات داخل التشكيلات الكبرى نفسها، فبين أطراف حكومة طبرق برزت تجاذبات حول أهلية اللواء حفتر لقيادة الجيش، وخلافات جدية حول توزيع الحقائب الإدارية على الأقاليم. وفي طرابلس، اندلعت خلافات داخل صفوف المؤتمر الوطني وأطراف الحكومة حيال العملية السياسية والسيطرة العسكرية.

بموازاة هذا الصراع والانسداد السياسي، تجري على المقدرات الليبية حربًا شرسة بالوكالة، حيث يبرز تكتلا يتشكل من تركيا وقطر والسودان- قبل التغييرات الأخيرة في الخرطوم- يدعم «طرابلس»، بالمال والسلاح والإعلام، وتم استخدام حدود السودان مع ليبيا وبعض الموانئ والمطارات لإدخال الأسلحة وعناصر «داعش» الفارة من سورية والعراق، وقد ازداد حضور تركيا في دعم الإخوان، فعينت مبعوثًا خاصًا لها لدى مجلس طرابلس، وشكلت خطوطها الجوية «شريان الحياة»، كجسر جوي لمصراته. في المقابل تقدم السعودية والإمارات ومصر، دعمًا لوجستيا واستخباراتيا

العودة إلى الفهرس

لحكومة طبرق وللجيش الليبي، فيما نقلت مصر إلى الحدود وحدات استطلاعية وقتالية.

تمارس كلٍ من أمريكا وبريطانيا وفرنسا تدخلا متشعبا في الوضع الليبي، في الجانب الاستخباراتي والسيطرة النفطية، ويتواجد لها قوات خاصة، ووحدات مرتزقة، تحت ذريعة مقاتلة تنظيم «داعش»، ويلتحق بالدور الغربي على الأرض؛ شركات التأمين الخاصة وأعداد كبيرة من مرتزقة بلاك ووتر وتانجو سبيشال في شركات الحماية، التي تعمل على تأمين منشآت النفط وتجارة الأسلحة وتهريبها.

تعثر عمليات حفتر على أبواب طرابلس:

بعد «اطمئنان» حفتر لترتيب لوضعه في الشرق، وسيطرته على مواقع في الجنوب والغرب، شن هجومًا واسعًا للسيطرة على معاقل حكومة الوفاق الوطني في العاصمة. وبدخول «معركة طرابلس» شهرها السابع، كان الجنرال يتعرض لنكسة شديدة بخسارته لقاعدة غريان الاستراتيجية جنوب غرب العاصمة، فانتقل إلى هجوم مضاد بغارات جوية طالت بعض أحياء المدينة وتاجورا ومصراته، بينما يتوقع مراقبون بأن تعثر حفتر على أبواب طرابلس، سيؤثر على صورته كرجل ليبيا القوي، ويضعف من قبضته في معقله الأساسي في بنغازي، مما يسمح لخصومه هناك، بالتحرك من جديد، ودون تأخير، تحولت المدينة مجددًا إلى مسرح للاضطراب وعمليات الاختطاف والاغتيال الممنهج.

بعد خسارته لغريان بدا بأن حفتر يفتقد إلى الرجال والعتاد، ولم تسعفه أساليب التجنيد الإجباري الخشنة، التي فرضها على أبناء القبائل التي خاب أملها، ولم تعد راضية عن عودة أبنائها في أكياس من حروب لا تؤمن بها، ولا تقدم أي مشروع سياسي.

وينعكس هذا القلق أيضًا على السكان في الجنوب والجنوب الغربي، الذين بدؤوا يبحثون عن خيارات أخرى، وقد عزز من قلقهم، نتائج الهجوم المباغت والشرس الذي جرى على قاعدة حفتر في براك الشاطئ قرب سبها، حيث شارك فيه مجاميع مسلحة محسوبة على طرابلس، اقترفت جرائم حرب، وقتل في الهجوم 141 مقاتلا من أصل 200 جندي تواجدوا في القاعدة عند بدء الهجوم.

ردت قوات الجيش الوطني الليبي على الهجوم بغارات جوية على مواقع

المهاجمين ومستودعات أسلحتهم، ويدور الحديث الآن حول لجوء حفتر إلى المرتزقة وحلفائه الجدد في السودان للتعويض عن خسائره البشرية، ورفع وتيرة علاقاته مع الطوارق من خلال دعمهم بالمال والموقف السياسي.

ماذا عن الغرب الليبي؟!

في طرابلس الوضع ليس أفضل حالًا، ما يزال الصراع على السلطة يعيد تشكيل العلاقات بين المجاميع السياسية والعسكرية داخل معسكر حكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج، بينما تحاول كتائب مصراته ومعسكر فجر ليبيا الإسلامية، انتزاع الأفضلية من ميليشيات طرابلس التي تضع يدها على موارد الدولة بتواطؤ مع حكومة الوفاق الهشة، وهكذا تفشل الميليشيات المتعددة في إنشاء هيكلية عسكرية حقيقية، تمثل تراتبية جيش منضبط يمكنه أن يمثل حالة وطنية. وتعمل الدوائر الغربية على تأبيد الانقسامات والصراعات الليبية البينية، لإبقاء فرض سيطرتها على الخريطة السياسية، والنفط الليبي؛ استخراجًا ونقلا وتسويقًا.

ملف المهاجرين، يراوح في أبعاده السياسية والإنسانية!!

وسط هذا الصراع المتعدد الأطراف والأوجه تبرز قضية المهاجرين الأفارقة الساعين للهجرة إلى أوروبا، ويقدر عددهم بإثني عشر ألفًا، حيث يتم احتجازهم في معازل ومعسكرات مغلقة قرب طرابلس، يعانون فيها من أشكال جائرة من الترويع والابتزاز والإساءات من قبل عدة جهات ليبية تتبع لحكومة السراج، كما يعانون أيضًا من شبكة المهربين الذين يشكلون كابوسًا كلما حاولوا العبور خلسة إلى الضفة الأوروبية في مغامرات مميتة. ومن جانب آخر، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون المهاجرين، تقوم بشكل مقيت بتقنين حركة الهجرة المنظمة، وإبطاء وتيرتها تحت ضغوط هائلة من دول الاستقبال.

هل هناك حل؟

في الأثناء أعلنت إيطاليا -الدولة المستعمرة السابقة لليبيا- بأنها مستعدة لتوجيه تحالف من دول المنطقة، لوقف تقدم «دولة الخلافة»، ولكن التداخلات الإقليمية والدولية تعرقل أي حل سياسي، إضافة للوضع الداخلي الإيطالي غير المستقر.

محاولة الاتحاد الإفريقي للحل، يتم اجهاضها في مهدها، حيث أخفق ممثلوا أفريقيا في مجلس الأمن، باعتماد تعيين مبعوث إفريقي إلى ليبيا، أمام تعنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ورفضهم استبدال المبعوث الدولي غسان سلامة، وإصرارهم على إبقاء الأمور تحت سيطرتهم، بينما وقفت كل من روسيا والصين في وضع أوسط، و«أجلوا» التحدث عن المقترح الإفريقي لما بعد انضاج الظروف، وتبلور موقف إفريقي موحد، في أجواء توحي بتدخل غربي مباشر !!

في حين أن الجيران العرب المتضررين من المشهد الليبي، يرفضون أي تدخل غربي بالشأن الليبي، وقد أقامت تونس ساترًا أمنيًا على طول حدودها مع ليبيا، بينما أقامت الجزائر قاعدة عسكرية هامة في منطقتها الحدودية، نشرت فيها تجهيزات مراقبة ووحدات مدرعة وصاروخية.

لا بديل عن التصدي للإرهاب بكافة أشكاله، وإبعاد التدخلات الأجنبية عن الحالة الداخلية، وإطلاق مسار سياسي تفاوضي بين المكونات المجتمعية الليبية يعزز من وحدة الدولة ودور مؤسساتها، ويبدأ بسحب المسلحين إلى مناطقهم وتسليم أسلحتهم ودمجهم في الحياة العامة ومؤسسات الدولة بصورة قانونية سلمية.

لبنان:

نعم للحراك لا لنزع سلاح المُقاومة، حذارِ من الحرب الأهليّة

زهير أندراوس–كاتب عربي من فلسطين

لا يختلف عاقلان على أنّ مقولة كارل ماركس كانت وما زالت وستبقى صحيحةً في كلّ الأزمان: "في كلّ مُجتمع ما يكفيه مِنَ الثروات". السؤال: مَنْ يُقسّم الثروات؟ والسؤال الذي يُستنبط مِنَ الأوّل: هل يُمكن تقسيم الثروات بشكلٍ عادلٍ؛ في حقبة تغوّل رأس المال الوحشيّ والعولمة، مِنْ ناحية؟ وعدم وصول الدول العربيّة، حتى اللحظة، إلى مقام الدولة الوطنيّة، مِنَ الجهة الأخرى؟

وليس سرًا؛ أنّ رأس الأفعى، الولايات المتحدة الأمريكيّة تقود مُعسكر الثورة المُضادّة بصفتها رأس المركز الرأسماليّ المُعولم، وهذه القيادة تعتمد فيما تعتمد على حلفاء، مثل الاتحاد الأوروبّي، وأدوات تابعة لواشنطن، ككيان الاحتلال الإسرائيليّ، وفي المرتبة الثالثة يحلّ العملاء، أوْ بكلمات أخرى، السواد الأعظم مِنَ الأنظمة العربيّة التابعة، وتحديدًا أنظمة الدين السياسيّ، أوْ الأنظمة التي تتحالف مع واشنطن مُتسلّحةً بمُحاربة قوى الدين السياسيّ، كما هو الحال مع النظام المصريّ بقيادة المُشير عبد الفتّاح السيسي، ومِنَ المُهِمّ التشديد في هذه العُجالة على أنّ مثقفي الطابور السادس الثقافي، يؤدون دورهم على أكملَ وجه في جميع الدول العربيّة، وهذا الدور يتلخّص بالتخندق لصالح الثورة المُضادّة، وضدّ المشروع العروبيّ، كما أنّ هذا الطابور السادس يستغل إمبراطوريات الإعلام الخليجيّ؛ لينفث سمومه القاتلة لوأد الثورات، مُعتبرًا نفسه سبونسَر (راعي) الثورات العربيّة، أوْ ما تُسمّى بالثورات التي عمّت الوطن العربيّ في ما أُطلِق عليه "الربيع العربيّ".

في لبنان اليوم حراك الخليط؛ مواطنون عاديون وخاصّة مِنَ الشريحة الدنيا مِنَ الطبقة الوسطى، يعترضون على البنية الاقتصاديّة التي تُضارِب بلقمة عيشهم، وتجبي منهم الضرائب لتسديد الدين العام، الذي صبَّ في جيوب سلسلة السلطات منذ تأسيس لبنان حتى اليوم، وعلى نحوٍ خاصٍّ بعد اتفاق الطائف؛ ولنتخيّل سويةً أنْ يُصاغ وضع لبنان في السعوديّة، على أنْ يكون التصالح في إمارة قطر، الواقعة في قاعدة (العيديد) العسكريّة الأمريكيّة.

ولكنْ؛ مع الإقرار بعدل وصدق المطالب التي طرحها وما زال الحراك يعرضها، إلّا أنّه يجب التنويه بأنّ هذا الحراك يضمّ أحزابًا خائنة وتطبيعية، والأحزاب الخائنة هي التي أقامت وبشكل علنيٍّ علاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيليّ منذ العام 1982 بشكلٍ مُتزامن مع مجزرة صبرا وشاتيلا، وتوقيع اتفاق السلام بين الـ"رئيس" اللبنانيّ آنذاك، بشير الجميّل، وكيان الاحتلال، بالإضافة إلى تفريخات الكتائب مثل القوّات اللبنانيّة، وزعيمها المُجرم سمير جعجع، وكذلك الحزب التقدميّ الاشتراكيّ، بقيادة وليد جنبلاط الذي يتنقّل بسرعة الضوء، ربَّما؛ بين السلطة والحراك.

لا نُريد أنْ نُجافي الحقيقة، ولا نرغب في جعلها فاتنة، لأنّ جميع مساحيق التجميل لا تنفع في هذا السياق، لذا نجزم ونُفصّل في الوقت عينه ونقول بالفَم الملآن: صحيح أنّ مطالب الناس العاديّة مُحقّة، ومِنْ واجبهم الإصرار على البقاء في الشارع، ولكنْ؛ لا بُدّ مِنَ الفرز بحيث يتمترس مَنْ يُطالب بحق العمل والعيش الكريم في موقع لا تتواجد فيه القوى الفاشيّة والتطبيعيّة والإقليميّة وغير العروبيّة، وعندما يتمّ التمترس؛ يُمكنه فرز ممثليه والتوجّه لتحدي السلطة البرجوازيّة الكمبرادوريّة المضاربَاتية، وهناك سوف تتقاطع مع موقف "حزب الله" ليتمّ التحالف بين قوّة التنميّة بالحماية الشعبيّة وبين المقاومة الوطنيّة، علاوةً على ذلك؛ يجب التشديد في هذه العُجالة على أنّه إذا كان البعض يُشكّك في هذا، فلتتمّ التجربة والمُواجهة، وحينها سنقف مع مَنْ يرفض سياسة البرجوازيّة، وفي الوقت عينه سنعلن رفضنا لكلّ مَنْ يقف ضدّ حقّ الناس في التنمية بالحماية الشعبيّة، مُذكرين في الوقت عينه أنّ تقليص الفوارق الاجتماعيّة،

العودة إلى الفهرس

تُعَد وتُعتبَر خطوةً أساسيّةً في طريق تحقيق العدالة الاجتماعيّة.

بالإضافة إلى ذلك؛ يجب طرح موقفنا بدون رتوش: نحن نؤيّد حقّ الشعوب في الحُريّة وتقسيم الموارد والمُقدرات التي تملكها الدولة بعدلٍ وإنصاف، شريطة أنْ تكون الثورة أوْ الحراك نابعًا مِنْ مُنطلقاتٍ وطنيّةٍ حقيقيّة، وليس مُرتبطًا، لا مِنْ قريبٍ ولا مِنْ بعيد، بأجنداتٍ خارجيّة، وبالتّالي؛ فإنّ قطعَ الطرق في لبنان، كما فعل الحراك في عددٍ مِنَ المناطق ببلاد الأرز، يقع ضمن شدّ حبال تشكيل الحكومة وليس لتحقيق المطالب المعيشيّة، وهذا سيزيد الوضع المعيشي سوءًا، وليس العكس، ومِنَ الأهميّة بمكان في هذا المقام؛ تذكير أصحاب الذاكرة الانتقائيّة أوْ القصيرة بأنّ الدستور اللبنانيّ حصر الدعوة للاستشارات برئيس البلاد، وهو لن يفعل ذلك تحت ضغط قطع الطرقات، وبالتالي؛ نعتقد أنّه يتحتّم على المُحتّجين والمُتظاهرين أنْ يكونوا حيث يجب أنْ يكونوا؛ عند عتبة حيتان المال، أمّا الاستقواء بقطع الطرق، فإنّه لن يُولّد إلّا الغضب المُضاد، ولنْ يقود إلى النتائج المرجوّة مِنَ الحراك، أوْ إلى برّ الأمان.

مُضافًا إلى ما ذُكر آنفًا، يتحتّم علينا اللجوء مرّةً أخرى إلى سلاح حزب الله، سلاح المُقاومة في لبنان، والذي باعترافٍ إسرائيليٍّ رسميٍّ بات يُشكل تهديدًا إستراتيجيًا، إنْ لمْ يكن وجوديًا على كيان الاحتلال؛ على الرغم مِنَ المُحاولات المُتكررة مِنْ طرفنا لمْ نَجد أيّ علاقةٍ بين سلاح المُقاومة والمُطالَبة بنزعه؛ وبين الوضع الاقتصاديّ السيئ للشرائح الضعيفة في لبنان، كما أنّ الطرح القاضي بنزع سلاح المُقاومة في لبنان، يتماشى ويتماهى للأسف الشديد مع العنتريات الصهيونيّة، التي تؤكّد علنًا أنّها تعمل بدون كللٍ أوْ ملل لإقناع الدول المانحة باشتراطٍ دعم لبنان بنزع سلاح حزب الله، كما أنّ هذا الموقف هو الموقف غيرُ المُعلَن للمملكة العربيّة السعوديّة، التي تصول وتجول في لبنان، ضمن المؤامرات التي يقوم بها نظام آل سعود في كلّ دولةٍ بالوطن العربيّ، مِنْ مُنطلَق تبعيته العضويّة المُطلقة مع أمريكا وحاكمها، المعتوه ترامب، كما أنّ الرياض ترتبط مع تل أبيب بعلاقات "سريّة"، ولذا؛ لا نتجنّى على أحد إذًا افترضْنا جدلًا بأنّ الحراك هو ثمرة مُخطط أمريكيٍّ-صهيونيٍّ ورجعيٍّ عربيٍّ لـ"تحرير" الكيان مِنْ تهديد حزب الله، المدعوم مِنَ الجمهوريّة الإسلاميّة بإيران، ووجب التذكير في هذا المقام بأنّ دول ما يُطلَق عليه "مجلس التعاون الخليجيّ" اتخذ قرارًا في العام 2016 يعتبر حزب الله تنظيمًا إرهابيًا، كما فعلتْ جامعة الدول العربيّة، إذن؛ نحن أمام تساوقٍ في المواقف بين إسرائيل-أمريكا والرجعيّة العربيّة فيما يتعلّق بحزب الله وبكلّ حركة مُقاومة في الوطن العربيّ، لأنّ المُقاومة باتتْ إرهابًا، والتطبيع أصبح القاعدة ورفضه ومُحاربته الاستثناء، ومن هنا نسأل: لماذا التشديد مِنْ قِبَل البعض الكثير مِنَ الـ"حراكيين" على نزع سلاح حزب الله؟ أليس هذا المطلب يندرج في إطار مُساعدة الكيان ورأس الأفعى؟ الويلات -ليس خطأً إملائيًا- المُتحدّة، في التخلّص مِنْ كلّ ما ومَنْ يُهدّد أمن الدولة العبريّة؟ ونرى أنّه مِنَ المُفيد التذكير بمقولة القائد، المُعلّم والمُلهم، الراحل جمال عبد الناصر: "حُكّام الخليج هم الوجه الآخر للاستعمار؛ ولا بُدّ مِنْ اجتثاثهم".

الحراك؛ باعتقادنا المُتواضع جدًا، هو حراكٌ صحيٌّ وأكثر مِنْ مَطلوب، مِنْ أجل استرداد الأموال المنهوبة مِنَ الشعب العربيّ-اللبنانيّ، ومُحاكمة حيتان رؤوس المال الذين قاموا على مدار سنواتٍ طويلة بإهدار المال العام وجمع الثروات بصورةٍ غيرُ مشروعة، لذا؛ يتوجّب على مُحرّكي الحراك انتخاب هيئة تُمثله ومطالبه، وتُعلن بشكلٍ غيرُ قابلٍ للتأويل بأنّ الحراك براء وفي حلٍ مِنَ الأجندات الخارجيّة، التي تريد للبنان ما فعلته في سوريّة وفي كلّ دولة عربيّة ضمن المُخطط الإمبرياليّ المُسمّى: "الشرق الأوسط الجديد"، وبالتالي؛ يتعيّن عليهم تبنّي الشعار: نعم لمُحاكمة لصوص المال، نعم لتقسيم ثروة لبنان بشكلٍ عادل، لا للأجندات الخارجيّة التي تعمل مِنْ أجل تقسيم لبنان على أُسس طائفيّة مذهبيّة وعرقيّة، وما إلى ذلك مِنْ مُصطلحات يعُجّ فيها مُعجم أعداء الأمّة العربيّة، نعم لسلاح المُقاومة، وحذار، ومرّة أخرى حذار، يا إخوتي وأخواتي في لبنان، مِنْ عودة الحرب الأهليّة، كما يُخطط أعداء لبنان مِنَ العرب والغرب.

أمريكا و«إسرائيل»

من الأرض الجدة إلى كنعان: وقائع التأسيس المشترك

أحمد مصطفى جابر: كاتب فلسطيني

صدر في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤخرًا كتابين جديدين، يبحثان في تأثير «العهد القديم-التوراة» على الأجيال المؤسسة للامريكيين، وهذان الكتابان، بيّنا بشكل واضح أن تأثير العهد القديم على هؤلاء كان واسعًا جدًا بمقدار الأرض التي استعمرها تحت رايته.

ويشرح الكتابان إنه قد تم تشكيل التجربة السياسية الأمريكية من تقاليد فكرية متنوعة، من بينها بطبيعة الحال الدستور البريطاني، وأفكار ليبرالية عصر التنوير، والجمهورية الكلاسيكية، وبيّنا كيف استمد الأمريكيون بعمق أفكارهم التأسيسية من المصادر العبرية والمسيحية، بل كان تأثير هذه واضحًا بشكل كبير وخصوصًا في نيو انجلند أو انكلترا الجديدة، إحدى المستعمرات الأقدم، ساعين إلى تأسيس كومنويلث وفقًا لقوانين ومبادئ الكتاب المقدس.

تاريخية واسعة النطاق قصة ويلفريد م. مكلاي، وهي الكتابان هما: «أرض الأمل: دعوة للقصة الأمريكية العظيمة» من تأليف نعلن الحرية في كل أرجاء تعالج خمسة قرون من التاريخ، تهتم بدور الدين في تشكيل الشخصية الأمريكية. والكتاب الثاني: « الأرض: الكتاب المقدس العبري في الولايات المتحدة» الذي يركز خصوصًا على مساهمات الدين في النظام السياسي الأمريكي، وقد جمعه وحرره مئير س. سولوفيتش، وماثيو هولبريتش، وجوناثان سيلفر، وستوارت دبليو هالبيرن، هذا المصدر يعرض بوضوح كيف اكتسب «الكتاب المقدس» العبري بشكل خاص مكانته كـ «نص أساسي» في التقاليد السياسية الأمريكية.

منذ زمن الحُجاج، وحتى الآباء عاملا» أساسية في قصة أمريكا،«طبعًا، وما سنبينه أكثر فيما يأتي من هذا النص، كان الدين المؤسسين، وحتى الأجيال اللاحقة، رأى الكثير من الأميركيين أنفسهم كشعب مختار - كإسرائيل الجديدة لله - يعيدون قصة الخروج. وقد اختلفت ملامح المقارنة مع إسرائيل القديمة اعتمادًا على من استحضرها ومتى.

وربما تكون طبيعة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، قد أُشبعت بحثًا وتدقيقًا، في مجالاتها السياسية والاقتصادية، ولكن الأهم هو في أبعادها الأيدلوجية والدينية، والخيال المسياني الذي حكمها.

النص التالي مداخلة عامة حول هذا الموضوع الشائك، بالاعتماد على عدد من المؤلفات والأبحاث التي تناولت هذه القضية، في محاولة لإلقاء ضوء جديد عليها.

العودة إلى الفهرس

حاولت العديد من الدراسات تحليل سبب وثوقية العلاقات، وكيفية فهمها، ولماذا تبدو غير قابلة للكسر، بغض النظر عن الحزب الذي يحكم في الكونغرس أو البيت الأبيض؟ هذه العلاقات التي وصفت بأنها توأمة وتآخ حينًا، وبنوة وتبعية وتحكم وسيطرة ونفوذ، حينًا آخرًا، كلها تحت شعار التحالف الاستراتيجي، وبأنها علاقات مميزة بل هي «العلاقات المميزة» وصلبة، واستراتيجية وأبدية ولا بديل عنها، والتي يتبارى زعماء الولايات المتحدة على تأكيدها بمقولة متكررة، إنه لا يوجد صديق أفضل من الولايات المتحدة لإسرائيل، ولا يوجد أفضل من إسرائيل للولايات المتحدة.

بالطبع، مرت هذه العلاقة بين الطرفين بتحولات عدة لتصل إلى شكلها الحالي، في سياق متذبذب، تراجعا وتعمقا، ولكن في مسار ثابت، في سياق التطور إلى هذا الشكل النموذجي انتقالًا بين دور الأداة إلى دور الشريك لتتحول إلى التبادلية بين الشريك والأداة، فخدمات إسرائيل للولايات المتحدة كمركز قوة استراتيجي في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى تساعد في تفسير إخلاص الولايات المتحدة لإسرائيل ودعمها لها ومن جهة أخرى فهذا الارتباط الأيدلوجي العضوي لإسرائيل بالولايات المتحدة يساعد على فهم الآلية التي تحكم عدوانية إسرائيل ورفضها اتخاذ قرار بالسلام تجاه المنطقة.

إن هذا الكلام لا ينفي وجود ما يسمى اللوبي اليهودي وأدوات النفوذ والتي تأخذ على أرض الواقع شكلًا مؤسسيًا نافذًا، ولكن إحالة كل شيء إلى اللوبي يشي باستسهال كبير، وبالتالي يجب وضع هذا الأمر في سياقه الطبيعي، فهذا النفوذ ليس غريبًا عن النظام الأمريكي كما يميل العقل السياسي العربي للتفسير، ليس ظاهرة (احتلالية)؛ فالمشكلة هي في طبيعة النظام الإمبريالي الأمريكي القائم على النهب والاستغلال، والمستند إلى الاحتكارات الكبرى التي تملك القرار دون أن يغير شيئًا إن كانت هذه الاحتكارات يهودية أو غير يهودية، فرأس المال ليس له دين.؟ إن نظامًا من هذا النوع يفرز بالضرورة منظمات مثل أيباك أو غيرها وهو المكان الطبيعي لولادة العناصر الأكثر انحرافًا في الفكر الاستعماري.

ولكن هذا ليس كل شي، فالفهم الصحيح لمسألة اللوبي الصهيوني ينطلق من أن السلطة الأمريكية نفسها أو بالأصح النظام الأمريكي تماهى في اللوبي، فاللوبي أصبح هو السلطة وهذه مرة أخرى ليست ظاهرة احتلالية أو اختراق تجسسي وإنما نتاج طبيعي للبنية المجتمعية القائمة على سيطرة المصالح الرأسمالية وطبيعة النظام الاستعماري القائم المتحالف مع نظام مماثل في إسرائيل.

دين المؤسسين: ما وراء إعلان الاستقلال الأمريكي

لا يمكن لأي مؤرخ موضوعي أن ينكر دور العامل الديني في تأسيس ونشوء الولايات المتحدة، طبعًا ثمة الكثير من العناصر تداخلت عبر الزمن، وأثرّت في طرق التفكير وسبل الحياة والممارسة السياسية، ولكن بقي للدين ورموزه التأسيسية على الدوام دور حاسم في هذه البنية.

ونحن هنا نتحدث عن بنية كان «العهد القديم» بمثابة دليل السلوك الميداني لمؤسسيها، حيث لم تنفصل فكرة أمريكا في الأصل عن كونها التطبيق العملي للفهم البريطاني لأساطير العبرانيين، وحكايات التوراة، حتى بلغ الأمر بالمهاجرين الأوائل أن سموا أنفسهم «إسرائيليين، وعبرانيين، ويهودا»، بل أطلقوا على الأرض المكتشفة حديثا اسم «كنعان» و «إسرائيل الجديدة».

وأصبح معروفًا في النصوص التاريخية، أن كريستوف كولومبس كانت تحكمه رؤية دينية أثناء مغامراته التي قادته إلى اكتشاف العالم الجديد، وبلغ به الأمر أن زعم نفسه «رسولا لله إلى الجنة الجديدة»، زاعمًا أن يوحنا المعمدان تحدث عن هذا في «سفر الرؤية» وبالتالي اعتقد أن «مغامراته تأتي ضمن إرادة الرب». وقد خصصت الباحثة كارول ديليني فصلًا كاملًا من كتابها الذي ألفته عن كولومبس للبحث في معتقدات الرجل الدينية، عبر تأريخ الحروب الدينية التي سبقت ولادته وتأثر بها أعظم تأثر، ليتبنى عقيدة الألفية ونهاية العالم، التي لم يخترعها إنما تلقاها من تاريخ أسطوري ديني مديد. وكل مساعيه لاكتشاف طرق جديدة وأرض جديدة إنما كانت سعيًا وراء هذا الهدف، وكل الجرائم التي ارتكبها هو ومن تبعه إنما تأتي في سياق تطهير «الأرض الموعودة» من الكفار، أو تهيئتهم لتلقي تعاليم «المُخلص».

وقصة اكتشاف العالم الجديد، وتصويرها كـ«أرض الميعاد» وجدت ترجمتها مع المهاجرين البيوريتانيين، الذين فروا من الاضطهاد الديني، بعد هزيمة كروميل وأتباعه، حيث كان البيوريتانيين قد انضموا إليه، فتمثلوا قصة «خروج اليهود من مصر» وأسقطوها على تجربتهم. فتقمصوا شخصيات التوراة، وأطلقوا أسماء أشخاصها على أبنائهم، وتعهدوا في طقوس جماعية بالالتزام مع «الرب» على غرار ما فعله العبرانيون مع يهوه حيث أكدوا أنه: « إذا أَمَّنَ الرَّبُّ ذهابنا إلى العالم الجديد سنؤسس مجتمعًا تحكمه قوانينه».

ومن هذا المنطلق يؤكد الأب البروتستانتي جون كوتون: «إن الرب حين خلقنا ونفخ فينا روح الحياة أعطانا أرض الميعاد (أمريكا)، وما دمنا الآن في أرض جديدة فلا بد من بداية جديدة للحياة نعمل فيها من أجل مجد هذا الشعب المختار».

وهكذا، فإن القمع السياسي والاضطهاد الديني الذي تعرض له الكثير من المستوطنين الأوائل في إنجلترا، والذين فروا منه، كان عبودية- «هم» كان ملوك عائلة ستيوارت المصرية، «الإنجليز» (وفي وقت لاحق في العصر الثوري، جورج الثالث) «الفراعنة» وكانت مياه البحر الأطلسي المتعنتين، الغادرة، التي عبروها بحثًا عن أرض موعودة، البحر الأحمر (أو في بعض الإصدارات، نهر الأردن) في كنعان الجديدة، كان عليهم أن يواجهوا، مثل «الإسرائيليين» القدماء، التضاريس الصعبة و«السكان العدائيين».

واعتبر عدد منهم في عهد التأسيس جورج واشنطن بمثابة «موسى»، الذي أخرجهم من العبودية إلى الحرية، وبالنسبة لهؤلاء الأميركيين، فإن

«التاريخ الإلهي للشعب العبري» والسجل التوراتي لتعليمات موسى لإنشاء البنية التحتية السياسية والقانونية اللازمة لحكم الناس كان لها عندهم معنى خاصًا ولعبت دورًا رئيسيًا في توجيه مهمتهم الطموحة إلى الأرض الموعودة الجديدة.

إن نمطية التفكير البيوريتاني، باعتبارهم «شعبًا مختارًا» قد انتقلت إلى أرض الواقع وتجسدت في الجرائم التي ارتكبها المستعمرون الأوائل ضد السكان الأصليين، والتي وصلت إلى الإبادة، وبهذه الخطوات زحف المجتمع البيوريتاني الذي أراد أن يحول العالم الجديد إلى دولة شبه تيوقراطية ترعاها إرادة الله وتبارك خطواتها.

تجسد هذا سياسيًا على يد الآباء الأوائل المؤسسين للدولة الأمريكية مثل جفرسون، أدامس، فرانكلين، جاين وحضرت قوانين التوراة في بنود وثيقة الدستور الأولى، مغالين في التشبيه بين دستورهم و«شريعة موسى»، وبالتالي بين «بني إسرائيل» والأمة الأمريكية، وقد أصر المؤسسون على استقلال الكنيسة عن الدولة وعن الكنيسة الأنجلكانية، ليس لهدف إقصاء وإبعاد الدين وفصله عن الحياة السياسية كما حصل في أوربا، وإنما لهدف حماية الدين نفسه من الدولة، وليس العكس، وهذا ما دافع عنه "جيمس ماديسون" قائلا: «السلطة المدنية يجب إبعادها عن تقرير المسائل المتعلقة بالاعتقاد والعبادة، وأن أعضاء المجلس التشريعي لا يملكون الحق أو افتراض الحكمة لوضع أنفسهم كقضاة للحقيقة الدينية».

وبذلك جاء في التعديل الأول للدستور عبارة توماس جيفرسون الشهيرة «لا دين رسمي ولا كنيسة رسمية».

وغداة الاستقلال ورغم أن بنجامين فرانكلين وتوماس جيفرسون طالما اُعتبرا ابني التنوير، بل وشككا علنًا بمعجزات «العهد القديم» إلا إنهما لم يترددا عام 1776، بالاستناد إلى القصة التوراتية المألوفة لتحرير الشعب الإسرائيلي المعجزة من العبودية المصرية لتصميمهم المقترح لـ «ختم الولايات المتحدة الأمريكية فاقترح فرانكلين «صورة موسى رافعًا يده، والبحر الأحمر متفلق وفرعون في عربته تبتلعه المياه مع شعار التمرد على الطغاة طاعة لله» أما جفرسون فاقترح رسمًا لبني إسرائيل في التيه يرشدهم السحاب في النهار وعمود النار في الليل، وعبر عن هذا بصراحة في إحدى خطبه بقوله: «إنني بحاجة إلى فضل ذلك الذي هدى آباءنا في البحر كما فعل نبي إسرائيل وأخذ بيدهم من أرضهم الأم ليزرعهم في بلد يفيض بكل لوازم الحياة ورفاه العيش»، وهم يسقطون حكايات العبرانيين وسيرة موسى وأسفار العهد القديم والتلمود والأفكار القبلية على واقعهم من خلال صياغتها صياغة تستجيب لمتطلبات العالم الجديد ومن هذا لا يمكننا أن نفهم تأسيس مجلس الشيوخ إلا باعتباره استمرارًا لما فعله موسى عندما اشتكى إلى يهوه أنه لا يطيق الحكم وحيدًا فأمره باختيار سبعين رجلًا من الحكماء والرتباء.

وكما أشار مكلاي في كتابه، تكشف أرشيفات الدولة والمناقشات السياسية والنشرات والخطب والمراسلات الخاصة التي جمعت كيف سعى الجيل المؤسس لأميركا بشكل متكرر نحو التجربة العبرية للمبادئ والسوابق والمعايير المعيارية والدوافع الثقافية التي يمكن من خلالها تحديد المجتمع في كان تشكيل وترتيب تجاربه السياسية. خطاب العصر مليئًا باقتباسات من النص والتلميحات إلى النص المقدس، وفي الواقع، كان الكتاب المقدس - والكتاب المقدس العبري على وجه الخصوص - العمل الأكثر ذكرًا في الأدب السياسي للعصر التأسيسي، مع كتاب سفر التثنية، الذي يلخص قانون الفسيفساء ويحكي التقدم الأطري لـ «أمة الله المختارة» ويشار إليه أكثر من أعمال المفكرين المؤثرين مثل جون لوك أو بارون دي مونتسكيو.

واستمر الأمريكيون في رؤية مقارنات بين إسرائيل وأمريكا القديمة في في عام 1783، السنوات التي تلت ذلك. ألقى عزرا ستيلز، رئيس كلية ييل، خطبة أمام كبار المسؤولين العموميين في كونيتيكت بناءً على سفر التثنية 19:26: مقطع يصف وعد الله بتعظيم الأمة إسرائيل بشرط أن تظل «شعبًا مقدسًا»، كما أعلن ستيلز، كان «نبويًا بشكل ملموس للازدهار وروعة الولايات المتحدة في المستقبل» - من «إسرائيل الله الأمريكية".

أعلن صموئيل لانغدون، الوزير التجمعي والرئيس النشط سياسيًا لكلية هارفارد، في عام 1788، أن «جمهورية إسرائيل القديمة» كانت «مثالاً على الولايات الأمريكية». وأضاف: «بدلاً من اثني عشر من قبائل إسرائيل، قد نستبدل الدول الثلاث عشرة في الاتحاد الأمريكي». في الواقع، بالنسبة للانغدون، «يمكن اعتبار الإسرائيليين نمطًا للعالم في ومنهم قد نتعلم ما جميع الأعمار؛ الذي سيزيد من شخصيتنا، وما الذي سيحبطنا ويؤدي بنا إلى الخراب».

ورأى بعض الأميركيين في الكتاب سياسية معينة، نماذج المقدس العبري بعد أن تمتعوا بمصالح إلهية، تستحق في عام 1775: Langdon رأى المحاكاة. «الحكومة اليهودية، وفقا للدستور كانت . . الأصلي الذي أنشئ إلهيًا،. جمهورية مثالية « و» نموذجًا عالميا

ممتازًا «للأمة التي تزدهر الآن».

إحساس شائع"في كتابه الشهير ، تحول توماس باين أيضًا إلى (1776)" التقليد الجمهوري العبري - في قضيته، وأكد لإدانة الملكيّة والوراثة الوراثية، أن الملكيّة «قد تم تقديمها لأول مرة إلى العالم من قبل الوثنيين» ولا يمكن «الدفاع عنها بناءً على سلطة الكتاب لإرادة الله تعالى، كما أعلن المقدس؛ جدعون و«النبي صموئيل»، لا توافق صراحة على الحكم من قبل الملوك».

واصل باين، أنه على مدى «ثلاثة آلاف سنة»، شكل الحكم المدني اليهودي «كان نوعًا من جمهورية يديرها قاض لم يكن لديهم أي وشيوخ القبائل. ملوك، وكان من الشرير الاعتراف بأي كائن تحت هذا اللقب ولكن فقط رب الجنود». ولكن بسبب حماقتهم، قرر «الإسرائيليون» تقليد جيرانهم وأصروا على أن يكون لهم ملك يسيطر عليهم، وهو ما كان في الختام، هذا هو بالضبط (الملكيّة) onarchy السبب في أن تصنف في الكتاب المقدس كواحدة من خطايا اليهود، والتي نددت بها لعنة ضدهم.

وكان الأمريكيون من الجيل المؤسس يدركون جيدًا أن أفكارًا مثل الجمهورية وجدت تعبيرًا في تقاليد أخرى غير تلك المسجلة في الكتاب المقدس، ودرسوا لكن تلك التقاليد القديمة والحديثة، بطريقة لم تستطع النماذج الكلاسيكية القيام بها، طمأنت الجمهورية الموصوفة في الكتاب المقدس العبري جميع الأميركيين بأن الجمهورية نظام سياسي يفضله الله.

أما عن «الوعد أو «نبوءة العودة» فقد تبناها البيوريتانيون (إعادة اليهود إلى فلسطين) ليس حبًا في اليهود، بل من أجل الوعد الذي أعطي لهم، هذه العودة التي يجعلها الإصلاحيون شرطًا جذريًا لبداية الألفية الثالثة بتحقيق مشروع «نهاية التاريخ» وانتظار عودة المسيح الثانية ليخلص العالم ويعم العدل والسلم والسلام في مملكته بعد القضاء على قوى الشر. وبذلك أصبح هاجس أمريكا التسريع بمجيء هذا اليوم الفاصل، حيث ستقام معركة فاصلة مع الشيطان في فلسطين بعد تأسيس دولة يهودية فيها أو ما يسمونه بمعركة – هرمجدون - حرب نهاية العالم.

الأمر كما يبين الكتابان أعلاه لم يكن خاصًا بالنخبة المهاجرة وطليعة المؤسسين الفكرية والسياسية، بل امتدت إلى عوام الناس أيضًا، فالأمريكي العادي مثله مثل النخب يعود دائمًا إلى «الكتاب المقدس» بعهديه، للتعرف على الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي والسلطة العامة وحقوق المواطنين وواجباتهم والمفاهيم الأخرى الضرورية كان الرجل لإقامة نظام حكم مستقر. العادي قد وافق، على سبيل المثال، على أن الأخلاق التوراتية، على النحو المعبر عنه في الوصايا العشر، كانت حيوية لرعاية الفضائل المدنية التي منحت المواطنين مثله القدرة على الحكم الذاتي.

في الواقع، كما يشير محرري كتاب Proclaim Liberty ، فإن الكتاب المقدس العبري، بعيدًا عن التأثير على النخبة الأمريكية، كان «مصدرًا لعنصر الهوية الجماعية وتحديد هويته وعنصرًا فيه».

على مدار أجيال عديدة، قام الأمريكيون بتدريس تقاليدهم الدستورية بمبادئ وإجراءات محددة قيل إنها مشتقة من الكتاب المقدس العبري وتم نقلها إلى المستعمرات عن طريق القانون والعادات الإنجليزية العامة، ومن بينها في نهاية المطاف، أحكام دستورية تتراوح بين الحاجة إلى شهود عديدين من المخالفات لأغراض الإدانة والعقاب، إلى مفاهيم الخطر المزدوج والعقوبة القاسية وغير العادية، والمعايير الوطنية للأوزان والمقاييس.

ووفقًا لملاحظات جيمس ماديسون، ساهم فهم الطبيعة الإنسانية الوارد في الكتاب المقدس العبري بشكل كبير في المناقشات التي دارت في المؤتمر الدستوري لعام 1787. على سبيل المثال، خلال نقاش حول مؤهلات المنصب العام، تكلم بنيامين فرانكلين في معارضة أي اقتراح، على حد تعبيره، «يميل إلى تحطيم روح عامة الناس». «يجب أن نتذكر الشخصية التي يتطلبها الكتاب المقدس في الحكام»، قال فرانكلين، متذرعًا بنصيحة جثرو لموسى فيما يتعلق بالمؤهلات. للحكام الإسرائيليين المحتملين، «أن يكونوا . وبهذا الفهم"رجالًا يكرهون الطمع الملتوي للتاريخ أصبح الأمريكيون يبررون التطرف الأصولي، وبذلك فهم مثل اليهود مسكونون دائمًا بهاجس الخطر الذي يهدد وجودهم، والحاجة الدائمة إلى «عدو» يشكل خطرًا مصيريًا، يبرر كل عنف وجريمة ترتكب حتى لو كانت بمستوى إبادة جماعية.

وبالطبع، أعاد هذا الفهم، الاعتبار لليهود في فكر البيوريتان وكذا رفع من مكانة اللغة العبرية، بل كانت هي اللغة الأم في مجموعة من المستوطنات الأمريكية الأولى؛ إذ أن أول كتاب نشر في العالم الجديد يهودي العنوان هو-pay psalm - وهو ترجمة مباشرة لسفر المزامير وكانت العبرية ضمن الموضوعات الإجبارية في الجامعات، حيث أن من بين أول الأطروحات التي قدمت في 1642 أطروحة جامعية بعنوان –

العبرية هي اللسان الأم- وقد كانت البروتستانتية البيوريتانية في تلك الفترة أكثر تعصبًا لليهودية من اليهود أنفسهم، وحيث أصبحت المسيحية الأمريكية مطبوعة بصبغة يهودية إنها – مسيحية يهودية – ارتكزت على مقولتي أرض الميعاد والشعب المختار التي شكلت أساس استعمار أمريكا واستعمار فلسطين فيما بعد. فالصبغة اليهودية للمسيحية دفعتها منذ البداية إلى المطالبة بوطن قومي لليهود في فلسطين قبل أن يدرج هذا في جدول أعمال الحركة الصهيونية.

إذن، وكما تشكل الوسائل التي يستخدمها المستعمرون في سياق تبريرهم لأفعالهم مروحة واسعة تشمل منظومة أيدولوجية مجربة، وموثوق منها تهدف دائما إلى إخفاء الحقائق، وتحتوي على عدد هائل من المصطلحات ابتداء بـ (تطوير) شعوب المستعمرات وإنقاذها من (تخلفها) مرورا بتعمير الأرض الخالية، وصولا إلى تنفيذ الوعود الإلهية بمنح الأرض للشعب المختار، ويعلم الجميع أن التبرير الديني كان حاضرا دائما في الغزوات الاستعمارية، وقد أخفى وراءه الأسباب الحقيقية للغزو التي حكمت سلوك المستعمرين وأطماعهم، وإذا كنت هنا لا أسعى لدراسة الفكرة الاستعمارية وخلفيتها السيكولوجية، إنما الإشارة إليها تبدو مهمة في السعي لمقاربة فهم الحقيقة حول الموضوع.

كما قلنا، وجنبًا إلى جنب مع ترسخ التوراتية في عقيدة المسيحية الأمريكية، لم تكن فكرة الأرض الموعودة، أرض العسل واللبن غائبة في خلفية صورة الغزاة الأوربيين وهم يقتحمون الأرض الجديدة والتي سميت فيما بعد: أمريكا. نحن المتفرجين لم نسأل أنفسنا أبدًا عن الاسم الأصلي لهذه «الأرض الجدة» بتعبير وليام كامو، هذا الاسم الذي قذف إلى النسيان تمامًا مثلما قذف بأصحاب الأرض الأصليين الذين سموا هنودًا حمرًا، فاقتلعوا مرة واحدة من مكانهم - أرضهم، وأحيل انتمائهم حتى بالاسم إلى المنفى، فأصبحت الأرض خالية بالأيدلوجيا، جاهزة لمحراث السيد الأوربي الذي بدأ عمله جنبًا إلى جنب مع الرصاص والقنابل والأمراض السارية، مسجلا مذبحة بشرية بشعة تناستها البشرية بسهولة لأن العصر كان عصر النهب والمذابح والأرض الخالية.

وفكرة الأرض الموعودة لم تكن غائبة أبدًا عن أذهان الغزاة، بل على العكس وجدت لها مكانًا ملائمًا في كتابات المستوطنين القدماء كما ينقلها فرانسوا شاتيليه «إن أمريكا هي في نفس الوقت كنعان الجديدة، القدس الجديدة، بلد عدن، حيث يسود الله الطبيعة والنبات الوافر وغطاء الأزهار»، وهذه الأرض الموعودة من المفترض أن تكون خالية، هنا يتحد الحلم الإلهي ببناء إمبراطورية مقدسة على الأرض مع ضرورة تفريغ الجنة من (الكفار)، إلا أن ذلك يلتقي أيضا بفكرة (طهارة السلاح) وتصبح المجزرة هنا قانونًا إلهيًا، ولكنها مجزرة سرية غير معلنة يتم إخفائها بمهارة، تمهيدًا لإحلال شعب آخر في الأرض الموعودة حيث «إن شعبًا مختارًا فقط هو الذي يستطيع الإقامة في هذا البلد الموهوب بكرم إلى هذه الدرجة؛ لذلك فإن الله غربل أمة بكاملها حتى يتمكن من أن يرسل إليها أفضل حبوب عنده».

هنا تتحد فكرة المكان مع الوهم الديني، المكان المتجسد ماديًا في الأرض البعيدة المعزولة مع الوعد الإلهي، فهذه العزلة لم تكن مجرد صدفة، لم تكن مجرد سلوك من سلوكيات الجيولوجيا الأرضية معبرًا عن نفسه جغرافيًا، وإنما تدبيرًا إلهيًا حكيمًا «لقد خصص الله أمريكا لتكون المسرح الذي يجب أن يبلغ فيه الإنسان قوامه الحقيقي، أليست معزولة عن الأوربيين وعن بقية العالم لتكون مسرح أحداث هامة».

العودة إلى الفهرس

المصطلحات المستخدمة ليست غريبة عنا، لقد سمعناها في مكان وزمان آخرين، وبلسان مستوطنين جدد، في أرض جديدة لكن الوعد الإلهي هذه المرة كان «مبررًا» بشكل أفضل وأقوى، والأرض هنا مقدسة فعلًا، والنص الديني يذكرها بالاسم، وليس مجازًا، هي هنا ليست كنعان جديدة بل كنعان نفسها، الأصل، ليست قدسًا جديدة، بل القدس نفسها والغازي هنا هو شعب الله المختار «الحقيقي» وليس ناتج الغربلة، والمهمة هنا إنقاذية تأخذ طابعًا مزدوجًا، إنقاذ الأرض المقدسة من (الكفار)، وإنقاذ الشعب المختار من متاهته التي طالت، وباستخدام نفس المصطلحات، الأرض الخالية، الصحراء البور..الخ، وباستخدام نفس الأدوات (المجزرة) أساسًا، والتزييف لقلب الوقائع وحذف الموجود لمصلحة القادم من وراء البحر، وهم دائمًا يأتون من وراء البحر عبر الأطلسي أو الأحمر.

علامات في السلوك السياسي:

هكذا إذن، يشترك النظام الأمريكي بإرثه الميثولوجي مع الكيان الصهيوني، تاريخ النهب والقتل، سيكولوجية الغزو والاستيطان، لكنه ليس سببًا كافيًا للتعاطف وصولًا إلى التبني الكامل، ولا يقتصر الأمر أيضًا على كون أغلبية الأمريكيين يستندون في عباداتهم إلى التوراة، بل جزءًا كبيرًا منهم تشكل التوراة المصدر الوحيد لعبادتهم، إلا أنه بالأساس يطال التكوين البنيوي للمجتمع الأمريكي، هذه البنية القائمة على نظام رأسمالي استغلالي داخليًا وخارجيًا تمثل المصالح الرأسمالية المصدر الوحيد للسلطة فيه.

ومع انقضاء زمن فاعلية مقولة هوراس جريلي «أيها الشاب اتجه إلى الغرب وليصحب نموك اتساع رقعة وطنك» فأصبح الاتجاه الآن نحو منابع الثروات في الشرق، لذلك كان إعلان ترومان بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد خمس دقائق من إعلانها، تتويجًا لهذه السياسة الأمريكية، فقد أنشأت الولايات المتحدة أول قنصلية لها في القدس عام 1856 رغم قلة عدد اليهود الأمريكيين في فلسطين، إلا أنه كان قد بدأ الإدراك في أمريكا كما في أوربا لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه اليهود، لذلك لم يكن صدفة أن آخر ثلاثة سفراء بعثت بهم الولايات المتحدة إلى الأستانة هم من اليهود، وقد عمل هؤلاء على حماية المصالح اليهودية في الدولة العثمانية، والمخطط الاستعماري كان يستند إلى ضرورة حماية المصالح الغربية في المنطقة؛ لذلك كان من الطبيعي أن تدعم أمريكا الخطة البريطانية الفرنسية الخاصة بتقسيم العالم العربي مع السعي طبعًا لتجاوزها بسبب تجاهلها للولايات المتحدة التي لم تكن قد دخلت حلبة الصراع بشكل جدي حتى ذلك الوقت. ويشير آرشيف ويلسون أنه كان يعلم بالمعاهدات السرية (سايكس بيكو) وبموضوع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من بلفور شخصيًا عند زيارته إلى الولايات المتحدة عام 1917.

فرصة تجاوز الدور البريطاني الفرنسي، جاءت للولايات المتحدة مع بداية الحرب الأولى وكانت بداية إحلال الدور الأمريكي في المنطقة وبداية العلاقات الأمريكية الصهيونية، وذلك بعد انسحاب ممثلي الدول المعادية للدولة العثمانية، فبقيت المؤسسات الصهيونية المتمتعة بحماية هذه الدول بدون حماية مما يعني تعريضها للمصادرة باعتبارها أملاك عدو، فتولت الولايات المتحدة هذه المهمة، باعتبارها لم تكن قد أعلنت الحرب بعد على الدولة العثمانية. إن عدم إعلان الحرب هو سبب ونتيجة بنفس الوقت، فالاستعمار الأمريكي كان قادرًا على تجديد نفسه وإعطاء أدواته أبعادًا جديدة بعكس النموذج القديم البريطاني الفرنسي الذي لم يستمر سوى ثلاثة عقود قلقة أو أربعة، فأزيح لمصلحة العملاق القادم بقوة إلى الساحة الاستعمارية.

إسرائيل كانت نموذجًا للتجديد في الآليات الاستعمارية، ككيان غريب، متطابق من حيث النشأة مع الشقيقة المستعمرة الكبرى وهذه الدولة موجودة في إطار معاد، تحتاج للدعم من الخارج الاستعماري المتوافق معها، وقادرة في نفس الوقت على القيام بالمهمات المطلوبة، وذلك يصبح إطارًا ملائمًا لنشأة الدولة المفضلة، وهنا نجد أنفسنا أمام نظامين يتحدران من جذر واحد وينتميان إلى نفس الفئة الاستعمارية، من أجل ذلك تصبح العلاقة الأمريكية الإسرائيلية علاقة قسرية موضوعيًا، طبيعية محكومة لطبيعة النظامين وليست مفتعلة.

في هذا السياق نستطيع فهم الدعم اللامحدود الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل ولا يمكن أن ننسى السلوك التصويتي لمندوبي الولايات المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة ضد المصالح العربية، واستمرار الولايات المتحدة في رفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بعد أن اعترفت بها دول العالم أجمع، وقرارات الكونغرس الأمريكي المعادية للفلسطينيين والعرب والتي حولت الكونغرس إلى صورة بائسة عن الكنيست الصهيوني.

مَن يعارض السلام؟

يضعنا ما سبق على السكة المناسبة لفهم المنظومة الفكرية التي تقود التحرك الأمريكي حاليًا عبر عملية السلام، فما وصلت إليه هذه العملية وظروف انطلاقها والسلوك الأمريكي فيها يثبت لكل ذي بصيرة أن «جبهة الرفض» الحقيقية إنما هي التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وليس الفلسطينيين والعرب كما تشيع وسائل الإعلام المهيمنة؛ فسياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل لا تعني تمكين إسرائيل من تهديد العرب فحسب بل ورفض كل تسوية سياسية، والولايات المتحدة ليس من مصلحتها ولا من مصلحة إسرائيل إقامة سلام في المنطقة، التوتر - وهنا المفارقة - هو الذي يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية «فلو تم السماح بعقد تسوية سلمية وفق الإجماع الدولي، لاندمجت إسرائيل تدريجيًا في المنطقة ولخسرت الولايات المتحدة خدمات دولة مرتزقة قيّمة، قادرة عسكريًا ومتقدمة تكنولوجيًا، دولة منبوذة، تعتمد اعتمادًا كاملًا على الولايات المتحدة، من أجل بقائها الاقتصادي والعسكري، وبالتالي متوفرة لتقديم الخدمات عند الحاجة» في محيط عربي معاد ومتوافق.

عن المستعمرة الكبرى والقرار الأمريكي

محمد كناعنة أبو أسعد – عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد

«إنّ المُستَعمرة الأكبَر وغير الشَرعيّة هي التي يَجب أن ندين إستِمرارها وَنعمَل على تفكيكها».

(الرابع من يوليو/ تَموز من العام 1776 هو يَوم إعلان «استقلال» الولايات المُتّحدَة الأمريكية، وهذا الإعلان جاءَ على حِساب ملايين من السُكان الأصليين من الهُنود الحُمر الذينَ تَمَّ إبادَتهم على أيدي عصابات بلاد «التنوير» الأوروبي، مَجازِر بَشِعَة وقَتل وتَمثيل بالجُثث وإبادَة جَماعِيّة للسُكان الأصليين هُناك، وَهكذا قامَت الدَولة العُظمى، أمريكا، قِبلَة «الثُوار» الكَتَبة والمُرتَزِقة على طول وَعرض المَعمورة، من فلسطين إلى أمريكا اللاتينِيَّة، من إيران إلى فيتنام وكوريا وَليسَ انتهاءً بالعِراق).

المُضحك المُبكي اليَوم أن نَرى حَملَة من بيانات الشجب والاستنكار على المُستَوى الفلسطيني، بعدَ تَصريحات وزير الخارجية الأمريكي «مارك بومبيو» مساءَ الاثنين 18 نوفمبر الحالي، بأنَّ الولايات المُتّحدَة إياها: «لَم تَعُد تَعتبر المُستوطَنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المُحتَلّة مُخالفَة للقانون الدُولي»، هذا الإعلان الذي يأتي مُتماشيًا مَع «قانون القومية» (قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي) والذي أقرّ بتاريخ 2018/7/1، والقرار الأمريكي هذا هو بِكلّ الأحوال مُناقِضًا أو نافِيًا لِتوجيهات وزارَة الخارجيّة الأمريكية من العام 1978 في عَهد الرَئيس الأمريكي «جيمي كارتر» بأنَّ المُستَوطنات في الأراضي المُحتَلة من العام 1967 تُخالف القانون الدُولي، (من المُهم الإشارَة إلى أنَّ هذا القرار من العام 1978 لَم يتلوه خُطوَة واحدَة باتجاه جَعله ذا صيغَة عَمَليَّة نافذَة على الأرض، وَلَم يَكُنَ ما سُمّيَ بينَ الأعوام 1990 – 92 بتجفيف المُستَوطنات غيرَ أداة ضَغط على حكومَة شامير في حينه لأنَّها لَم تَعُد تَتَماشى مع توجيهات المَنُستَعمَرَة الأم، ففي هذه الأعوام وَمَع تَرَأس إسحق شامير للحكومَة ازدادَت وازدَهَرَت حرَكة الاستيطان وَتَمَّ بناء عَدد جَديد من المُستَوطنات وهذا ما تَنافى في حينه مَع مَسعى الإدارَة الأمريكية التي كانَت تُخَطِط لضَرب العِراق وإنهاء دَورِه الإقليمي والسَيطَرة عليه، وفي مُقابل ذلكَ أطلَقت إدارَة جورج بوش الأب مُبادَرَة تحت مُسَمّى «إحياء عَمَليَّة السلام في الشرق الأوسَط»، وكانَ وزير الخارجية في إدارة بوش، جيمس بيكر، قَد قالَ مُخاطبًا مُنَظّمة «الايباك» الصُهيونيّة، في 22 أيارَ/مايو عام 1989 «بأنَّهُ على إسرائيل أن تَتَخَلّى عن سياسَتها التَوَسُعية»، وفي الثلاثين من أكتوبر عام 1991 حتى الأوّل من نوفمبر من ذات العام عُقدَ مؤتمر مَدريد، وفي فَلَكه تَمَّ حياكَة اتفاق أوسلو الكارِثي لِشَعبنا وقضيّتنا الوطنيّة.

وَفي هذا السياق يَأتي تَصريح ما يُسَمَّى بِ «الرئاسَة الفلسطينية» بأنَّ تَصريح وزير الخارجية الأمريكي بِشأن المُستَوطنات هو قرار مُدان وَغير شَرعي، هذا يُذَكّرُني بتَصريحات المُفاوِض الأشوَس الوحيد على مَدار ما يُقارب الثَلاثَة عُقود من الطَرف الفلسطيني صائب عريقات والذي لَم يَخبَر من الحَياة غيرَ أنَّها مُفاوَضات، بَعدَ كُل قرار صَهيوني ببناء جَديد من المُستَوطَنات أو توسيعها أو الإعلان عَن نيَّة ضَم مَناطق وأجزاء من الضفَة الغربية إلى سُلطَة «إسرائيل» السياسية والمَدَنيّة، فَيخرُج عَلينا صائب عريقات بتَصريحات ناريّة بأنَّ الجانب الفلسطيني سَيوقف المُفاوَضات وسيَتَوَقَّف عَن التَنسيق الأمني، هذا التَنسيق الذي لَم يَتَوَقَّف يَومًا ما، وَسَيَرُد بِقُوَّة على استئناف بناء المُستَوطنات. سَنَة وراء أخرى تَزداد المُستَوطنات تَوَسُّعًا ويَزداد عَدَد المُستَوطنين ومعها تَزداد تَهديدات عريقات لـ«إسرائيل»، فَهذه المُستَوطنات قَد تَضاعَفَت منذُ بِدايَة التسعينيات وَمَع انطلاق مؤتَمر مَدريد وحتى اليَوم بأكثر من أربَع مَرات؛ مَباني وَسُكان مُستَعمرين وَمَرافق اقتصادية وتَعليمية وبُنى تَحتيّة، هذا تَمَّ في ظل حكومات حزب العَمل وحزب

العودة إلى الفهرس

الليكود وبإتلافات من مُختَلف أطراف الطيف الصُهيوني بلا إستثناء.

تَقول الرئاسَة الفلسطينية في بَيانها بأنَّ الإدارَة الأمريكية «غير مُؤَهلة أو مُخَوَّلة بإلغاء قرارات الشَرعيّة الدُوليّة وَبأنَّها فَقدَت كل مصداقيَّة وَلَم يَعُد لَها أي دَور في عَمَليَّة السَلام»، وهذا يَعني فيما يَعنيه بأنَّ هذه الرئاسَة كانَت تَعتَبر بأنَّ أمريكا تَلعَب دَورًا إيجابيًا في ما يُسَمَّى ب«عَمَليَّة السَلام»، وهي تدرك تَمَامًا الدَور الفاعل والناشط والايجابي جدًا للولايات المُتّحدَة الأمريكيَّة على مُختلف إداراتها في دَعم كيان الاستعمار الصَهيوني وكل قَضاياه وَمطالبَهُ على حساب الشعب الفلسطيني وحُقوقه العادلة والمَشروعَة، هذا الدَعم والتَعاوُن يَأتي في سياق طَبيعي بينَ مَشروعَين إستعماريّين كولونياليّين إمبرياليّين، وأنَّها هي من مَنَعَت تَنفيذ عَشرات أو مئات القرارات الدُوليَّة ضدَّ «إسرائيل» كَدَولَة إحتلال/ استعمار؛ قَرارات لَها علاقَة بحق العَودَة للاجئين، بوقف الاستيطان في المناطق المُحتَلّة عام 1967، وقرارات ضد العُدوان على غَزّة ولُبنان وَسوريا، وأخرى تَمُس انتهاك سُلطَة الإحتلال الصَهيوني للأماكن والمواقع الدينية والأثرية والتاريخية في فلسطين، بحيث لَم تَلتَزم «إسرائيل» بأي من هذه القَرارات ولَم تَقف في وَجهها الولايات المُتّحدَة.

وللتذكير فَقَط: ألَم تَعتَرف الولايات المُتَّحدَة في السادس من كانون أول عام 2017 بالقُدس كَ«عاصمَة مُوَحَّدة لإسرائيل»؟ ألَم تُغلق مكتَب منظمة التّحرير الفلسطينيّة في واشنطن، (مُخزي وجود مكتب ثُورة في واشنطن)؟ ألَم تَعترف بأنَّ الجولان العربي السوري المُحتَل «جزء من دَولَة إسرائيل»؟ ألَم تَقطَع المساعدات عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الأنروا» بهَدَف شَطب قضيّة اللاجئين وحق العَودَة؟ ألَم توقف المُساعَدات والمنَح للسُلطة الفلسطينيّة؟ فَعَن أي دَور ايجابي مَمكن أن نَتَحَدَّث هُنا.

نعم مُمكن، مُمكن ذلك لَو أردنا أن نَلعَب بقضايانا الوطنية والمَصيريّة، لو أردنا أن نَخوض في متاهات السياسَة، والشَرعيّة الدُوَليّة، وما إلى ذلك، هَذا لا يَعني عَدم الإدانَة أو شَجب واستنكار، ولكن هذا يجب أن يَكون في سياق قراءَة عَميقَة وَواقعيّة ثَوريّة للصراع، لا أن يَكون في إطار العَلاقات العامَّة مع الاستعمار وَتحتَ وَطأة التَمويل والمِنح والبترودولار.

بإيجاز، خَلفيّة الاستيطان وَسيرورَته التاريخيّة:

الاستيطان اليهودي الصَهيوني في فلسطين يَعود إلى سنة 1859، وَقد تَعود بَعض المُحاولات إلى قبل ذلك بسنَوات، ففي ذلك العام اشترى اللورد مونتفيوري قطعَة أرض خارج أسوار القدس، وبدأ البناء فيها لتكون حيًا لليهود. وسُمِّي هذا الحي باسمه. ثم تمكن من بناء سبعة أحياء أخرى حتى سنة 1892.

وفي سنة 1870 تَأسّست مدرسة «مكفيه يسرائيل» الزراعية بالقرب من بلدة يازور على حَوالي 2600 دونم، بتمويل من البارون إدموند دي روتشيلد والبارون موريس دي هيرش.

وكانت جمعية الهيكل الإنجيلية الألمانية باشرت نشاطها الاستيطاني في سنة 1869 بعد صدور قانون عثماني في سنة 1867 يبيح للأجانب تملّك الأراضي في الدولة العثمانية. وتمكن الهيكليون من بناء مستعمرة في حيفا، والمَعروف حتى اليَوم بـ«حَي الألمانية».

في 1882/8/1 قامَت حَركَة «أحِباء صُهيون» بوضع حجر الأساس لمستعمرة «ريشون لتسيون»، أي الأولى لصهيون، على أراضي قرية عيون قارة الفلسطينية بالقرب من مَدينَة يافا، وبَعدها تَم إقامَة مُستَعمَرَة «روش بينا» على أرض قرية «الجاعونة» بالقرب من مَدينَة صفد ومن ثُمَّ مستعمرة «بيتح تكفا» أو (بوابة الأمل) التي أقيمَت على أراضي قرية ملبّس الفلسطينيّة، وَتوالى بَعدها الاستيطان من «زخرون يعكوف» على أرض زَمّارين حتى «نيس تسيونه» على أرض صَرفند و«عين زيتيم» على أراضي عين الزيتون على حدود مدينَة صَفد.

وَقَد كانَت هذه المستعمرات في بدايات الاستيطان الصَهيوني في فلسطين عبارَة عن نقطة ارتكاز للاستيطان، إذ كَانَت تَعتمد بالأساس في بداياتها على المساعدات الخارجية من يهود أوروبا، خصوصًا من البارون روتشيلد، وَقد بَلغَ عَدَد المستوطنات في فلسطين مع عَقد المؤتمر الصَهيوني الأول عام 1897 في مَدينَة بال السويسرية، 17 مستوطنة تمتلك 140 ألف دونم من الأراضي.

استَمَرَّ الاستيطان الصَهيوني يَتوالى تحتَ رعايَة بريطانيا وتَآمُر الغَرب وخيانَة الأنظمَة العربية وَتآمُرها، خاصّة نظام آل سعود العميل في شبه الجزيرَة العربية، واستَمَرَّ هذا الاستيطان الاستعماري حتى قيام المُستَعمَرى الكُبرى «إسرائيل» تحتَ حمايَة الغَرب والولايات المُتّحدَة الأمريكية وخيانَة الأنظمة العربية وتآمرُها حتى هذا اليَوم، حتى هذا اليَوم لَم تَتَوَقّف أمريكا عن مَدّ هذه المُستعمَرة بكل سباب الحَياة ولم تَتَوَقّف كَذلك عن مُعاداة الأمّة العربية والشعب الفلسطيني، وَهكَذا تحتَ وَطأة ما يُسَمَّى «بالواقعيّة» و «فن المُمكن» تَوالَت الاعترافات بالمُستعمَرة الإرهابية والأكثر دَمَويّة في التاريخ الحديث حتى أصبَحَ رَفض الاعتراف بشرعيّتها ضَربًا من الجُنون والمُزاوَدَة وَيَتصَدّى لهذه المَواقف ليسوا غير «مُثَقفي وسياسيّي» الاعتراف. تَوالَت الاعترافات من الغَرب والفلسطينيّين، حتى الإطار الذي من المُفتَرض أن يُحَرِّر فلسطين المُحتَلّة عام 1948 وهو منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بحق «إسرائيل» في الوجود كَتَجسيد لِحَق تَقرير المَصير لليهود في فلسطين، ونَحنُ نُدين وَنَستَنكر تَصريحات وزير الخارجيّة الأمريكيّة بشأن مُستَوطنات الضفة الغَربية المُحتَلّة!

الغَريب في الأمر أن مُسَلسَل التنازُلات مُستَمر، التَفريط لا يَتَوَقّف، التَنسيق الأمني على قَدَم وَساق، مُصادَرَة الأراضي وتجريفَها، اقتلاع أشجار الزيتون، قَتل الأطفال والشباب، والنساء والشيوخ، الاعتداء على حُرُمات البُيوت يَوميًا، انقسام بينَ شَطرَي جُزء من الوَطن، قَصف وحصار وتَجويع مُستَمرّ لقطاع غَزّة، حَرب إعلاميّة وحتى قد تَصل للأمنية بينَ طَرَفي الانقسام، كل هذا أخطَر من التَصريح الأمريكي على القضية الفلسطينية وثوابتها ومسيرتها نحو العَودة والحُرّية والتَحرير.

مع انتهائي من كتابَة هذا المَقال قَرأت خبَر التَصويت الكاسح في الأمم المُتحدة لصالح تقرير المَصير للشعب الفلسطيني، طَبعًا القصد عن «جيراننا» في الضفة الغربية وقطاع غزة»؛ 165 دَولَة صَوّتت لصالح هذا القَرار، وفي تَعليق لرياض المَالكي، وزير خارجيّة دَولَة سُلطَة أوسلو يَقول ويُشدِّد: «إنَّ الدبلوماسيّة الفلسطينية سَتُسقط كل مُحاولاتَ تَقويض حُقوق شَعبَنا في الاستقلال وَتجسيد دَولته المُستَقلّة وَعاصمتها القدس، وَعودَة اللاجئين إلى ديارهم». تَصريح فارغ عَبَثي لمَن لا يَملُك حُرّيته الشخصية في التَحرُك، هو بَيع أوهام لَا أكثر، فهذا القَرار الدُولي المُهم لا يَضُر به أكثر من دبلوماسيّة المالكي وأضرابَه الذين أهانوا مَعنى النضال الفلسطيني بتنسيقهم الأمني مع المُستَعمر، من بَعدَ أن كان أيقونَة النضال حَول العالم.

الصمود الكوبي في مواجهة السياسات العدوانية الأمريكية

حاتم استانبولي– كاتب فلسطيني

كلمة ترامب أمام الدورة الـ74، خصّص فقرة منها للهجوم على النظام الاشتراكي في كوبا، ومن خلاله على الشيوعية، واعتبرها العدو الأول للولايات المتحدة، وقدّم الصّراع الأيديولوجي على الصّراع السياسي، واتّهم كوبا بأنّها وراء صمود النظام في فنزويلا، في إشارة واضحة إلى قوة النظام، وتأثير كوبا التي كوبا على بلدان أمريكا اللاتينية. واجهت وما زالت تواجه أعتى قوة رأسمالية عالمية هذه المواجهة، التي فرضت حصارًا اقتصاديًا عليها منذ ما يقارب الستين كوبا ما قبل الثورة كانت جزيرة عامًا. منكوبة مهانة من قبل الأمريكيين الذين استباحوا شعبها، وسرقوا ثروتها الزراعية، وارتكبوا المجازر عبر نظام باتيستا البائد. كوبا نجحت في ثورتها، ودفعت حركتها 26 يونيو التي لم تكن ماركسية البدايات بل كانت يسارية إلى أنْ تُوحد قواها التي اشتركت في الانتصار الثوري على نظام باتيستا، ووجدت نفسها في وضع يحتم عليها أنْ تقف مع مصالح شعبها لاستعادة ثرواته وأرضه من الملّاك ومن الأمريكيين الذين كانوا يتحكمون بالجزيرة، ويمتصون ثرواتها، ونفذت سياسات توزيع الأراضي على الفلاحين، ومصادرة أملاك الشركات، وتحويلها لملّكية الدولة، وأممت مصافي النفط التي رفضت تصفية النفط القادم من الاتحاد السوفييتي. هذه السياسيات التي وضعت كوبا وقيادتها في مواجهة حتمية مباشرة مع الولايات المتحدة قائدة النظام الرأسمالي، وبقدر تصاعد المواجهة مع الإمبريالية الأمريكية وأدواتها، كانت قيادة الثورة تعمق التزامها بالفكر الماركسي بمسحة كوبية ثورية.

تعرضت كوبا لمخاطر جدية في أزمتي خليج الخنازير والصواريخ الروسية التي كانت يمكن أنْ تكون سببًا لحرب عالمية ثالثة، وبالتالي فناء للجزيرة وشعبها، ولكن انتهاء حرب خليج الخنازير وقتل واعتقال جميع المعتدين الذين تخلت عنهم الولايات المتحدة، أما عن أزمة الصواريخ، فكانت نهايتها بتعهد أمريكي بعدم الاعتداء على كوبا أو اجتياحها وسحب كما واجهت الصواريخ الأمريكية من تركيا. كوبا سياسة العقوبات الأمريكية بسياسة داخلية حازمة، استطاعت أنْ تصمد وتعيد بناء الدولة الكوبية على أسس العدالة الاجتماعية اعتمدت المساواة، وأنجزت كوبا ورغم نظامًا صحيًا وتعليميًا عادلًا. إمكاناتها المحدودة لكنها ساهمت بشكل جدي وفعّال في مساعدة الشعوب في جميع المجالات هي ساعدت ثورة الجزائر، ووقفت مع الثورة الفلسطينية، ولم تعترف بقيام إسرائيل وزار قائدها تشي جيفارا مدينة غزة في تعبير واضح ومبكر لدعم حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين. وشكّلت كوبا وما زالت تشكل رأس حربة في مواجهة الهيمنة الأمريكية في القارة اللاتينية، وهي كانت ملهمًا لشعوبها في نضالها التحرري السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وشكّلت الأنموذج النقيض للأنظمة التابعة والعميلة وللدكتاتوريات العسكرية.

العودة إلى الفهرس

السؤال المهم الذي فرضته الثورة الكوبية، لماذا نجحت واستمرت وحافظت على نظامها رغم شدة الهجمة المتعددة التي وصلت لحد استخدام سياسة الاغتيال بحق قائدها فيديل كاسترو، والتي وصلت 638 محاولة ؟، الدرس المهم الذي يُسجَّل أنّ الثورة الكوبية امتلكت الفكر الماركسي عن وعي لظروف التطور التاريخي للجزيرة، ووظفت تاريخ ثقافتها لخدمة أهداف الثورة، وامتلكت قيادة مخلصة لجماهيرها، ولم تغريها كل محاولات واشنطن في التخلي عن الفقراء البعض كان لديه أوهام والمسحوقين. بسقوط النظام الاشتراكي في كوبا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، بظنهم أنّ النظام كان يعتمد على المساعدات السوفييتية، لا أحد ينكر أنّ المساعدات كان لها أثر كبير في بناء النظام الكوبي، لكن استمرار صمود كوبا بعد عشرين عامًا على انهيار الاتحاد السوفييتي، يؤكد أنّ العامل الذاتي هو الحاسم، وأنّ عملية البناء المستمرة والمتجددة للنظام الكوبي وطبيعته الثورية، كانت هي العامل الحاسم في صمود كوبا أمام التغول الأمريكي، وخط سياسة اقتصادية وسياسية مكنته من الاستمرار رغم الحصار الظالم على كوبا وشعبها.

البعض يتكلم عن الوضع المعيشي للشعب الكوبي، ويتناسى أنّ كوبا امتلكت مكاسب جمعية عادلة في ظل حصار دائم استمر حوالي 55 عامًا، وكانت وحدُها خلال 20 سنة الأخيرة، ورغم ذلك؛ فإنّ كوبا أعطت للإنسانية انتصارًا طبيًا على داء إيبولا، هذا الداء الذي نال من بعض الأطباء الكوبيين، وفقدوا حياتهم من أجل شعوب إفريقيا واستطاعت كوبا أن تحقق والإنسانية. تقدمًا طبيًا وتعليميًا لم تصله دول امتلكت المليارات، وقدّمت مساعدات عينية وتعليمية للكثير من شعوب وحركات التحرر العالمية. السؤال الصحيح الذي يجب أنْ يطرح، كيف ستكون كوبا لو أعطوها فرصةً للتطور بلا حصار وقيود، وخضعت المنافسة بين نظامها والنظام الرأسمالي لشروط ومعايير متكافئة ؟، الجواب سيكون في ظل هذا الحصار، حققت كوبا صمودًا أسطوريًا وبنت نظامًا شعبيًا عادلًا، ليشكل أنموذجًا لشعوب القارة والعالم، وبالتأكيد إنَّ وضع كوبا وأمريكا اللاتينية سيكون مختلفًا لو كانت المنافسة قائمة على أساس قيم من العدالة، وبعيدًا عن سياسة الحصار والتجويع.

كوبا منذ عشرين عامًا تواجه وحدها الهجمة الأمريكية الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية على الفكر الاشتراكي، وأعطت مثلًا أنَّ مصداقية الفكرة الاشتراكية لا ترتبط بتجربة تمَّ التآمر عليها من داخلها، وقوّضتها الخطأ ليس بالفكرة، وإنما بعمق فهمها وإبقائها في حالة من الحركة الدائمة؛ لتضمن تطورها الذي هو انعكاس لتطبيقها وممارستها في الواقع الخاص بكوبا. لا أحد يقول إنَّ التجربة الكوبية لم تشوبها الأخطاء، لكن أخطائها كانت نتيجة لحجم واستمرار وشدة الحصار، وهي أخطاء يجب رؤيتها في هذا السياق التاريخي الذي حافظت فيه على استقلالها وكرامة شعبها، وشكلت أنموذجًا ثوريًا فريدًا للشعوب الساعية لنيل حريتها.

الدرس المهم الذي يمكن تسجيله أنّ كاسترو، وجيفارا، وكاميلو سيينفيغوس، وراؤول كاسترو، القادة الذين دخلوا من كانون ثاني 1959، لم هافانا في يتعاملوا مع خصومهم بانتقامية، بل حولوهم للمحاكمات الثورية، وقاموا عن وعي بتوحيد القوى التي شاركت في عملية التحرير بشكل يحفظ ويحترم دور كل منها، وأنتجت الوحدة، وبانضمام الشيوعيين للوحدة أعلن عن تشكيل الحزب الشيوعي عام 1965 بزعامة فيديل كاسترو. الشيوعيون صحيح أنهم لم يشاركوا في الثورة المسلحة، لكنهم شاركوا بفاعلية في عملية البناء الاشتراكي، ودعموا كل القرارات الثورية لقيادة الثورة، وكان لهم دور رئيسي في عملية البناء الاشتراكي.

إن العقلانية التي يتحلى بها الشيوعيون نتيجة للالتزام الكلاسيكي بالنص بالمنحى العام هي صحيحة، لكنها في بعض الأحيان تصبح معوقة إذا تحولت لنمط في السلوك العام الدرس المهم للثورة الكوبية، إنّ كاسترو وجيفارا وراؤول وكاميلو فجّروا الروح الثورية في النص الماركسي، وحولوه إلى واقع ملموس واتّصفوا بالمغامرة، لكن المغامرة الثورية في بعض محطات النضال الثوري ضرورة وشروط نجاحها مرتبط بقراءة الواقع الملموس، وتأمين الشروط الذاتية التي تبدأ بالأمل والحلم والفكرة والتصميم، ودرجة عالية من التضحية التي جميعها اتّسمت بها الثورة الكوبية، وحوّلت حلم 82 ثوريًا حملهم اليخت غرانما إلى شواطئ كوبا إلى حقيقة حققوا من خلالها حلم الشعب الكوبي في الحرية والعدالة والمساواة.

تقرير

التغيرات في أمريكا اللاتينية:
كفاح مرير للانفكاك من الهيمنة

جاد الله صفا– كاتب فلسطيني

لاشك بأن الأحداث التي تشهدها القارة اللاتينية، إعادة انتخاب ايفو مورواليس ببوليفيا ومن ثم استقالته في ظل إرهاب الانقلابيين عليه وعلى نتائج الانتخابات، وفوز البيرتو فيرناندز بالأرجنتين المتحالف مع الرئيسة السابقة كريستينا كيتشنر، يضاف لها الاحتجاجات التي تشهدها بعض دول القارة ومستمرة بتشيلي حتى اللحظة، والتي أدت إلى سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى والمعتقلين.. تجعل الأسئلة المطروحة هي: هل هذه الأحداث يتم اعتبارها إعادة «صحوة» كحال تشيلي والأرجنتين؟ وهل تعتبر فاتحة طريق للتخلص والفكاك من الهيمنة الأمريكية على القارة أم لا؟

كانت المظاهرات الحاشدة التي انطلقت بتاريخ 18 أكتوبر ضد رفع أجور النقل الداخلي بمحطات المترو بتشيلي الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات بتلك الدولة، وجاءت لتعبر عن مطالب ملايين المتظاهرين المطالبين بتحسين الظروف المعيشية والصحية والتعليمية، وهي تعتبر مطالب محقة، حيث اعتبر حسن أكران أستاذ العلوم العامة في جامعة دييغو بورتاليس بتشيلي أن الاحتجاجات تشير بوضوح إلى النجاح التشيلي الذي روجوا له، وهو لم يكن أكثر من «معجزة الليبرالية الجديدة».

فرضت الاحتجاجات التي ضمت الملايين التي احتشدت في شوارع المدن الرئيسية بتشيلي على حكومة سبستيان بينيرا اتخاذ عدة إجراءات؛ فطالب وزرائه بتقديم استقالتهم، وإلغاء قمتين الأولى: قمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، والثانية: مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيير المناخ 2019 - COP-25.

في المقابل ما يسجل هنا، أن اليسار والقوى المعارضة لسياسة الحكومة، فشلت بالالتحاق والالتحام وقيادة الاحتجاجات وتوجيهها أو التأثير عليها؛ لتتحول إلى قوة قادرة لإيجاد البديل لحكومة سبستيان اليمينية، واكتفى اليسار التشيلي بمطالبة الحكومة بالاستقالة، وهذا يدل على حالة العجز عند اليسار التشيلي والمسافة بينه وبين الجماهير التي خرجت بالملايين لتطالب بتحسين ظروف حياتها ومعيشتها ومن أجل العدالة الاجتماعية والمساواة، هذه المطالب التي من المفترض أن تتبناها الأحزاب التي تعتبر نفسها الطليعة بنضالها لتحقيق مطالب الجماهير وقيادتها من أجل تحقيقها. أمام موجة الاحتجاجات لا تزال حكومة بينيرا ترفض الاستقالة، وتعد بإجراء تعديلات دستورية وإصلاحات اجتماعية واقتصادية.

أما الأرجنتين، فإن انتخاب البيرتو فيرناندز – كريستينا كيتشنر الرئيسة السابقة للأرجنتين بادرة أمل لبعض القوى اليسارية بالقارة اللاتينية؛ فالأرجنتين لها وزنها وبإمكانها أن تلعب دورًا أساسيًا ومقررًا، وكان فيرناندز قد قام بزيارة الرئيس البرازيلي السابق لويس ايناسيو لولا بسجنه واعتبره سجينًا سياسيًا، كذلك لم يكن فوز فيرناندز محض صدفة، وإنما نتيجة لفشل السياسة النيوليبرالية التي اتبعها ماكري خلال فترة حكمه بالأرجنتين، والتي أرهقت المواطن وأصبحت عبئًا عليه.

بعد استلام ماكري الحكومة عام 2015، حصلت على قرض بقيمة 57 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، وارتفعت نسبة التضخم والأسعار التي أثقلت كاهل المواطن الأرجنتيني وجعلت حياته محفوفة

العودة إلى الفهرس

بالمخاطر وعدم الاستقرار، حيث وصلت نسبة الفقر بالأرجنتين إلى 34.50٪ حسب المركز الوطني للإحصاء، وهي أعلى نسبة في العشر سنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة حتى نهاية العام إلى 39٪ وأدت سياسته الاقتصادية إلى تدني أجور للطبقة العاملة، وانتقلت مجموعات كبيرة من الطبقة العاملة إلى تحت خط الفقر.

الحكومة الجديدة التي ستستلم الحكم في 10 كانون أول، ستكون أمامها تحديات كبيرة لإعادة الثقة للمواطن الأرجنتيني، حيث الأرجنتين مقيدة بشروط صندوق النقد الدولي، ونسبة التضخم والبطالة والفقر عالية، ويقول خوان غرابيوس القيادي بحركة العمال المحرومين لصحيفة Brasil de Fatos البرازيلية: «أن حكومة فيرناندز لن تكون تابعة للسياسة الأمريكية ولا لصندوق النقد الدولي»، ورغم سوء الأوضاع بالأرجنتين يعتقد خوان أن حكومة فيرناندز تعتبر الأمل بالنسبة للمواطن الأرجنتيني للخروج من الواقع المأسوي الذي تركه ماكري.

حكومة فيرناندز ستكون مضطرة لنسج علاقات وتحالف مع البراجوازية المحلية كما فعل لولا دا سيلفا عندما استلم الحكم بالبرازيل عام 2003، ويتوقع جوزيه رونالدو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي نتيجة الوضع المأساوي في البرازيل: بالأرجنتين بأن الحكومة الجديدة ستتجنب أي مواجهة مع الإدارة الأمريكية، حيث ستركز على معالجة الأزمات الاجتماعية التي خلفتها حكومة ماكري. ويتفق معه مارسيلو بوزيتو أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة ساو روكي، ويضيف: أن حكومة الأرجنتين الجديدة عليها أن تعالج الأزمات الاجتماعية ومحاربة التضخم وأن تعمل من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية أمام الوضع المأساوي الذي تركه ماكري خلال السنوات الأربعة من حكمه.

أما على صعيد بوليفيا، فعلى مدار فترة حكمه تمكن ايفو موراليس من تحقيق إنجازات كثيرة للشعب البوليفي؛ ففي عهده هبطت نسبة من هم تحت خط الفقر الى 15٪ بعد أن كانت نسبتها 78.2٪، وعلى صعيد الإنجازات الاقتصادية ضاعف الإنتاج المحلي 8 مرات خلال 14عامًا، ورفع دخل الفرد من 900 الى 4000 دولار سنويًا، وشجع الإنتاج البيتي، ومنح البوليفي شهادة الميلاد وبطاقته الشخصية، وفتح المزيد من المدارس وشجع التعليم وحارب الأمية، وأمم البترول ببلاده عام 2007، وحقق الكثير من الإنجازات على مستوى المساواة والعدالة الاجتماعية. فبوليفيا التي عُرفت بانقلاباتها العسكرية التي وصل عددها إلى 194 انقلابًا حتى اليوم منذ عام 1835، عمل موراليس على المحافظة على الاستقرار فيها - رغم المحاولة الانقلابية السابقة عام 2008 - شكلت هذه الإنجازات تهديدًا للطبقات التي تسعى إلى الربح الزائد واستغلال الطبقات الأدنى؛ التي مطلوبًا أن تبقى مرتبطة بطبقات النظام الرأسمالي التي يمثلها كارلوس ميزا المرشح الخاسر بالانتخابات الأخيرة وقائد الانقلاب الحالي، حيث شككت البرجوازية المحلية بزعامة ميزا بنتائجها، وأخذت البلاد الى دائرة الاحتجاجات والعنف. في وقت كان أكد فيه ألفرو غارسيا لينيرا نائب موراليس أن: «كارلوس ميزا خسر الانتخابات ولا يعترف بالهزيمة، ويدعو إلى العنف، ويرفض دور منظمة دول أمريكا أن تقوم بالتدقيق.. وهو يراهن على العنف الذي يأتي بالمعاناة»، كما أضاف: أن رفض ميزا للجنة التدقيق المكونة من مندوبي المكسيك، الأورغواي وإسبانيا، يعود إلى أن النتيجة تؤكد خسارته..

تدخل الجيش ومطالبته ايفو بالاستقالة بعد انضمام قطاعات من الشرطة إلى المتظاهرين وارتفاع حدة الاحتجاجات، جعل موراليس يوافق على ذلك، ولاحقًا إلى مغادرة البلاد ليصل المكسيك كلاجئًا سياسيًا، حيث اتهم الإدارة الأمريكية بتدخلها بالشؤون الداخلية لبوليفيا، وإنها وراء الانقلاب، واتهمها أيضًا برفض عودته إلى البلاد.

استقالة ايفو موراليس وخروجه من البلاد لم توقف حملات الاحتجاج، وإنما تحولت إلى أعمال عنف ضد أنصاره وقاعدته الانتخابية التي أغلبيتها من السكان الأصليين – الهنود الحمر - التي ينحدر منها موراليس، فخرجوا بمظاهرات ترفع شعارات ضد الانقلاب وتطالب بعودة موراليس، حيث واجهتها الحكومة الجديدة وأصدرت أوامرها بقمع المتظاهرين، فيوم الجمعة الموافق 11/15 سقط 9 قتلى و122 جريحًا نتيجة استخدام الرصاص الحي من قبل أجهزة القمع البوليفية ليصل عدد القتلى إلى 23 قتيلا و 715 جريحًا، حسب تقرير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان الذي صدر يوم 11/16.

رئيسة بوليفيا جانين إنيز المعينة أصدرت مرسومًا يحمل رقم 4078 الذي يأذن للجيش «بالعمل على استعادة النظام العام والاستقرار، وأنه سيتم إعفاؤه من المسؤولية الجنائية في حال تم ذلك وفقًا للنظم الدستورية، أو التصرف دفاعًا عن النفس أو للضرورة»، في حين اعتبر ألفارو غارسيا لينيرا: «أن الكراهية للهنود هي التي قادت الى الانقلاب».

يبدو أن الوضع في القارة اللاتينية يتدحرج إلى مسارات متعددة على وقع الانقلابات من جهة والاحتجاجات من جهة أخرى، وقد تشكل مخاضات جديدة إما لاستمرار التبعية والهيمنة او الفكاك منها، فإنه وبالعودة إلى مظاهرات تشيلي فإن جيلبيرتو رودريغيس، منسق الدراسات العليا في السياسات الدولية بالجامعة الفيدرالية في سان بيرناردو دو كامبوس، يقول بأنها: «جاءت لتشكل ضربة قاتلة لمنتدى أمريكا الجنوبية»، حيث أن من دعا له ولتأسيسه هما بينيرا رئيس تشيلي وبولسونارو رئيس البرازيل، كبديل لاتحاد دول أمريكا الجنوبية، والتي استبعدت منه بوليفيا وفنزويلا، وهدفه فقط تجاري وتبادل تجاري بين الدول المؤسِسة له، حسب قوله. والسؤال الذي يطرح في ضوء ذلك: هل رياح الاحتجاجات بتشيلي ستصل إلى البرازيل؟ كل من أموريم ورودريغيز يؤكدا بأنه: «من الضروري الانتظار لمعرفة النتائج التي ستتمخض عن مظاهرات تشيلي، كما أنهم لا يستبعدا احتمال انتقال هذه التجربة إلى البرازيل".

عملية الفكاك من الهيمنة الأمريكية ما زال أمامها شوطًا كبيرًا حتى يتم إنجازها، وهذا يفرض على القوى اليسارية والجذرية بالقارة وعلى وجه التحديد البرازيل من مراجعة سياساتها واستخلاص الدروس؛ لتتمكن من لعب دورها المطلوب منها، لأن عملية التغيير والتخلص من الهيمنة الأمريكية بحاجة إلى دورًا برازيليًا، فالأستاذ مارسيلو بوزيتو المتخصص بالعلوم الاجتماعية والسياسية يقول: «أن حكومة بولسونارو لا تلاقي معارضه لسياستها، فمشاريعها التي تقدم للبرلمان البرازيلي تقر بسرعة وبدون معارضة مؤثرة، فالعديد من الإصلاحات والإنجازات التي تم تحقيقها على مدار فترات الحكومات العمالية تم التخلص منها دون أي مواجهة وبكل سهولة، وهذا يشكل قلق كبير لإجراء التغيير المطلوب بالقارة دون مشاركة البرازيل".

فانتازيا: التحليل السياسي لمنظومة كرة القدم!

هاني حبيب– كاتب صحفي من فلسطين

قد يخيب رهان البعض من أنّ ما سيتناوله هذا المقال محاججةً حول علاقة الرياضة بالسياسة، فهذا الأمر لم يعد بحاجة إلى برهان جديد، خاصةً بعد ما شهدناه في الآونة الأخيرة من محاولات اختراق إسرائيليّ للأنظمة التّطبيعية العربية من خلال الرياضة. هنا، سنحاول عقد مقارنات ومفارقات وربّما مغالطات حول ارتباط السياسة بالمنظومة الكروية الدولية، هذه المنظومة التي أدت إلى دحض أفكار وأيديولوجيات سائدة، منها على سبيل المثال ما جاء في الأدبيّات الماركسية من أن الدين أفيون الشعوب، بينما في الواقع الراهن، فإن الحقيقة تُشير إلى أنّ كرة القدم هي أفيون الشعوب، وعكس ما جاءت به الماركسية، فإن الطبقات الأكثر تنظيمًا لم تعد الطبقة العاملة، ولا ما تحدث به الماركسي المنشق «هربرت ماركوز»، من أن الطلاب هم الأكثر تنظيمًا في المجتمع، مُعتمِدًا على دور الطلاب في انتفاضتهم الباريسية عام 1968، ذلك أن الواقع أيضًا يدحض المسلّمات السابقة، أو أن ما نشهده اليوم، يُشير بوضوح إلى أنّ «الألتراس»، مُشجعي فرق ومنتخبات كرة القدم، هي الطبقة الصاعدة الأكثر تنظيمًا وقوةً تُفرض نفسها، إذا أرادت، على الثورات والاحتجاجات، وهي الأكثر ولاءً ووفاءً لفرقها ومنتخباتها، بإرادة شخصية، فهي وبكلّ حزمٍ وقوة، تقف مع فرقها، مهزومة أو منتصرة، ودوافعها الانتماء لا أكثر ولا أقل.

خارج النص

في المنظومة الدولية لكرة القدم، بإمكاننا ملاحظة أهمية الدور العربي في هذه المنظومة من خلال عدد لا بأس به من اللاعبين اللامعين في الفرق الأوروبية، على وجه الخصوص، والمفارقة أن معظم هؤلاء يلعبون في موقع المهاجمين، على عكس المنظومة العربية الرسمية، التي لا شأن لها في الدفاع ولا في الهجوم.

الاستعمار الأوروبي الذي كان أكثر عنصريةً ضدّ العرب كما ضدّ الأفارقة، وجد نفسه محاطًا بأهم اللاعبين في كرة القدم على ملاعبه، لكن عنصرية جديدة، في فنتازيا لافتة، يمكن ملاحظتها عندما يكون ألتراس هذه الفرق، كما كل المشاهدين في الملاعب من «البيض»، بينما اللاعبون في معظمهم من الدول المستعمرة سابقًا، هؤلاء يُسجّلون الأهداف، بينما المشاهدون البيض يضطرون إلى التصفيق لهم!

نُشاهد مباريات كرة قدم بين فريقين، ونحسب أننا أمام مباراة متكافئة بالنظر إلى أنها تتم أمام أعيننا، في حين أن هذه المباريات تضجّ بعدم المساواة، فهناك الفرق الغنية التي تشتري اللاعبين بالملايين، وهناك الفرق الفقيرة التي بالكاد تستطيع الإنفاق على نفسها، نظنّ أنّها مباراة متكافئة، في حين أن الأمر على خلاف هذا.

وبالعودة إلى اللاعبين، فهم أقل انتماءً ووفاءً من الألتراس والمُشجّعين، فهم يُباعون ويُشترون وفقًا لقانون العرض والطلب، على عكس ما أشرنا إليه حول الألتراس، كما أنهم باتوا جزءًا من صناعة الإعلان، فكل منهم يحمل على قميصه لوحة إعلانات عديدة، تُشير إلى ترسانة هائلة من احتكارات رأسمالية، باتت الفرق والملاعب جزءًا من استثمارات تطال ملكية اللاعب وملكية شركات الإعلانات والأثرياء، وقنوات البث الرياضية.

رأسمالية احتكارية عابرة للقارات تُخضع المُشاهد لإرادتها ونصفق لها بدون تردد، بل بكل الحب والولاء، تستهلك أوقاتنا، كما تستهلك أحاسيسنا وإرادتنا.

أعذروني، لا أستطيع أن أستكمل أفكاري، فأنا على موعدٍ لمشاهدة مباراة هامة، ولكن ليس قبل أن نسجل أنّ أمريكا خارج منظومة الأمم الكروية هذه.

العودة إلى الفهرس

عن المقاومة والهوية

بحسب المتخصصين في مجال الهوية والدراسات الاجتماعية فإن الهوية ليست معطى ثابت، بل هي خاضعة لتحولات عدة في السياقات التي تتعرض لها الشعوب والأمم.

في الحالة الفلسطينية، كان بروز خطر المشروع الصهيوني مخفزًا لبروز الهوية العربية الفلسطينية في سياق تصادمها معه كخطر داهم، يهدد الوجود ذاته، وازدادت مفاعيل هذا الخطر بعد تعرض الشعب الفلسطيني لتهجير قسري وتطهير عرقي وضرب لوجوده المادي على أرض وطنه عام 1948، فكانت المقاومة إحدى خيارات الرد الرئيسية على ذلك وفي إطار تأكيد هويته التي تعادل تأكيد وجوده وشكلت الحاضنة القومية دورًا رئيسيًا في ذلك. ثم جاءت هزيمة حزيران 1967، لتشكل حقلاً مختلفًا في التركيز على التعبير الكياني للهوية الوطنية الفلسطينية، من خلال ما مثلته منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق العمل الفدائي عبر الحدود، بالتزامن مع انتشار «قواعد الثوار» وعلو خطاب الثورة، بحيث يذهب أستاذ علم الاجتماع وسام رفيدي إلى أنه كلما تصاعد النضال ضد المشروع الصهيوني كلما سعى شعبنا لتأكيد وإعلان التمسك أكثر فأكثر بهويته، وسعى كذلك لإضافة مكونات إضافية لها؛ فالهوية تُصنع صناعة عبر سياسات الهوية. وهذا ما حصل مع انطلاق الثورة الفلسطينية واندلاع الانتفاضة الشعبية في العام 1987، حيث لوحظ التزايد المضطرد في التمسك بالهوية ورموزها ومختلف مكوناتها، والعكس صحيح، فكلما تراجع هذا النضال تراجع الإحساس بالهوية الوطنية (وحلت محلها) هويات مجموعتيه، دينية وطائفية وجهوية وعشائرية، وهذا ما جرى بعد اتفاق اتفاق أوسلو والانقسام التدميريين، بالتزامن مع صعود التيارات الأصولية والتكفيرية الإرهابية.

ما سبق يؤكد بأن السياق الطبيعي لتأكيد الهوية الفلسطينية وتطورها ايجابًا، يأتي في السياق الصراعي مع المشروع الصهيوني واستهدافاته، وهنا تكون المقاومة هي الركيزة الأساسية وليس التسوية والاستسلام.

قبل أن تنتصر ثقافة الحرب

مروان عبد العال–أديب وقيادي فلسطيني

تعلن «ثورة الفرح» عن نفسها وسط الأهازيج التي تصدح بحناجر الشباب، وتترك بصماتها الإنسانية في عمق تيار من جيل كامل، وكما يوجز (درويش) بقوله: «... وعلموك أن تحذر الفرح لأن خيانته قاسية»؛ لذلك تبقى غبطة مقيّدة بين ايجابية النبض الحي وسلبية ضغط الحدث، ودون حزمة الأفكار التي تطلقها « ثورة العقل «، تظل الشوارع غير مكتملة إلا بتناقضاتها وأسئلتها الملتبسة والمفتوحة على كل الإحتمالات، في بئية ممتدة على عموم المنطقة. في كل بقعة لها لونها وعنوانها ومساراتها وما آلت إليه، فكانت النتيجة هذا المزيج من مشاعر التشاؤم والتفاؤل، وتكاد صورة الثقافة تكون غائمة في ضجيج وصخب الثورة. هذا المصطلح الذي خضع للتقريع والتمحيص والتشكيك، لذلك المقصود هنا المعنى الواسع للثورة، كمفهوم خارج التخصيص لحالة ما في هذا البلد أو ذاك؛ لأن الثورة ووفق تعريفها تتحدد بالاستناد الى قوانينها الناظمة. لذلك ليس جديدًا القول إن الثورة هي في الجوهر كسر للتقليد وتسريع للتطور وتحويل للمجتمع تحويلا ثوريًا. إذا كان هذا محل اتفاق وبديهي، فإن السؤال الثقافي هو المعني بتقديم الإجابة التي تؤسس للخطوات القادمة كونها فعلا غير منجز بعد وترسم خارطة النضال الشعبي واتجاه التحوّل ومعيار التقدم المراد تحقيقه والتغيير المُركّب لشكل ومحتوى وبنية النظام الرأسمالي القائم والموازي والعميق وطغمته المالية، ارتباطا بدائرة الصراع الأوسع مع الرأسمالية العالمية وأدواتها وأذنابها وسماسرتها، وبأبعاده الجيوسياسية والاقتصادية.

المسألة محل الحديث في تناول دينامياتها الداخلية المتلازمة مع حركة الوعي، شرط ضروري في العملية الثورية، تواكبها موجة ثقافية معيارية غير معزولة عنها، والتي تحتاجها كثورة على الذات، بمثابة جهاز للفحص الدقيق وفرز الأساسي من الثانوي والغث من السمين، كي لا يتم اسكات «ثورة العقل» تحت وطأة ضجيج «ثورة الفرح» التي تجسد دهشة الحدث والفعل المباشر فتسود اللازمة المعروفة: «لا صوت يعلو فوق صوت الحراك/ الانتفاضة»، أي أن الأولوية للفعل وليس للرؤية، وعليه تعطل آليات القراءة والنقد وتصويب الممارسات الخاطئة، وهو سيؤدي إلى تحويل الصراع وتغيير الغايات التي شكلت انفجارها. فعندما تتأخر الأسئلة الموجهة لمسارها يؤثر على بيئتها، مثل التلهي الشكلي على المسمى قبل المعنى، هل هي حراك أم هبّة؟ انتفاضة أم ثورة؟ ثم إدخالها في ماكينة الاختبار الثوري عمّا قبلها وخلفها وبعدها؛ وإن كانت فوضى داخلية أو مؤامرة خارجية؟ دون أن ننسى المقولة القانونية التي تقول: «الخطأ في العفو خيرٌ من الخطأ في الإدانة»، وبغض النظر عن النوايا، إن كانت سوء نية أو حسن نية، لكنه جدل بلا طائل، قد يهدر الجهد والوقت ولزوم ما لا يلزم، وقد تكون غايتها لأحداث غيبوبة، تسهل على مهندسي الحرب الناعمة القدرة على السيطرة عليها وتوجيه حركتها. والقوة النظيفة التي تمثل تيارًا جديدًا، قد تجد نفسها تنساب موضوعيًا في مجراها، دون قدرة على التحكم بمساراتها. لذلك لا بد من حراك ثقافي، وإطلاق حوار تقويمي جاد، يبدأ من أسئلته الفكرية المتعلقة بكيفية حمايتها وتدعيم ركائزها وتحقيق أهداف جماهيرها، الذي يمنع اختطافها وإخمادها، بل يبقى المعضلة المفصلية الأهم: كيف نبنى ركائزها كي نجعلها تنتصر؟ السؤال الذي غيّب دائمًا، لأسباب متنوعة، وسط حالة دائمة من اللهاث تحت ضغط اللحظة واللقطة وكي لا تضيع الفكرة في نشوة السكرة.

السؤال المحوري وبمناسبة الحدث اللبناني كسؤال مُعجّل مُكرّر، في تجارب متناقلة منذ بدايات الانتفاضات الشعبية، من هو قائد الثورة؟ من يمثلها؟ وهكذا يدور الجدل حول الثورة والقيادة، وليس حول معنى القيادة وتصل إلى ضرورة تحديد اسم شخص، وإن كان معلومًا أم مجهولًا؛ ويغيب الحديث عن القيادة كهيئة ناظمة تدير الفعل، وهي مسألة خلاف بين توجهات عدة، لكل توجّه حيثياته وخلفياته وغاياته. توجّه أول يقول: إن الثورة يجب أن تظل بلا قيادة، وعادة ما يقال بلا رأس، لأنها بذلك تكون أكثر فاعلية وحرية ومرونة من وجود قيادة، وبذريعة أن اختيار قيادة سيؤدي إلى نشوب خلاف وهذا ليس وقته. وتوجّه ثاني: أن الأمر بدون رأس سيؤدي إلى الفوضى، وكي لا يكون هناك من يدير الفاعليات في الغرف السرية كما يخمن بعض المشاركين فيها، يجب أن يكون هناك قيادة بعدة رؤوس، وهي تذكّرنا بالتنسيقيات في «الثورات العربية». وتوجّه ثالث: ينادي بقيادة في الثورة وليس للثورة! تخوفًا من الافتقاد إلى قيادة، حتى يصبح الشارع كسيولة جاهزة بمسارب متعددة ينساب في جيوب الآخرين، بل يضرب مقومات ومفهوم ومآلات أي حركة او انتفاضة والثورة مسبقًا، حينما يفصل بشكل إرادي بين جسدها وعقلها. ومن الأهمية معرفة أن من يسعى إلى رفض قيادة لها، هو ذاته يعمل بشكل مُمنهج على خلق رموز جديدة، يتم تصنيعها إعلاميًا ونفسيًا وسياسيًا، تحت مسميات التكنوقراطية والأكاديمية والعصرية، فالكارثة ليس إذا كانت الثورة بدون رأس فحسب، وهذا يؤكد أن المسألة ليست برأس أو بدون أو عدة رؤوس، إنما الدفع نحو انتصار الفراغ، ريثما تأتي قيادة مسبقة الصنع كي تملأه.

حتى لا تقوم باحتلال القيادة! أي مصادرة قرارها، لذلك تصبح مهمة بناء قيادة ليس لها رأس بل لها عقل، أساسه رؤية واستراتيجية وهدف! قيادة ليس بالضرورة أن يعلن عن أسمائها، بل أن تعرف وظيفتها، بجبهة واسعة وطنية للتغيير وتعلن عن برنامجها، قيادة موحدة جماعية متبلورة ومتسلحة بالإرادة، وبالمدى الثقافي الذي يؤهلها أن تقود، وأن تضبط الغرائز السياسية وعقلنة الانفعالات العاطفية؛ ولا مغالاة في الاعتراف أن الأفكار تنفجر اليوم بتناقضاتها من موقع الذاكرة الغير محايدة التي تراقب بحب حذر لساحات وميادين التظاهرات، وفي ذات الوقت ذاكرة استرجاعية، لكل الصور القديمة العالقة في ألبومات محروقة، فتختلط مع دمار وأتربة ورماد وانفجارات وإن كانت البداية رقصات وصرخات وزغاريد. مرت من هنا، تواريخ سوداء، لم تعد حصرية لبيروت بل جربت في عواصم ومدن عربية شتى، لا زالت تجري فصولها ونشتم رائحة ترابها المجبول بالقذائف العشوائية والرصاص العبثي والموت المجاني والقتل على الهوية.

كون الانتفاضات الشعبية تنطلق بشكل

العودة إلى الفهرس

عفوي فهذا يؤكد مصداقيتها ولا ينفي شرعيتها، بل هو عمل جنيني يسبق أي ثورة! لكن انتصارها يحتاج للتنظيم، فالتنظيم يضاعف القوة، ويستثمر كافة الطاقات الكامنة، إنما عكس المعادلة التي تقول أن قوة الانتفاضة في عفويتها، هنا يكمن مقتلها بتقديس العفوية، والتي ذهبت إلى حدد تبرير الفوضوية بحجة العفوية من جهة، أو بأن الغضب الشعبي يستطيع فعل ما يشاء، إنه تمرد مشروع على الجميع، مستندًا إلى انتفاضة السترات الصفراء في باريس، أو حتى إلي الثورة الطلابية عام 6 ام: «ممنوع أن تَمنع». أي أن تكون حرًا بلا حدود أو حتى إلى حد الفلتان. تعززت في أذهانهم ثقافة المليشيا، أي أن لا فرق أبدًا بين الثورة والفوضى! ولا فرق بين تحطيم المرافق والمنشآت العامة وإسقاط نظام الفساد، أو قطع التواصل والطرق وكل ما يستعيد فكرة ال«غيتو»، وتصبح السياسة العفوية وسيلة انتقامية من التنظيم السياسي، واعتماد «اللاسلطوية» كنهج يرفض سلطة أي نظام أو حزب، سياسي كان أو اجتماعي. هناك من يعتبر أن المطالبة بالتنظيم يعني سيطرة الأحزاب على الانتفاضة، فالعفوية عمومًا انكفأت تلقائيًا لمصلحة أدوات وكتل حزبية. ودائمًا كانت الصيغ الحزبية تعزز من تنظيمها ولكن غالبًا على حساب جماهيريتها وأحيانًا عن بعدها العفوي التمردي. هناك أهمية لحضور لغة التمرد في الانفجارات الشعبية، مثل مادة الاشتعال الذي يمدها بالوقود المعنوي، ولكن المسألة في توجيه التمرد وإدارة الغضب، والذي يقود هو الأكثر قدرة وتنظيمًا، فالمطالبة بالتنظيم لا يعني طغيان الحزبية، بل إدارة صراع مُركب وذكي ومديد، ضمن معادلة النوعية والكمية، والحزبية والجماهيرية والتنظيم والعفوية؛ والعجز عن ذلك هو استسلام لثقافة الحروب ومافيا السلطة والثورة المضادة التي تشد المجري العفوي إلى حيث تريد. دائمًا تستند الثورات المضادة على مراكمة الخطأ لتدمير الفعل الصحيح، هكذا قالت التجربة، الحركات الفطرية والحالمة للجماهير والتي عادةً تبدأ على أساس هجومي، بالمطالب الاجتماعية والحياتية والسياسية كالمطالبة بالدولة المدنية الحديثة والعصرية. ثم سرعان ما تعود أدراجها غلى الموقع الدفاعي، وبالمطالبة بالحريات بعد تقييد الحريات من قبل النظام والتضييق على المفكرين وأهلَ الأدب والسياسة بحجة حفظ الأمن ومنع الفوضى والفلتان والسلم الأهلي.

يحكى عن ذاكرة السمك التي تجعل الضحية تعود لابتلاع الطعم ذاته عدة مرات، ذاكرة أقل من ربع دقيقة، لهذا تبتلع الطعم وتكرر الأخطاء ذاتها ليس بسبب الإصابة بداء النسيان أو الخَرَف المزمن، بل لأن

تكرار الأخطاء وعدم الاتعاظ من التجارب والانكسارات والهزائم. هكذا هم أصحاب ذاكرة السمك الذين لا يقرأون التاريخ محكوم عليهم أن يعيدوه أكثر من مرة. وأن يلدغوا من ذات الجحر ألف مرة. أذكر في الأشهر الماضية وعلى سبيل المثال عن مسؤول حكومي لبناني، علّق على تحركات المخيمات الفلسطينية ضد إجراءات وزارة العمل اللبنانية قال: لماذا تستعيدون أجواء الحرب الأهلية اللبنانية؟ فكانت الإجابة: الذي يحرص على عدم استعادة أجواء الحرب، عليه ألاّ يستعيد هو الثقافة التي شكلت بيئة الحرب الأهلية. فالحرب تبدأ عندما تنتصر ثقافتها، حتى لا يكرر التاريخ نفسه، وفق عبارة ماركس الشهيرة: «التاريخ يعيد نفسه في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة». وهذا ليس مشروطًا فقط بالنوايا الحسنة أو بالطموح الجامح للتغيير أو بالعفوية الصادقة، وعدم الاستخفاف بكل تحذير باعتبار تهويل وترهيب مقصود، وبالقول الجاهز هذه الأيام «لا تخوفونا من الحرب الاهلية»! وفي أمكنة أخرى وبكل استهتار يقال: «نحن لا نخاف الفوضى»، فالذاكرة تظل طرية وموجعة بوحي من موجات الدخان والصخب والألوان التي تملأ الشاشات، رغم شغف وتجاربها الغنية وخاصة بيروت ومعاناتها، ليس فقط من تداعيات الحرب الطبقية، بل للفصول الثقيلة من حروب التفتيت والتجزأة والكراهية، نموذجًا لما جاء بعدها، وأن تعوّض أنكسارها باستدعاء عطرها الباريسي إلى ميادين أنيقة مستعادة ومضاءة وراقصة، فتتحول الثورة إلى إثارة وفرح، تشتعل بالألوان البراقة على الطريقة افتتاح المهرجانات الأولمبيادية!

ثمة ذاكرة مستعادة من مخاض ثوري ساخن يكتوي باللغة والخطاب والهتاف، يشق زمن الحرب التي إكتوبنا بها، فقد كانت يومًا ما ساحات الحرب، التي عادة يذكرها اللبناني بالقول (تنذكر ما تنعاد). لكن محاربة الشيطان لا يكون بكثرة التّعوّذ منه! الثقافة جمرة المقاومة والثورة الشعبية، ولا يخمدها شيء أكثر من ثقافة الحرب الأهلية، كما انتصار «ثورة فرح» يكون بثورة العقل والإبداع والتجديد، بأسلحة الوعي الشامل من فكر وفن وأدب ومسرح وموسيقى ورسم وتربية وأنشطة متنوعة ترفع المناعة الوطنية في وجه الآفات المذهبية والجهوية والفئوية، دروس الماضي والحاضر والتي لم تكن مجانية على أي حال!

هُوية الحرية
- كلما ضَعُفتْ الهُويةُ سَهُلَ الاستعباد-

وليد عبد الرحيم- كاتب وصحفي فلسطيني

يبدو السؤالُ اليومَ أكثر إلحاحًا فيما يخص فحوى ومعنى الانتماء، ليس المقصود هنا عربيًا فقط، بل عالميًا بتواترات وتجليات شتى، حيث تمتد ريح التشرذم الانتمائي النفسي والفكري لتشتمل على البقاع الجغرافية في الأرض كافةً، باعتبار فحوى الهويّة- المعبر الأول عن الانتماء- تعبيرًا سياسيًا اجتماعيًا في الظاهر، سيكولوجيًا وثقافيًا وإنسانيًا في عمقه.

في ثقافة الفرد المكتسبة طوعًا تنويهٌ للرغبة الذاتية، وفي اختبار سؤال الهوية امتحانٌ ليس فقط للعنوان العام، بل هو سبرٌ يحفر عميقًا في خصوصية فهم الذات والعلاقةِ بالمجتمع والمحيط وكلِّ آخر، وبالتالي العالم، ذلك أساس جدلية الوعي الثقافي المتشكلة من عناصر أكثرَ تعقيدًا مما تبدو عليه في المشهد الأمامي، المشهد الواضح للعيان كتجلٍ مُبسَّط.

ثمة أمثلة كثيرة خلال التاريخ حول هذه المسألة - أعني وعي الذات والعالم- لكن النتيجة شبيهة بواحدة موحدة، وهي العلاقة الجدلية الحتمية بين الأنا والآخر- المحيط والبعيد، كما بين اليومي والتاريخي، ويبدو الفرد هنا (مهما كان جهده) ليس مجرد «مشارك» أو «منفعل» مع المحيط بل صانعًا لمفرداته، باعتباره مكونًا له لا بوصفه عنصرًا عدديًا فحسبْ أضيفَ للوحة ما.

إنَّ أخطر ما تنتجه الثقافة، سواءً البسيطة منها أو العميقة، الحياتية أو الأكاديمية هو منحى التوجه نحو المحيط وبشكل أوسع صوبَ العالم- ثم الكون ذاته، حيث إنَّ رؤية ما حولنا تُحكم بالدرجة الأولى بما نكتسبه أولًا، لا بما يُجمع أو يُتوارث جمعيًا.

وهنا أيضًا تتشكل الثقافة الجمعية ليس من محصلة مجموع ثقافة الأفراد، بل من انصهارهما وترسيخهما في آنٍ معًا، وهذا أمر بديهي، ثم ينتج نزاعٌ بينيٌّ ما، وبنسب متفاوتة في خضم ذلك.

في سؤال الهوية والحرية يبرز سؤالٌ ضمنيّ مفاده: ما العلاقة بين الحرية والهوية؟

سوف تأتي الإجابة النهائية على الشكل الآتي: لا وعي للحرية دون إدراك الهوية، ولا وعي للهوية بمعزلٍ عن إدراك فحوى الحرية، ومن هنا؛ فإنَّه لا يمكن لفرد أو مجتمع صياغة هويته بمعزل عن إدراك وجهد الفرد المُشكِّل للجمع لمفاتيح صياغة حريته، بناءً على اختلاف شكل ومضمون القيد.

في مستوى الفلسطنة السورية العروبية، ثمة مستوىً معبرٌ بشكل واضح عن ذلك، وهو ما تشكَّل عبر تجربة طويلة، غزو واحتلال صليبي مجرم، احتلال عثماني طويل الأمد، احتلال انتدابي من قبل الشريكين المنتدبين (بريطانيا وفرنسا)، ثم تكلل بنجاح العصابات الإرهابية الصهيونية في تأسيس كيان، ومع لحظة إدراك قيمة الحرية كصانع للهوية بالتشارك، أو لنَقل مبدئيًا اتضاحها، ثم امتلاك بدايات وعي الهوية الحقيقي، أعني هنا طبعًا بوصفها ثقافة لا عنوانًا للانتماء الوطني أو الجغرافي فحسب.

إنَّ وعي الحرية - قيمة الهوية- يُنتج ثورات في الغالب، حتّى في الدول والقارات التي لا تتعرض لاحتلال مباشر، ليتم فهم العالم من خلال الذات وفهم الذات من خلال العالم- بمعنى آخر لتجلي الهوية، وهو ما جرى مرارًا في القرن العشرين، وما يجري الآن كنماذج ساطعة في إفريقيا وآسيا، وهو أيضًا ما يجري في بلداننا العربية بعناوين مختلفة.

في الراهن البليغ شاهدٌ حصري، انتفاضة لبنان التي صعقت مستويات الاستقراء

العودة إلى الفهرس

المنهجي والسياسي، فقد تشكلت في هذا البلد الصغير هوية جديدة لم تُنجز أكلَها بعد، لكنها تحفر الآن طريقَها في جبال وعرة، وبالتالي قد تصل لحظتها الإنجازية وقد لا تصل، لكنها رسمت ملامح مفاهيم تحول ثوري عميق على صعيد فهم الذات والمحيط والعالم.

لسنوات طويلة خَلتْ تمَّ تزييف الوعي الذاتي والوطني- هوية لبنان الحقيقية-، وشرذمة تنوعه ومعناه الحضاري، وتشويه مواطنة الفرد عبر تطييفه، شارك الجميع في ذلك، وأخطر مَنْ شارك هم المثقفون وأشباههم، الذين هم الفئة الأخطر في حفر التأثير من ناحية صياغة وعي الشخصية، فانتمى الجميع إلى طوائفهم البدائية «قبائلهم المتخلفة»، وهو ما أنتج ظاهريًا شخصية- هوية منغلقة عنصرية متخلفة تعكس امتداداتها بشكل لا يليق بسوية الفرد اللبناني الثقافية المُستحدَثة شكلًا، لنتخيل هنا - كمَثل طارئ- بروفسورًا في جامعة قد يكونُ بارزًا أو مبدعًا في اختصاصه، ويُعرِّف نفسه بأنَّه «ماروني، سني، شيعي...»، ويختصر الوطني والقومي والإنساني بالإطار الطائفي، وهي حالة بدائية تليق بما قبل البداوة، ولا تنسجم مع إمكاناته المعرفية الذاتية!.

لم تتشكل الهوية الطائفية الوهمية في لبنان وسوريا والعراق ومصر وعموم الوطن العربي صدفة، لقد اشتغلت دوائر كبرى عالميًا وأنظمة العرب التبعية القائمة بدأب وتنظيم دقيق لتحقيق ذلك؛ مما تطلّب حشد العشرات بل المئات من رجال الدين والمثقفين التابعين، وأنصاف وأرباع المثقفين لتحقيق ذلك التشرذم المنظم الهادف، كل ذلك بُغية محو الوعي القومي – الوطني، فلا يمكن للطائفي أنْ يكون وطنيًا أو قوميًا؛ نظرًا لضيق أفق فضاءاته وتقوقع مساحاته الإنسانية وانحساره الأخلاقي بالتالي.

منذ سنوات قليلة وبعد فشل تذويب أو محو الهوية الفلسطينية التي تكتسب ميزاتها وتميزها من شكل صراع حاد واضح قائم منذ قرن خلا، تمَّ ابتكارُ شكل جديد من الهجوم الثقافي على جوهر تَشكُّل الشخصية اللاطائفية، إنْ كان عبر جهدٍ تكفيريَ أو انطلاقًا من مقولات دينية ذات بعد توراتي، منطلقة بدايةً من خرافة التاريخ المُتخيَّل، وبدأ بالتالي جهدٌ من نوع آخر – تحييد قضية الحرية والاستقلال وجوهر الحق بهدف نسف الهوية ارتباطًا، والتوجه نحو طرح مقولات ساذجة مستميتة لمحو تاريخ فلسطين السوري الجنوبي العربي وتهويمه باعتباره تاريخًا إسرائيليًا مختلط النسب، ونظرًا لسذاجة هذا الطرح الذي يستكمل كذبة «أرض بلا شعب» الفاشلة أصلًا، نحن لا نجد اليومَ مثقفًا حقيقيًا واحدًا ذا شأن دخل في معمعان هذا التزييف، بل إنَّ كل مَنْ شارك حتّى الآن في ذلك لا يمتُّون للسوية الثقافية بصلة سوى تبعيتهم المُلمعة إعلاميًا منْ دوائر السلطان الحاكمَ الذي ينفذ بخنوع، ويخضع كل يوم لتحقيق مآرب حُماته من القوى العالمية المهيمنة والدوائر الصهيونية الموازية.

لقد حارب هذا السلطان الحاكم طويلًا هوية وسمعة وشخصية الفلسطيني (باعوا أرضهم، لا أمان لهم، مشاغبون، زعران..)، وروج للشخصية اليهودية حضاريًا وشرعيًا، ولهذا وجدنا كنتيجةٍ أنَّ مع كل اضطراب في بلد عربيٍ يُستهدف الفلسطيني بهويته وقضيته ووجوده وأمنه، وهو بمكانة تقديم فاتورة عالمية سلفًا.

لا مناصَ إذن لهويةٍ تأسست على الانعتاق من صياغة مَنهج حرية موازٍ من أنْ تشكل قلقًا للدكتاتورياتً والمتسلطين والقوى الكبرى، هذا ينقلنا أيضًا إلى العالمي من زاوية ثانية، حيث يبدو العالم اليوم منقسمًا بوضوح أشد إلى تيارين، تيار إمبريالي صهيوني رجعي متحد يهدف إلى محو الهويات وأحلام الحرية، وتيار عالمي حر ما زال مشتتًا من حيث البنية؛ الأول يسعى لترسيخ استغلال البشرية اقتصاديًا وإنسانيًا، والثاني ينحى باتجاه الانعتاق من القيود، وبالتالي الأول بالضرورة مناهض للهوية الفلسطينية وأي هوية حضارية أخرى بوصفها تعبيرًا إنسانيًا أوليًا عن معنى الحرية، الثاني ينشد ويعمل لتحرر الإنسانية ورفع الهيمنة ودحر الظلم، هذا الأخير شهد فترة خضوع طويلة، أما اليوم وبفعل انتشار ثقافة الحرية، فهو يمتد وعيًا ليصل كل بقعة في الأرض، وهذا ما يفسر رفع العلم الفلسطيني والأغاني المقاومة في كل بقاع الأرض، وبخاصة عربيًا في الثورة المصرية، التونسية، الجزائرية، وحاليًا في لبنان والعراق، وهذا ما يفسر قيام داعش والنصرة بالتكليف بمعاقبة مَنْ يرفع العلم الفلسطيني في مخيم اليرموك، بعض هذه العقوبات وصلت حدَّ الإعدام!.

لقد فشلت الطائفية ورُعاتها بكل منمقاتها وعناوينها في إعادة تكوين أو تسويق نفسها كحالة معاصرة، وفشلت بالتالي الصهيونية في تدمير الوعي الثقافي القومي العربي، وحتّى الوطني الأضيق، وكذا الإنساني العالمي، وهي لذلك تدفع عبر مخابراتها ودوائرها ومؤسساتها الخفية بعض المأجورين للشتم والسَّب، وتشويه التاريخ بمفردات ضعيفة بل ومضحكة، كما تدفع أيضًا آخرين لاختراق التجمعات والثورات.

إنَّ وعي الهوية الحضارية في أي مكان وزمان لا بُدَّ أنْ يفضي إلى وعي مفهوم الحرية، لهذا يبرز الهجوم على الهوية الوطنية والقومية مع كل لحظة احتداد صراع ما مهما كان عنوانه، ولكون فلسطين آخر البلاد المحتلة من قبل عصابات الصهيونية ذات النشاط والامتداد العالمي الدؤوب، فإنَّ أحرار العالم يسعون للخلاص من هذه التجربة التاريخية المريرة والدامية، ولهذا فكلما برزت صرخة حرية في أي مكان، كان لفلسطين وشعبها وعلمها نصيب من تعبيراتها.

إنَّ وعي الهوية الإنسانية والقومية - الوطنية الحقيقية بالتالي ينتج توقًا وثقافةً تنشد الحرية ورفض الاستغلال، هذا أيضًا سبب الحرب العالمية على الهوية العربية الأخطر عالميًا، وهويات أخرى بصورة أقل، وهو سر محاربة التابعين للصهيونية والغرب لأي جهد تحرري حقيقي، من خلال الاندساس في الحراكات وتشويهها، إنها إعادة اقتباس لتجربة سابقة جرت، تحويل الغضب الشعبي من أخطاء الأنظمة الشيوعية وتجييره لمصلحة الاستغلال الأميركي الأسوأ بمسافات والأكثر وحشية وقهرًا واستغلالًا، هي معركة طويلة إذن بين فريقين عالميين، فريق المستغلين، وفريق الأحرار، تلك هي المسألة.

مفهوم العلمانية؛
التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية (الجزء التاسع)

د. وسام الفقعاوي/ كاتب وأكاديمي– أستاذ العلوم السياسية ورئيس تحرير الهدف

منذ زمن طويل يدور في الوطن العربي جدل فكري حاد بين دعاة الفكر الديني في دعوتهم إلى تطبيق الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للحكم والقوانين والأحكام، وبين دعاة العصرنة والحداثة الذين يدعون إلى العقلانية والعلمانية والديمقراطية في الحكم والممارسة السياسية.

وكأي سلطة مطلقة، سعى دعاة الفكر الديني من بوابة الاستحواذ على كل المساحة الفكرية لأنفسهم، إلى استنفار الأدوات القمعية التي أشهرت في وجه المُخالفين، بدءًا من تهمة التكفير التي تتعدى في كثير من الأحيان صفة الاتهام وتصل حد إصدار القرار بالتصفية الاجتماعية والسياسية وحتى الجسدية. فالتاريخ القديم والحديث يُخبرنا عن أشخاص كُثر قضوا على أيدي المؤسسة الدينية ودعاتها، بوسائل التصفية المذكورة آنفًا وغيرها؛ لأنّهم حاولوا إطلاق العنان لعقولهم في التفكير خارج غياهب السجن وأسواره الذي وضعت عقولهم خلفه.

فحريٌّ بنا التأكيد بأنّ مواجهة الأميّة والجهل والانقسام والفقر والتبعية والإستعمار، لا يمكن أنْ يتم دون الإقدام فعلًا نحو ثورة فكرية وعلمية شاملة، كي نستطيع تحقيق تحرر وطني وقومي وتطور ثقافي وعلمي وسياسي من خلال التأكيد على حرية الفكر وموضوعية العلم ونسبية الحقيقة، في مواجهة السلطة التي تدّعي احتكارها المطلق والشامل لها.

حركات الإسلام السياسي: ملاحظة تاريخية

يُرجع العديد من الباحثين الازدياد المتسارع لشعبية حركات الإسلام السياسي بالاستناد موضوعيًا إلى ثلاثة عناصر أساسية [1]:

الأول: استثمار وتوظيف الشعار الديني القريب من وجدان الشعوب وعامة الناس على خلفية إحباطات جماعية عامة، وشعور عارم بالاغتراب، والخوف على الذات والخصوصية والهوية.

الثاني: فشل الشعارات والأيديولوجيات الأخرى في تحقيق ما وعدت به في حقبة دولة الاستقلال الحديثة، وطرح الإسلام السياسي على أنّه البديل الواعد (الذي لم يُجرب بعد).

الثالث: استمرار النقمة على الغرب؛ نتيجة قضية فلسطين وديمومة الاحتلال الإسرائيلي وتغوّل توحشه، إلى جانب الحروب الغربية المتواصلة.

والحال هذا، فإنَّ التوسع والانتشار الذي تميّزت به حركات الإسلام السياسي منذ ما يزيد عن نصف قرن، يقوم على عناصر داخلية وأخرى خارجية، جعلها تتقدم نحو طرح شعارها الناظم: «الإسلام هو الحل»، كدواء لكل الأمراض والتحديات التي تواجهها المجتمعات العربية الإسلامية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا وروحيًا.

فمنذ نهاية سبعينيات القرن المنصرم، والحديث متصل عن صعود وانتشار حركات الإسلام السياسي التي أعطتها هزيمة حزيران قوة دفع جديدة، سرعان ما وجدت مجالها الأرحب والأخصب في ظل سياسة الانفتاح الساداتية ثم معاهدة كامب ديفيد، واستعادة القوى البيروقراطية المتنفذة والبرجوازية الحاكمة، وبقايا رواسب الأنماط الاجتماعية القديمة والمتخلفة، لدورهم المسيطر على السلطة في كل البلدان العربية؛ الأمر الذي مكّن الحركات الإسلامية الأصولية من أنْ تقدم مشروعها الأيديولوجي والسياسي والمجتمعي الذي اتخذ – لدى بعض فروع هذه الحركات - طابعًا قتاليًا تضحويًا مميزًا ضد العدو الصهيوني، لكن هذا المشروع ظل في شكله وجوهره معتمدًا على عنصرين أساسيين؛ الأول، قوامه العودة إلى الأصول السلفية والتراثية كما هي دون تجديد أو استنارة أو تطور عقلاني حديث، عبر النقل الجامد والمنغلق للنص الديني. والثاني: تربية وتثقيف أعضائها وفق منهجية رفض الآخر، المتمثل في جميع أطراف حركة التحرر العربي (اليسارية والقومية والوطنية) وتكفيرهم بذريعة منطلقاتهم الفكرية العلمانية الديمقراطية بمختلف ألوانها [2].

تستند حركات الإسلام السياسي في بنّية فكرها الديني إلى خمسة ركائز رئيسية، متمثلة في أنّ الحاكمية لله وحده، وقداسة سلطة السلف، وتاريخية مفهوم الخلافة الإسلامية، وصحة الأحاديث النبوية المدوّنة، وأزلية النص القرآني وقدمه. ووفقًا لذلك بالنتيجة، يعني أنّ التشريع وإصدار القوانين والتحليل والتحريم والأمر والنهي كلها لله وحده وليس لمخلوق، سواءً أكان فردًا أم جماعة أم أمةً أم شعبًا. وهذه الحاكمية تعني في التحليل النهائي الاحتكام إلى النصوص الدينية. والسلطة الوحيدة في نظر هذا الفكر الديني القادرة على القيام بمهمة تفسير النصوص واستنباط التشريع اللازم من تحريم وتحليل وأمر ونهي هي السلطة التي يمثلها رموز الفكر الديني أو من يُسمون أنفسهم علماء أو رجال دين؛ أي إنَّ الحاكمية الإلهية تنتهي في الحقيقة إلى حاكمية نخبة من الرجال سمحت لنفسها بأنْ تنطق باسم الخالق، وأنْ تكون مُمثّلة له على الأرض، وأنْ تحكم باسمه [3].

ومن الواضح من أدبيات الحركات الإسلامية أنَّ الركيزة الأساسية في بنّية فكرها الديني هي فكرة الحاكمية لله، التي تُبنى عليها بقية الركائز الأخرى، وتعود فكرة الحاكمية في الأصل إلى حادثة رفع المصاحف على أسنة السيوف، والدعوة إلى تحكيم كتاب الله التي أطلقها الأمويون في موقعة صفين، ولم تكن هذه الدعوة سوى مجرد حيلة أو خدعة لاختراق صفوف جيش عليّ بن أبي طالب وإثارة الخلافات بينهم، بعد أنْ تقهقر جيش معاوية بن أبي سفيان، وذلك بنقل الصراع بين الطرفين من المجال السياسي إلى المجال الديني، وهو ما فطن إليه الإمام عليّ في حينه، حيث خاطب جنوده قائلًا: «امضوا على حقكم وصدقكم في قتال عدوكم، فإنَّ معاوية وعمرًا بن العاص ليسا بأصحاب دين ولا قرآن، وأنا أعرف بهما منكم، قد صحبتهما أطفالًا وصحبتهما رجالًا، فكانا أشر أطفال وأشر رجال. ويحكم، إنهم ما رفعوها لكم إلا خديعة ودهنًا ومكيدة... إنَّ القرآن خط مسطور بين دفتين لا ينطق، إنما يتكلم به رجال» [4].

يتضح مما سبق، بأنَّ بناء فكرة الحاكمية التي روج لها الأصوليون الإسلاميون، كانت بذورها الرئيسية في إقحام الدين في السياسة لتحقيق هدف نفعي شخصي، في سبيل الصراع على السلطة والوصول لسدة الحكم، مرورًا باستئثار رجال الدين بسلطة تفسير النصوص وبيان الدلالات الدينية، باعتبارهم وحدهم القادرين على القيام بتلك المهمة، وصولًا إلى التمكين لحاكمية رجال الدين.

ويترتب على طرح مفهوم الحاكمية – فضلًا عمّا سبق في المجال السياسي وأنظمة الحكم – عدم الاعتراف بالنظام الديمقراطي، والتعددية، والحريات العامة

العودة إلى الفهرس

والشخصية التي كفلتها المواثيق الدنيوية، وصولًا لتكفير المجتمعات واتهامها بالعودة للجاهلية. «إنّ زعامات هذه المجتمعات تتلقى التشريعات والأنظمة والقوانين من عند غير الله تعالى، وتجعل بعض البشر أربابًا من دون الله، تعطيهم سلطة التشريع وإصدار القوانين، إنها مجتمعات يعلن زعماؤها السياسيون ومفكروها أنه لا صلة للدين بالحكم والسياسة والاقتصاد، ولا صلة للدين بالحياة، ويحارب هؤلاء السياسيون كل مَنْ يدعو إلى تحكيم شريعة الله في المجتمع، ويقوم الإعلام - بوسائله المختلفة- بالصد عن حاكمية الله... لقد عادت الجاهلية من جديد، وعاش المسلمون في بلدانهم أغرابًا» [5].

ضد الحضارة.. ضد الحداثة

من المفارقات الملفتة للانتباه، أنّ مجتمعاتنا العربية الإسلامية منذ بداية احتكاكها بتحدي التقدم الغربي لم تستطع أنْ تستوعب وتتمثل وتطبق الأفكار الأساسية في الحداثة السياسية، وهي دولة القانون والديمقراطية، ولا الحداثة الفكرية، والتي جوهرها أنّ العقل هو محك الحكم على الأشياء لا النص الديني. وهذا يعتبر أحد أهم أسباب التخلف والعجز عن إبداع حداثة عربية. وفي الوقت ذاته، أخفقت المجتمعات العربية في بناء مشروع علمي متكامل، يقوم على استيعاب منجزات العلم الحديث والمعاصر وصياغة سياسات علمية قادرة على التصدي للمشكلات التي تعوق التطور والتقدم والعصرنة والحداثة.

في المقابل، فإننا نجد بأنّ حركات الإسلام السياسي التي انطلقت من رؤية مختلفة لواقع مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فشلت في تحقيق الأهداف الكبرى التي رفعتها، المتمثلة في إعادة بعث (الأمة الإسلامية) الموحّدة، أو السير نحو (الخلافة الإسلامية)، أو إقامة (الدولة الإسلامية)، أو صوغ أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية إسلامية، تقدم نماذج مختلفة عمّا أنتجه مشروع الحداثة الغربي من أنظمة، بل انضمت في الشكل السياسي للدولة الذي أنتجته الحداثة الغربية. النجاح الذي يمكن أنْ يسجل لقوى الإسلام السياسي كان إضافة صبغة دينية على المجتمعات تتمظهر في اللباس والعادات والقيم الإسلامية، حيث انتشر التدين، وانتشر الحجاب وإطلاق اللحى والطقوس والسلوكيات الدينية، لكن تلك الصبغة لا تتعدى القشرة الظاهرية؛ إذ ظلّت بنية المجتمع قائمة على أسس العناصر التي ولّدتها التجربة الغربية الحداثوية في بناء المجتمعات وأشكال تنظيمها [6]. بمعنى أنّ حركات الإسلام السياسي فشلت أيضًا في إنتاج أنموذج منافس ومختلف كليًا عن ما أنتجته التجربة المعرفية والسياسية الغربية، ويحقق أهداف المجتمع بشكل أكثر مما تحققه الأشكال العلمانية الموجودة للاجتماع السياسي. وقد يعاد ذلك إلى التقييد المطلق لحركة الفكر الذي إنْ أراد أنْ ينطلق نحو القضاء على أسباب التخلف وسعيًا إلى التقدم، فعليه أنْ يعود في كل جزئية تتعلق بالعالم الطبيعي والعالم الاجتماعي إلى النص القرآني، بحيث يُغرق الباحث نفسه – أيًا كان اتجاهه – في تفسير النصوص القرآنية وتأويلها، وعليه ألا يخرج إطلاقًا على النص، وإلا عُدّ خروجًا على حدود النظرة العربية الإسلامية للعالم! وهذا ما يمكن تسميته إعادة إنتاج لفكرة «أسلمة المعرفة»، القائمة على مسلمة، هي ضرورة «أسلمة» العالم الغربي قبل أنْ نتبناه في المجتمع العربي الإسلامي [7].

لعلّ السؤال الذي يُطرح في هذا السياق، هل جاء ظهور وانتشار حركات الإسلام السياسي في العالم العربي والإسلامي متعلقًا بخصوصية التراث الثقافي والحضاري؟ أم جاء ظهوره نتيجة أزمات اجتماعية تعيش تحت وطأتها الأمة العربية والإسلامية؟

اعتبر البعض أن ظاهرة الإسلام السياسي هي ظاهرة محض ثقافية ترجع إلى خصوصية الثقافة العربية الإسلامية وإلى طبيعة النص الديني الإسلامي، واعتبر البعض الآخر أنّها محض ظاهرة اجتماعية ترجع إلى الأزمة الاقتصادية، والتعثر الديمقراطي والسياسي.

في الحقيقة، فإنّ للظاهرة الإسلامية بُعدًا ثقافيًا يفسر وجودها بشكل «أولي» على الساحة الفكرية والسياسية، وآخر اجتماعيًا/سياسيًا يفسر انتشارها وانحسارها، أو تبنيها للأساليب الديمقراطية أو العنفية، وهنا تصبح طبيعة السياق السياسي والاجتماعي المحيط بالحركات الإسلامية هي المحدد لمضمون الخطاب الإسلامي [8].

ولعلّ النسخة الأكثر تطرفًا من حركات الإسلام السياسي هي تلك التي عبّرت عنها داعش خلال السنوات القليلة الماضية، فبقدر ما يتعلق الأمر بشأن تطور وجودها العنيف بالأيديولوجيا، يمكن الحديث عن الوهابية السعودية، باعتبارها المرضعة الأولى، أو حتّى العودة إلى تاريخ الإسلام الأول وما شهده من فتن وصراعات، وإذا اقتربنا أكثر من النصف الثاني من القرن العشرين، تصبح العودة إلى الإخوان المسلمين ممكنة، بينما تعيدنا الجينالوجيا [9] إلى السلفية الجهادية، والقاعدة وحروب أفغانستان، والشيشان، وصولًا إلى الزرقاوي بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

ويمكن في هذا الصدد، الإشارة إلى ما لم يحتل حيزًا واسعًا في وسائل الإعلام، مقارنة بذبح الرهائن أمام عدسات الكاميرات، وسبي النساء، وفرض الجزية على المسيحيين، وتهجيرهم، وقتل الشيعة، وحتّى السنة أيضًا، ونقصد تدمير الآثار والمعالم التاريخية بما فيها الدينية، حيث عبرّت عن حقيقة ماهيّة داعش، باعتبارها نقيضًا لفكرة الحضارة نفسها، والحضارة فكرة جديدة في التاريخ الإنساني تنتمي إلى الأزمنة الحديثة، ويندرج فيها اهتمام الجماعات القومية، خاصة في حدود الدولة/الأمة بابتكار سرديات خاصة بشأن وجود الجماعة وتاريخها وشواهدها الحضارية، ولغتها، وآدابها، ومعالمها الثقافية... وبقدر ما تمثل الداعشية تصعيدًا، كان من الصعب تخيّله خلال سنوات قليلة فقط، فإنها مثّلت محاول لاستعادة مكانة «الإمبراطورية الإسلامية»، ومجدها الغابر، إنْ لم يكن بلغة العصر، فبأدواته، وتقنياته، وكاميراته، وما خلّفته الطفرة النفطية من أوهام التمكين [10].

المراجع:

1. خالد الحروب: تراجع الإسلاميين في العالم العربي: أفول الأيديولوجية ونزع قداستها، مجلة سياسات، العدد ، رام الله، صيف 2009.
2. غازي الصوراني: حول القضايا السياسية والمعرفية وآفاق اليسار العربي والعالمي (حوار)، مطبعة الأخوة، غزة، ط.1، 2010.
3. نضال عبد القادر الصالح: المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، دار الطليعة، بيروت، ط.1، 2006.
4. محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الجزء الخامس، دار المعارف، ط.4، 1979.
. صالح الرقب: واقعنا المعاصر والغزو الفكري، مكتبة بيت المقدس، فلسطين، ط.2، 2009.
6. خالد الحروب: تراجع الإسلاميين في العالم العربي، مصدر سبق ذكره.
7. السيد يسين: تحولات الأمم والمستقبل العالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
8. عمرو الشوبكي: الحركة الإسلامية وإمكانية الاندماج في عملية التطور الديمقراطي، مجلة سياسات، العدد 4، رام الله، 2008.
9. مصطلح معرفي أطلقه ميشيل فوكو للإشارة إلى دراسة أشكال التاريخ، من أجل رصد التكوينات المعرفية والثقافية للظواهر، ثم تحليل أسباب سيطرة موضوعات معينة في تاريخ محدد، ويبدأ هذا المصطلح الذي يعني (علم الأنساب) من حيث انتهى مصطلح فوكو الأول وهو علم الآثار ـ الحفريات (الاركيولوجيا).
10. حسن خضر: مداخلة ثقافية حول صراعات الإقليم وهويته: داعش وفكرة الشر المطلق، مجلة سياسات، العدد 30، رام الله، 2014.

لحظة موت!

د. انتصار الدنان–أستاذة في الأدب العربي/لبنان

أطبق الظّلام على صدر أيمن وخنقته اللّوعة، وأجراس الموت حملته من مدينة صُوُر إلى مدينة صيدا، هربًا من رصاصات خوف، لتخترق صدر أمّه شظايا الجحيم الّتي فتّت عظامها.

لم يترك صُوُر وحده، بل هرب نحو صيدا مع أمّه وأخوته، وعمّته وآخرين من أقربائه. في طريقهم هربًا من نيران القذائف الّتي ارتفعت وتيرتها من البرّ والبحر والجوّ.

في الطّريق كانت صُوَرّ الأموات تسير معه. احتمى وعائلته في مدرسة بمدينة صيدا مع عدد من العائلات الّتي فرّت من هول القذائف. بعد مرور وقت، دخل عليهم أبوه الّذي كان قد سبقهم في الهروب مع مجموعة من الشّباب الفدائيين، ونقلهم إلى مدرسة أخرى، حيث كان يقيم بعد هروبه، وحيث إنّه كان يعتبر أنّ المكان الّذي احتمى به أكثر أمنًا. المدرسة الّتي انتقلوا إليها كانت مؤلّفة من ثلاث طبقات، في أسفلها مسرحٌ كبيرٌ.

في ساعات النّهار كانوا يتنقّلون في غرف المدرسة، يراقبون اقتحام الموت للأمكنة الّتي كانت تنعم بالحياة، يسمعون أزيز الرّصاص يدقّ على الأبواب يحاول الدّخول، ويطرق على زجاج النّوافذ أنّات الموجوعين.

في اليوم الثّالث لوجود أيمن وعائلته في تلك المدرسة المشؤومة، وعند السّاعة الثّانية فجرًا، وبينما كانوا في غفوتهم، وإذ بضوء يلمع كالبرق في غرفة المسرح، وصوت كالموج تخفق له القلوب جزعًا. وجد أيمن نفسه واقفًا في فضاء لفّه الضّباب، وأزعج سكينة اللّيل. مشهد لم يغبْ عن باله حتّى اللّحظة، نواحٌ طويل لم ينتهِ، خيّمت عليه عتمة لم يشهدها من قبل، وبعد ثوانٍ معدودة تكرّر المشهد مرّة ثانيةً،

وبدأت تتساقط فوق رؤوسهم قطعًا من نار مشتعلة، وراحت تنتشر رائحة الموت. نيران الطّائرات استهدفت سلامهم، انهارت شقف من جدران المسرح، وبدأ أيمن بالصّراخ: «يمّا، يمّا، يمّا». صوته لم يخرق أذنيها، ولم تسمعه، تحشرجت الكلمات في حنجرته، توجّه نحو الدّرج المؤدّي إلى الباب تحت ما تلقيه السّماء من حمم نيرانها. بدأ بتسلّق الدّرج، ولم يكن يبلغ العاشرة من عمره بعد، كانت محاولاته تبوء بالفشل، فقد تعثّر مرّاتٍ عديدة. كان يزحف على شقف اللّحم الّذي تقطّع وتناثر في المكان. بعد محاولات عديدة استطاع الخروج، كان شبيهًا بالموتى. بكى وارتجف، وأحسّ أنّه وحيد كقطرة طلّ، كحبّة رمل، كوطن مسروق.

أين أمّي؟ سأل الموجودين.

اقتربت منه عمّته، وأمسكت بيده بعد أنْ استطاعت الإمساك بأخويه اللّذين يكبرانه سنًّا، وراحوا يَدُورون في المكان، يبحثون عن أفراد العائلة.

بعد قليل جاء والده ممسكًا بأخته الصّغرى الّتي لم تكن قد بلغت العامين من عمرها بعد. لقد وجدها في حضن أمّها، وحلمة البزّ مقطوعة في فمها، لقد سرقوا حليبها. ماتت أمّه، أحرقوا تلك الشّجرة، وقطعوا أغصانها، وجفت أوراقها.

العودة إلى الفهرس

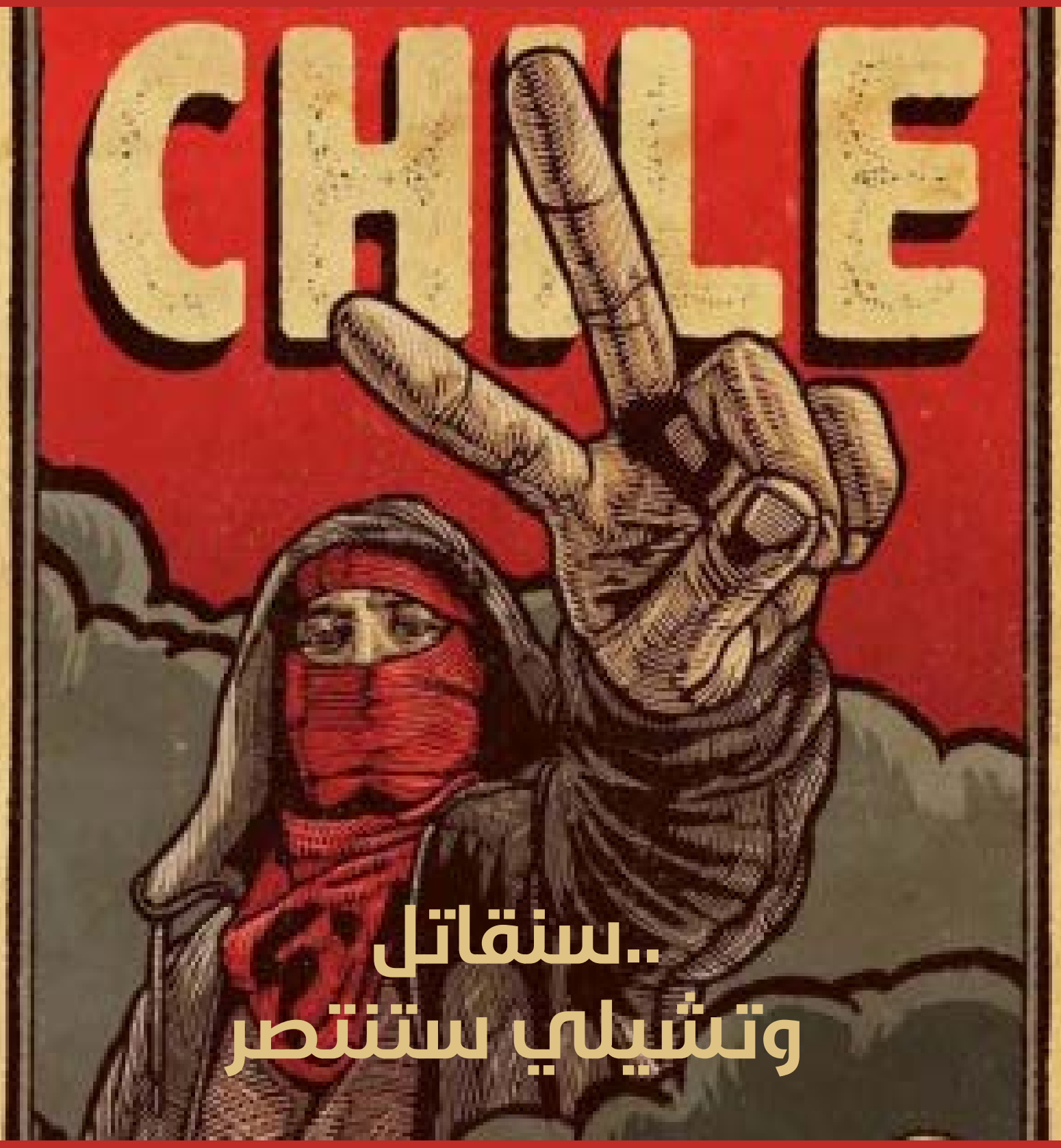
CHILE
..سنقاتل
وتشيلي ستنتصر

أحمد م. جابر

لطالما كان كفاح الشعب الفلسطيني، واستبساله في سبيل وطنه وحريته وعودته، معيارًا لمفهوم الكفاح في العالم كله، ولعل ناشطة سريلانكية تعمل مع الأمم المتحدة، كانت محقة عندما قالت إن مفهوم العدل في العالم بقي منتصبًا واقفًا على قدميه طالما كان الفلسطيني واقفًا يقاتل، وعندما قبلت القيادة الفلسطينية باتفاق أوسلو تهاوى هذا المفهوم، ليس في فلسطين وحدها، بل وفي أرجاء كثيرة أخرى من عالمنا في ظل تغول النظام الإمبريالي المعولم، على الشعوب والدول والمؤسسات الدولية كذلك.

ذلك مكّن الكيان الصهيوني من توسيع رقعة تسلله اللصوصي في العديد من الدول، ولعل تجربته الإفريقية من الأبرز في هذا المجال، مستغلًا غياب العرب الذين انفضوا عن قضايا التحرر ليس في إفريقيا وحدها بل في فلسطين أيضًا، وأصبحت القارة أفضل تمثيل للغياب الذي يتطلب حضورًا، فكان غياب العرب مدخلًا للحضور الصهيوني، ولكن الفرق كبير بين حضور عربي في عهد المد التحرري وبقيادة جمال عبد الناصر الذي رأى في إفريقيا أخوة كفاح وعمقًا استراتيجيًا، وبين الحضور الصهيوني الذي يلتف في ثنايا القارة كلص ناهب قاتل، لا يترك ثورة إلا ساهم في قمعها ولا ديكتاتورًا إلا مد له يد العون والمساعدة، ولا ثروة إلا انتهبها.

غابت إفريقيا وقضاياها عن اهتمام العرب نخبًا وشعوبًا، فلا تكاد تجد من يبحث عن أخبارها أو يعرف ما يجول ويدور فيها، ما بين نظرة عنصرية لم تنقرض للاسف، وبين لا مبالاة ببلاد فقيرة ويتيمة في عالم متوحش نهبها واستلب خيراتها واستعبد شعوبها.

"والهدف" بنشر ملفها عن العرب وإفريقيا والكيان الصهيوني تحاول أن تلقي الضوء على هذه العلاقة الهامة المتشابكة، والتي تكاد في غموضها تحاكي لعبة "بازل" يقف عليها عديد من اللاعبين كل يريد أن يرتب قطعها وفق مشيئته وكما تمليه "مصالحه"، ويكاد جميعهم ينسون الصورة الحقيقية؛ صورة القارة التي تحتاج لمداواة جراحها وللحرية والعدالة واسترجاع ثرواتها المنهوبة.

إن ما يدور في القارة السمراء، وكذلك في أمريكا اللاتينية والعالم العربي، يبرز في الواقع طبيعة النضال المشترك وضرورة استعادة وتعميق التحالف، وهذا ما تفرضه أساسًا طبيعة العدو، والمصلحة المشتركة في الحرية والعدالة.

إن استقامة مفهوم العدالة الدولية لا ترتبط فقط باستعادة مكانة القضية الفلسطينية، بل أيضًا باعتبار فلسطين جزءًا لا يتجزأ من كفاح عالمي يمتد عبر القارات، من خلال إسقاط وحوش الاستعمار وناهبي الأمم ومستعبديها، وهذا ممكن وموضوعي؛ إذ طالما استمر الظلم والتوحش ستبقى جذوة الثورة مشتعلة في قلوب الملايين وستنهض العدالة من جديد منتصرة وساحقة أعداءها.

AL-HADAF الهدف